وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث

موسومة بـ:

التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر العثمانية (1684-1830م) فرنسا نموذجا

إعداد الطالبة:

مزهود سميرة

إشراف الدكتورة:

شدري معمر رشيدة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د/ حسيني عائشة	جامعة البويرة	رئيسا
د/ شدري معمر رشيدة	جامعة البويرة	مشرفا
د/ حسين محمد الشريف	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018م

1440/1439هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من كانت رفيقة أحزاني ورجائي في شدتي، وعزائي في شقاوتي وهادية رشدي وضاحكة فوق مهدي وباكية فوق لحدي.

أمي ما أحلاكي يا أمي.

إلى من رباني على الفضيلة والأخلاق وأحاطني العطف والحنان،

يحمل متاعب الحياة وعلمني أنّ الحياة كفاح وشجعني في مشواري الدراسي

إلى مصدر فخري واعتزازي،

أبي قرة عيني.

إلى كل من كانوا لي شعاع الأمل، سند في العمل طيلة مشواري الدراسي

إخواتي وأخواتي،

إلى رفيقات دربي كل باسمها: وزنة، حياة.

إلى كل من لم يذكرهم قلمي ولم ينساهم قلبي وعقلي.

أهدي عملي.

سميرة

© Ladie Lynn

شكر وعرفان

تتأرجح الحياة بين الشكر والصبر، وكلاهما اعتراف وتوكل على المقيت الكريم،

نشكر الله عزّ وجل الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع،

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا، وكانت له يد في إعداد هذه المذكرة

من قريب أو من بعيد،

نخص بالذكر الأستاذة المشرفة "شدري معمر رشيدة" التي لم تبخل علينا بمعلوماتها،

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ "سعداوي مصطفى" والأستاذ "محمد شريف"، والأستاذة "حسيني عائشة".

كما نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأهل والأصدقاء،

ونشكر كذلك أعوان مكتبة العلوم الإنسانية ومتحف المجاهدين لولاية البويرة،

كما لا يمكن أن ننسى أعوان مكتبة مديرية الشؤون الدينية لولاية البويرة،

وكل من ساعدنا في طبع وإخراج هذه المذكرة.

نسأل الله عزّ وجل أن يجزيكم جميعا الجزاء الأوفى.

سميرة

© Ladia Lynn

قائمة المختصرات:

ط	طبعة
د ط	دون طبعة
ط خ	طبعة خاصة
ج	جزء
مج	مجلد
د.م.ن	دون مكان النشر
ص	صفحة
ص ص	تعدد الصفحات
تج	ترجمة
P	صفحة (Page)

مقدمة

تمتعت البلاد الجزائرية في ظل الحكم العثماني الذي استمر ما يزيد عن ثلاثة قرون بمكانة مرموقة وهيبة دولية، إذ توطدت فيها ركائز الحكم، وتدعمت فيها أواصر الترابط، ولقد أكسبها هذا الوضع الثبات المبدئي والمرن في نفس الوقت قدرا كبيرا من الاحترام والتقدير، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول الأوروبية إلى مسالمتها.

اتبعت الجزائر سياسة خارجية حازمة ومتشددة ضد كل الراغبين في زعزعت مكانتها وهيبتها الدولية، وتميزت علاقاتها مع بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، وخاصة ما عرف بمصطلح "القوس اللاتيني"، والذي يشمل كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى البرتغال، وينبغي القول أنّ ملف تلك العلاقات ثقيل جدا فيه فصول دامية من الصراع والعدوان وفترات متذبذبة من التفاهم وسوء التفاهم، غير أنّ الدبلوماسية الجزائرية هي التي تسطر خططها وعناوينها وتضع قوانينها التي تراها هي مناسبة، ولكن يبدو لنا أنّ أطراف القوس اللاتيني وفي طليعتها فرنسا كانت تعامل الجزائر بكل جدية وصرامة، وتعتبرها دولة إسلامية في المقام الأول ومعارضة لمصالحها ومآربها الاقتصادية في عرض المتوسط في الدرجة الثانية والراغبة في تحطيمها وإنهائها في المرتبة الثالثة، وبهذا انتهجت مختلف السياسات منها المرونة ومنها المسايرة من طرف دبلوماسيها في الجزائر لبلوغ أهدافها.

ومن هذا المنطلق أردنا دراسة موضوع التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر من الفترة الممتدة (1684م-1830م) و"فرنسا نموذجا"، إذ تعتبر هذه الفترة من أهم مراحل تاريخ الجزائر إذ تمثل سنة (1684م) توقيع معاهدة السلم بين الجزائر وفرنسا لمدة مئة سنة، وعودة النشاط الدبلوماسي إلى ما كان عليه قبل القطيعة، أما سنة (1830م) فأردنا بها تتبع هذا النشاط الدبلوماسي إلى غاية نهايته والذي كان في سنة (1830م).

وتعود فكرة اختيارنا لموضوع الرسالة الموسومة بعنوان "التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر وحصره في الفترة الممتدة من (1684م-1830م) "فرنسا نموذجا" إلى أسباب كثيرة:

- الرغبة والاهتمام بموضوع علاقات الجزائر الدولية وفي طليعتها فرنسا.
- الرغبة في معرفة مسار التمثيل الدبلوماسي في الجزائر بدءا من الفترة المدروسة وصولا إلى نهاية هذا النشاط.
- الرغبة في الإطلاع على بعض الممثلين الدبلوماسيين في الجزائر، والتعرف على الأدوار التي لعبوها في تنظيم شبكة متخصصة في الجوسسة القنصلية.
- الرغبة في تقصي بعض الحقائق المهمة والحاسمة في تاريخ الجزائر ولاسيما ما تعلق بالسياسة الخارجية للدولة الجزائرية أواخر العهد العثماني.

ومن خلال دوافع اختيارنا للموضوع تتضح لنا الأهداف المراد الوصول إليها:

- المساهمة في تدوين جزء من تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة.
- اكتشاف أطراف التمثيل الأوروبي في الجزائر ومحاولة إعطاء صورة عامة حول طبيعة العلاقات بين تلك البلدان ونظرتها للجزائر.
- التعرف على ماهية هذا التمثيل وإتباع مساره من أجل الوصول إلى كيفية إنتهائه ثم بعد ذلك إعطاء تفسيرا لذلك من أجل إصدار حكم تاريخي منصف في حق تلك البلدان الأوروبية.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

يكتسي موضوع التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر (1684م-1830م) "فرنسا نموذجا" أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأوروبية التي اشتركت وتقاسمت هذا التمثيل مع الجزائر وفي طليعتها فرنسا، ولاسيما في هذه الفترة التي تعتبر مرحلة الصراع والتنافس بين مختلف الأقطار الأوروبية من أجل تنصيب ممثلين لها في الجزائر للحفاظ على مصالح بلدانهم، وكانت فرنسا تنافس إنجلترا على نيل الحضوة والأسبقية، ولقد أثر هذا التنافس الفرنسي الإنجليزي على مصالحهما السياسية والاقتصادية، وكان لهما الأثر الأسوأ في الدبلوماسية الجزائرية وبهذا فإنّ التمثيل الأوروبي في الجزائر كان لابد على أي مؤرخ أراد الكتابة في هذا الموضوع وجب عليه

في بداية الأمر التعرف على السياسة والجّو الدولي الذي كان منطلق هذا التمثيل، فلا يمكن أن نخوض غمار العلاقات الدبلوماسية للجزائر بمعزل عمّا يجري من أحداث مع الأطراف الأوروبية، ولاسيما فرنسا التي تعتبر محور الدراسة ومن أجل التعرف على كل هذا قمنا بصياغة الإشكالية التالية: **هل يمكن لنا الحديث عن التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر في الوقت الذي اضطرت فيه آلية التواصل بين الجزائر وفرنسا ؟ والى أي مدى حافظت الجزائر على مبادئها الدبلوماسية في الوقت الذي ازدادت فيه المنافسات والنزاعات الدولية ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية المزعومة تطرقنا إلى بناء مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت فيما يلي:

1-ما هي الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر وفرنسا ؟

2-على أي أساس أقامت الجزائر مبادئها الدبلوماسية وما هي السلبيات التي واجهتها ؟

3-فيما تتمثل وظائف البعثة الدبلوماسية ؟

4-ما هي المهام المنوطة للممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين في الجزائر ؟

5- إلى أي مدى أثرت المنافسات الدولية على مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ؟

ولقد اتبعنا في دراستنا لموضوع التمثيل الدبلوماسي الأوروبي على المنهج التاريخي، باعتباره العمود الفقري لكل دراسة تاريخية، والذي يعتمد على سرد تفاصيل الأحداث، ولا يمكن أن تستقيم هذه الدراسة إلاّ إذا أضفينا عليها طابع الوصف للعلاقات الجزائرية مع مختلف القوى والأقطار، وبالتالي كان من اللاّزم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي كان مناسبا لمثل هذه الدراسات، كما لا يمكن أن يخلو أي بحث تاريخي من استعمال المنهج التحليلي، فقد تم استعماله في تحليل الأحداث التاريخية وتفسير بعض الأفكار الواردة في مضمون هذه الدراسة.

الخطة:

وحتى يمكن الإلمام والإحاطة بكل جوانب الموضوع وإعطاء للقارئ صورة وحلقة متكاملة لأحداث هذا التمثيل وحيثياته، فقد فرض علّي الموضوع إتباع هذه الخطة، حيث قسمت موضوع بحثي هذا إلى مقدمة متفرعة إلى ثلاثة فصول مع خاتمة والتي هي نتاج وتحصيل حاصل لكل ما تم سرده من تفاصيل، والتي تم ضبطها في استنتاج نهائي، إضافة إلى الملاحق التي تم اعتمادها في هذا البحث وتم وضع كل هذا في فهرس من أجل جمع كل شتات العنوان.

فلقد جاء الحديث في الفصل الأول عن أوضاع الجزائر وفرنسا، حيث ذكرت أولا الأوضاع السياسية التي تميزت بها الجزائر خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني (الدايات) وأهم مميزاتها، ثم بعد ذلك جاء الحديث عن الوضع الاقتصادي الذي شهدته الجزائر في نفس الفترة من خلال الإشارة إلى أهم قطاعات الاقتصاد، باعتبارهما العنصرين الأساسيين اللذان تحكما في سيرورة العلاقات الدولية، وثانيا من نفس الفصل فلقد تطرقت إلى عنصرين مهمين ألاّ وهما العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل معاهدة (1684م)، وذلك من خلال الإشارة إلى مراحل التقارب في العلاقات بين البلدين، ثم يأتي العنصر الثاني الذي تناولت فيه مراحل التوتر في العلاقات بين البلدين مع الإشارة إلى بعض الحملات التي أدت إلى تعكير جّو الصفاء بين هذين البلدين.

وخصصت الفصل الثاني للحديث فيه عن مقدمات الدبلوماسية الفرنسية في الجزائر في مطلع القرن "17م"، والذي تفرع إلى عدة مطالب أولا جاء الكلام عن الدبلوماسية من حيث الأصل والتعريف، ثم أدرجت مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في العصر الحديث، من خلال التعرف على بعض المبادئ التي قامت عليها الدبلوماسية الجزائرية، وكيف تعاملت مع القوى الأوروبية وفي طليعتها فرنسا، وفي خاتمة المبحث الأول من الفصل الثاني تطرقت إلى ذكر سلبيات الدبلوماسية الجزائرية ومآلاتها، ليصفى لنا الحديث في المبحث الثاني عن بداية النشاط

الدبلوماسي من حيث كيفية تعيين القناصل والامتيازات التي حظي بها القناصل الفرنسيين في الجزائر وكذلك الوظائف التي يشغلونها.

أما الفصل الثالث فلقد جاء فيه مهام القناصل الفرنسيين في الجزائر، الذي قسمته إلى ثلاثة مطالب، الأول جاء مضمونه حول دور القناصل الفرنسيين في التجارة والثاني دور القناصل الاجتماعي ثم الدور القضائي للقناصل الفرنسيين.

أما المبحث الثاني في الفصل الأخير أخذت نماذج من القناصل الفرنسيين الذين كان لهم يدّ في نسج خيوط الجوسسة، والتي كان لها الأثر الأسوأ في عملية الاحتلال في الأخير، ومن هؤلاء القناصل ذكرت على سبيل المثال لا الحصر: القنصل دوكارسي والقنصل ديبوتانفيل وأخيرا القنصل دوفال وما تلاه بعد ذلك من أحداث، إضافة إلى خاتمة.

ومن أجل احتواء كل عناصر وتفاصيل هذه الخطة والإجابة على كل التساؤلات والاستفسارات أدى الأمر إلى تصفح العديد من المصادر والمراجع التي تخدم موضوعنا، كما لا يفوتني الإشارة إلى الجهود التي بذلوها المؤرخين الجزائريين ومن بينهم "جمال قنان" ومؤلفاته، و"يحي بوعزيز" من خلال ما أرصده لنا في كتبه ومن بينها علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500م-1830م) وغيرها.

ومن المصادر المحلية الأكثر استعمالا نذكر: "ابن ميمون" صاحب المؤلف "التحفة المرضية في الدولة البكداشية في الجزائر المحمية"، الذي أفادني كثيرا في إنجاز هذا البحث، حيث تناول حملات فرنسا على الجزائر (حملة دوكين الأولى (1682م) والثانية (1683م) وحملة دوستري(1688م)) إضافة إلى ذكر العلاقات بين الجزائر والأقطار المغاربية وما إلى ذلك من المعلومات القّيمة التي جاءت في مضمون هذا المصدر.

حمدان بن عثمان خوجة في مؤلفه "المرآة" الذي تناول جوانب كثيرة من تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة، حيث صور لنا هذا الكتاب جانبا مهما من جوانب تاريخ الجزائر، حيث أعطى لنا صورة حول الوضع الاقتصادي الذي كانت تعيشه الجزائر وغيرها من الجوانب، كما

لا يمكن لنا أن نجهل أنّ صاحب هذا الكتاب يعتبر من المعاصرين لحادثة "القنصل دوفال" و"الداي حسين"، وبالتالي يعتبر من أهم المصادر التي استقينا منها هذه الحادثة.

أما المراجع التي تم الاعتماد عليها في إنجاز هذا العمل، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: جمال قنان الذي تم الاستعانة به في أغلب مؤلفاته حيث يعتبر من بين المؤرخين الجزائريين الذين أعطوا أهمية فائقة لجانب العلاقات الجزائرية الفرنسية، وذلك من خلال كتبه التي اهتمت بسرد تفاصل وأحداث بين الجزائر وفرنسا ومن بينها: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619م-1830م)، وكذلك كتاب نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث من (1500م-1830م) والعلاقات الجزائرية الفرنسية.

بالإضافة إلى يحي بوعزيز في كتابه "علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500م-1830م)"، وكذا بنور فريد في كتابه "الجواسيس الفرنسيين في الجزائر (1782م-1830م)" وغيرها من المراجع التي لا يسعنا في هذا المقام ذكرها كلها.

أما المصادر الأجنبية التي تم استعمالها كثيرا هي مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1814م-1824م)، والتي تم تعريبها من طرف إسماعيل العربي، حيث استفدنا من المعلومات الغزيرة لهذه المذكرات، لكن وجب على المؤرخين الجزائريين الحذر منها عند كتابة تاريخ الجزائر لأّنها تبقى مصدرا من المصادر الغربية الصارخة والمعادية لتاريخ الجزائر.

أما المراجع الناطقة باللغة الفرنسية فهي:

- Grammont. H : L’histoire d’Alger sous la domination turque, Paris, Roux, 1887.

الذي تناول العديد من الجوانب من التاريخ الجزائري، كالجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للجزائر خلال الفترة الحديثة، والذي أعطى عدة معلومات.

أما الرسائل الجامعية، فلقد اعتمدت كثيرا على رسالة الماجستير التي أرخها المؤرخ بركاهم دهان، تحت عنوان دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689م-

1789م)، وكذاك رسالة الماجستير لعائشة غطاس "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م (1619م-1694م)".

وعن الصعوبات التي اعترضتنا في إتمام هذه المذكرة نذكر:

1- قلة الكتابات المتعلقة في تحليل موضوع التمثيل الدبلوماسي الأوروبي، وكذا موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية، وأغلب ما وجد من معلومات غطت الإطار العام لهذه العلاقات لكن دون ذكر أعضاء البعثة الدبلوماسية التي كانت عنصر الدراسة.

2- إنّ أغلبية المصادر والمراجع التي تطرقت لهذا الموضوع كانت باللغة الفرنسية، وهذا ما تعذر علّي بسبب عدم التمكن من هذه اللغة.

3- كل باحث ومؤرخ تاريخي يحتاج إلى الوقت الكافي من أجل إتمام بحثه، وهذا يعتبر من بين أهم الصعوبات وذلك من خلال عدم التمكن من تغطية كل ما جاء من معلومات في المراجع والمصادر المحلية نتيجة لضيق الوقت.

ولا يسعنا في هذا المقام سوى القول أنّ هذا البحث يعتبر بداية عمل ومجهود تاريخي آخر، وذلك من خلال وجود العديد من النقاط وجب على المؤرخ الجزائري مراعاتها والاهتمام بها بكل كفاءة، ونرجو من الله أن يوفق غيرنا إلى ما لم نستطع الوصول إليه.

الفصل الأول

الفصل الأول: الظروف المحيطة بالجزائر وفرنسا في القرن "17م".

المبحث الأول: لمحة عامة عن أوضاع البلدين خلال القرن "17م".

المطلب الأول: أوضاع الجزائر (1671-1830م).

المطلب الثاني: أوضاع فرنسا (1661-1789م) إلى غاية الثورة الفرنسية.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل معاهدة "1684م".

المطلب الأول: بداية التقارب في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1535-1640م).

المطلب الثاني: مراحل التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1682-1688م).

I- الأوضاع السياسية للجزائر (1671-1830م).

1-1- على المستوى الداخلي:

لقد تميّز النظام السياسي للجزائر هذه الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بنوع من الاستقرار النسبي بعدما انهار نظام الآغوات سنة (1671م)، الذي انتشر فيه الفوضى، وحلّ محله نظام الدايات، الذي بدأ في سنة (1671م) إلى غاية (1830م)[1]، ولقد لعب الرياس دورًا بارزًا في تأسيس حكم الدايات، فالدايات الأربعة الأوائل كانوا من أفراد البحرية لأنّ البحرية كانت أعلى وأقوى من الانكشارية، فأخذت الحكم منها. لكن ديوان الانكشارية مزال يمارس اجتماعاته كالمعتاد، ولكن بدون صلاحية[2].

تميّزت هذه المرحلة باستقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية الذي بدأ منذ العهد الأغوات، ويظهر ذلك جليا في إلغاء منصب الباشا الذي فرضه السلاطين على الدايات سنة (1711م)[3]، وذلك عندما حاول السلطان العثماني في عام (1711م) أن يقوم بتعيين حاكم على الجزائر، قام داي الجزائر "علي شاوش" بطرده وتنصيب نفسه بدلا منه[4]، وعليه أصبح الداي هو المسؤول عن جهاز الحكم بالإيالة الجزائرية والممثل الشرعي للسلطان العثماني بالجزائر، فهو حسب تعبير بعض المصادر "الحاكم المستبد والسيد المطلق الصلاحية بإيالته، يرد اسمه في الوثائق الإدارية مرادفا لكلمة سيدنا أو أفندينا، ويدعى عند الخطاب

(1) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية النهاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص 60.

(2) عزيز سامح الترّ: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تج محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989م، ص 405.

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي الجزائري أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط2، البصائر الجديدة، باب الزوار، الجزائر، 2012، ص 22.

(4) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 60.

بالسلطان، كما أنّ الوثائق المحاكم الشرعية تورده بهذه العبارة: "الأمين الهمام فخر الملوك العظام مولانا الدلاتلي السيد..."[1].

ويختار الداي من خلال اجتماع الديوان ويكون من أحد الأتراك المختارين أو الرياس البحر وغير ذلك لهذا المنصب، ولما ينتهي التصويت يباشر الداي المختار مهامه، ورغم المخاطر المترتبة عن تولي هذه المسؤولية فإنّ الجميع يرغبون فيها[2] ، أّما مهام الداي فإنّها تتعدى العمل على إقرار الأمن والمحافظة على النظام ورعاية مصالح الإيالة بتوفير المداخيل المالية من مصادرها الداخلية في شكل ضرائب ورسوم أو من مصادرها الخارجية مثل غنائم الجهاد البحري وأتاوات الدول الأجنبية والهدايا الإلزامية التي يساهم بها القناصل والتجار المقيمون بالجزائر[3].

ورغم الامتيازات والثروة التي منحها له منصبه، إلّا أّنه كان دائما معرضا للاغتيال فتكون نهايته مأسوية إذا ما تعرض لغضب الجند، وتصادر أمواله وتتعرض عائلته وأقربائه للانتقام[4]، ومثال ذلك تعرض الداي الذي خلفه كردي عبدي في تولي حكم الجزائر هو محمد داي الذي انتهت حياته بالقتل بسبب نقمة الجند عليه إثر إيقاعه العقاب ببعض رياس البحر الذين اقترفوا أعمال النهب، وبهذا دبرت جماعة من "اليولداش" مؤامرة ضده ونصبت له كمينا على الساعة العاشرة صباحا يوم 18 مارس (1724م) داخل مدينة الجزائر عندما كان عائدا من تفقد بعض الأبراج[5].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 168-169.

(2) ج. أو. هابنسترايت، رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس، ط2، البصائر، الجزائر، 2013، ص 39.

(3) ناصر الدين سعيدوني: ورقات ....، المرجع السابق، ص 170.

(4) رشيدة شدري معمر: السلطة الروحية والسلطة السياسية في الجزائر العثمانية "1815-1830م"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر02، 2017-2018، ص 139.

(5) ج. أو. هابنسترايت، المصدر السابق، ص 39.

ولقد وجد صنفين من الدايات صنف كان زاهدا في متاع الدنيا منصرفا إلى الأعمال الخيرية مثل الداي عثمان باشا (1766-1791م)، الذي اعتبر من أعظم دايات الجزائر الذي سبل ثروته التي جمعها أثناء حكمه في تشييد المسجد المقابل لقصره، كما شيد القصور والقلاع لحماية مرسى الجزائر وغيرها من إنجازاته. أما الصنف الثاني من الدايات فيمتاز بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة لأنّه توصل لمنصبه بفضل تمرد الانكشارية المطالبة بزيادة الأجور والهدايا، وامتاز هذا الصنف من الدايات بالإسراف والتبذير[1].

ففي هذه الفترة لقي العديد من الحكام مصرعهم على يد المجموعات المعادية لهم، بحيث أصبحت قضية اغتيال الحكام عملية عادية بالنسبة لهؤولاء[2]، ولم يتعاقب خلال هذه المرحلة أكثر من عشرة دايات، حكم ثلاثة منهم مدّة خمس وعشرين سنة ومن هؤلاء "بابا حسن"* و"مصطفى باشا"* و"حسين داي" الذي حكم بين (1818-1830م)، كما أنّها تعتبر فترة يقظة بالنسبة للقيادة العمومية التي أدركت نوايا الدول الأجنبية[3].

ولقد تحكمت الطبقة العسكرية في زمام الأمور وجعلت الشعب بعيدا عن مقاليد الحكم، وولدت سياسة التهميش هذه انتشار الفوضى والاضطرابات الداخلية[4]، وأدت إلى ظهور العديد من الحركات المناهضة والرافضة للسلطة العثمانية في أغلب المناطق الجزائرية في الشرق والغرب والوسط وحتى الجنوب الجزائري لم يسلم من هذه الثورات، وبهذا ضعفت

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: ورقات...، المرجع السابق، ص 171.

(2) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 61-62.

* **بابا حسن:** تولى مقاليد الحكم سنة 1792م توفي نتيجة دملة في رجله سنة 1798م وفي عهده تّم بناء مسجد المنصور وجنان الداي لباب الواد وهو مستشفى "مايو" في الوقت الحالي وله حوش تحول إلى مدينة في أطراف العاصمة. **ينظر:** محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري، دط، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982، ص 18.

* **مصطفى باشا:**ابن أخت بابا حسن، تولى الحكم سنة 1798م، وفي عهده اجتاح نابليون مصر، تم اغتياله من طرف الجماعات المعادية سنة 1805م، وفي عهده تم بناء جنان مصطفى باشا، يعتبر من الدايات الذين قربوا اليهود إلى مقاليد الحكم، وبلغ نفوذ اليهودي بكري وبوجناح أقصاه وشهدت فترة حكمه اجتياح الجراد كامل البلاد وأصيبت الإيالة بمجاعة كبرى. ينظر: محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص 18.

(3) محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص 18.

(4) كمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ/17م، ع13، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، 2011، ص 150.

السلطة الحاكمة ثم تلاشت تدريجيا في الكثير من المناطق وخاصة في بلاد القبائل وجبال البابور والأوراس، الونشريس وغيرها من المناطق[1].

كل هذه الضغوطات ولدت تذمرا ومهدت الطريق لقيام العديد من الثورات أواخر العهد العثماني تزعمها أصحاب الطرق الصوفية وبالتالي كانت ذات طابع ديني ومثل ذلك ثورة الدرقاوة في الغرب الجزائري (1802م)* بقيادة عبد القادر الدرقاوي والثورة التيجانية* بقيادة محمد التيجاني (1824م)[2] وغيرها من الثورات التي كان لها صدى كبير في آذان وأذهان المجتمع الجزائري وتأثيراتها الكبيرة على أجهزة الحكم. وعلى العموم كانت معظم هذه التمردات التي قامت في الجزائر ضد السلطة الشرعية بإيعاز من الخارج والكثير من المؤرخين يعتبرونها سببا في سقوط الجزائر أمام القوات الفرنسية.

وما يمكن قوله هو أنّ السلطة العثمانية عجزت على دمج العقلية الريفية (القبلية) ضمن العقلية المتحضرة وبناء زعامة وطنية موحدة من أجل ردّع القوى الأوروبية المتسلطة، وكان هذا على حساب إلغاء نظام المشيخة الذي أنفت عليه العشائر حلّ مشاكلها لوحدها دون أن يسمع بها أي أحد وما بالك العثمانيين، وبهذا فهو تهديد صريح العبارة وجهته السلطة الحاكمة لسلطة هؤلاء الذين كانوا يمثلون نخبة المجتمع.

1-2- علاقات الجزائر بجيرانها في المغرب وتونس وطرابلس.

لم تكن علاقات الجزائر مع باقي بلدان المغرب العربي حسنة وودية كما يجب لعدّة ظروف تاريخية، فلقد كانت الجزائر تعتبر تونس إقليما تابعا لها بحكم أنّها هي التي طردت

---

(1) صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 275.

* **ثورة ابن الشريف الدرقاوي:** هو عبد القادر بن شريف الكيساني من أولاد سيدي بليل الكيساني االقاطن بواد العيد، وهذا ذكره الزياني أما أبو القاسم سعد الله يقول بأنه نسب إلى الطريقة الدرقاوية التي ظهرت في المغرب الأقصى والتي امتد صداها إلى الجزائر بسبب كثرة موريدوها. **ينظر:** أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص ص 111، 113.

* **الثورة التيجانية:** نسبة إلى مؤسس الطريقة التيجانية أبو العباس أحمد بن محمد التجاني الذي زار المغرب وبهذا أخذت هذه الثورة اسمه والتي قامت في الغرب الجزائري. **ينظر:** منور مروش: الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 102، 103.

(2) محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تج المهدي بوعبدلي، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2013، ص 277.

منه الإسبان وضمته إلى الدولة العثمانية[1]، ولم تكن العلاقات السياسية بين تونس والمغرب من جهة وبين الجزائر من جهة أخرى على ما يرام بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي لكل من هذه الدول[2].

والملاحظ أنّ علاقات الجزائر بالمغرب كانت تتميز بطابعها المتوتر في غالبية الفترات، ولقد أرجع بعض المؤرخين الجزائريين هذا الجّو الذي اكتسته الحساسية بين البلدين إلى "قضية الحدود" والتي ما تزال حتى اليوم من بين القضايا التي تشغل الرأي العام الجزائري والمغربي على حد سواء.

شهدت الجزائر وتونس عدّة حروب ويذكر "ابن المفتي" أنّ المحال الجزائرية هاجمت تونس ثمان مرات، ففي المرّة الأولى غزا جيش علي باشا تونس والمرّة الثانية هزم أهل تونس وأخذت مدافعهم، أما المرة الثالثة قدم محمد باي بن مراد للجزائر وطلب المساعدة وتحمل بابا حسن أعباء دعواه وكان ذلك في سنة (1675م)، وفي المرّة الرابعة هي الحملة التي قادها إبراهيم خوجة السيار عسكر بأمر من ميزومورتو وحصرت تونس سبعة عشرة شهرا ولم يقدر إخضاعها[3]، أما المرة الخامسة والسادسة حيث توجه الداي شعبان باشا إلى تونس لمحاربة محمد باي والتقى الجمعان بالكاف في 24 جوان (1694م) فانهزم محمد باي وواصل الداي شعبان زحفه نحو مدينة تونس فاستولى عليها ونصب عليها أحمد بن شركس من جديد وعاد إلى الجزائر عام (1695م)[4]، والمحلة السابعة هي محلة أهشي مصطفى الذي تصدى في المرة الأولى لمراد باي، ثم بعد أن احتجز علي الشريف باي تهاون في اليوم الموالي واستهتر وغلب بتراجعه مفزوعا وأخيرا الحرب الثامنة هي التي وقعت بسبب ثورة علي باي بن محمد بن علي التركي ضد عمه الذي وضع حدًا للعصيان الكبير وهو

(1) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 50.

(2) الصادق مزهود: تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير، دط، دار البهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 198.

(3) ابن المفتي حسين بن رجب شاوش: تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، دط، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 70.

(4) صادق مزهود: المرجع السابق، ص 198.

المحرم حسين باي بن علي التركي ودام العدوان خمس سنين وعرفت هذه الحادثة في الكتابات التاريخية "بعام أوسلات"[1].

مثلما عرفت الجزائر حروبا وعلاقات غير مستقرة مع دولة تونس الشقيقة كان هناك توترات وحروبا مع دولة المغرب وطرابلس، ففي سنة (1679م) قام المولاي إسماعيل بحملة على الغرب الجزائري أين هزم ورد على أعقابه بعد انسحاب قبائل بني عامر من صفوفه خوفا من العثمانيين[2].

وفي هذا السياق تذكر لنا عائشة غطاس أنّه في عهد الداي شعبان استطاع تحقيق انتصارات عسكرية حاسمة ضد خصومه بما فيهم السلطان المغربي مولاي إسماعيل في واقعة وادي ملوية في 04 جويلية (1692م)، ويعد الداي شعبان بلا منازع أحد الحكام الذين نجحوا في فرض مكانة الجزائر الدولية وقتئذ[3].

وبعد هذه الأحداث تحالف مراد باي مع خليل باي طرابلس ومولاي إسماعيل سلطان المغرب ضد داي الجزائر لشن هجومات من الناحية الشرقية والغربية في آن واحد[4]، حيث زحف الباي مراد من تونس إلى قسنطينة (1702م) بينما زحف السلطان إسماعيل من الغرب إلى تلمسان وما وراءها فتصدى لها الداي الحاج مصطفى لباي تونس وهزمه في قلعة سنان ثم اتجه إلى سلطان المغرب وواجهه في جدوية قرب الأصنام وهزمه، أما طرابلس فرغم أنّها لم تشترك في هذه الحرب بقواتها إلاّ أنّ الداي شن حملة ضدها[5].

(1) ابن المفتي: المصدر السابق، ص 71.

(2) رشيدة شدري معمر: المرجع السابق، ص 143.

(3) عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 56.

(4) الصادق مزهود: المرجع السابق، ص 198.

(5) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 51، 52.

وفيما يخص العلاقات الجزائرية الأوروبية، فلقد كانت على علاقات وروابط مع عدّة دول وكانت تتسم أحيانا بالطابع السلمي وأحيانا أخرى بطابعها المتأزم[1]، وهذا إن دل على شيء فإنّه يدّل على الروح الصليبية التي تؤثر على سير العلاقات بين ولايات المغرب العربي الحديث عامة والجزائر خاصة[2]، وإذا نظرنا إلى علاقات الجزائر مع القوى الأوروبية فنجد أن العلاقات الجزائرية الإسبانية اتسمت بطابع الحروب الطويلة، ومنذ أن قامت العلاقات على المكّر والاحتلال ولم تنته الهجومات الإسبانية ضد الجزائر وكثرت حملاتها بدءا من مطلع القرن 16م إلى غاية الحملة الأخيرة سنة (1784م) بقيادة دون أنتنيو Don Antonio[3].

وما يجدر بنا الإشارة إليه هو أنّ تحرير وهران كان في عهد الداي محمد الكبير، حيث بذل مجهودا كبيرا، وقام بحصارها حصارا شديدا إلى غاية أنّ إفتككها من أيدي الإسبان عام (1792م)[4]، وفيما يخص معاهدات الموقعة بين الجزائر وإسبانيا فكانت الأولى في سنة (1786م)، أّما الثانية فتم توقيعها في 12 سبتمبر (1791م) بين الداي حسين والوفد الإسباني في الجزائر صادق عليها كل من "كرلوس الرابع" والداي حسين، وكان ذلك يوم 16 ديسمبر (1791م) وبدأ الجلاء الفعلي عن وهران والمرسى الكبير في اليوم التالي "17 ديسمبر" وانتهى في يوم 24 فيفري عام (1792م)[5].

وعلى العموم تمثل فترة الداي محمد الكبير مرحلة الهدوء النسبي والاستقرار وخاضت الجزائر في فترته وبتحديد في سنة (1770م) حربا ضد الدنمارك التي قنبلت الميناء الجزائري لكن القوات البحرية الجزائرية كانت أقوى من هذا الهجوم فتغلبت عليها وأجبرتها على التفاوض[6].

---

(1) أحمد سليماني: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، دط، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 70.

(2) عبد المنعم إبراهيم الجمعي: الدولة العثمانية والمغرب العربي، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص 15.

(3) عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص ص 100، 101.

(4) مسلم عبد القادر: أنيس الغريب والمسافر، تج رابح بونار، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974،ص 24.

(5) عبد القادر فكاير: معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و1791 ظروفها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، العدد 10، ص 101.

(6) عمار عمورة: المرجع السابق، ص 101.

أما العلاقات الجزائرية الإنجليزية فترجع إلى العقد الثاني من القرن السابع عشر عندما قام السيد "توماس روي" السفير الإنجليزي لدى الباب العالي بعقد معاهدة في مارس 1622م، وهي المعاهدة التي حققت السلام بين البلدين على دعائم ثابتة، فقد نصت على تعيين قنصل إنجليزي في الجزائر من أجل حماية مصالح التجار الإنجليز[1].

لقد شهدت العلاقات بين البلدين عدة توترات وبلغت أشدها أثناء الحملة الإنجليزية الهولندية المشتركة سنة (1816م) والتي جاءت تنفيذا لقرارات وبروتوكولات مؤتمر فينا، والتي هزم فيها الأسطول الجزائري[2]. وعرفت العلاقات الجزائرية الهولندية جوا متوترا رغم أنّ هناك فترات من السلم نتيجة المعاهدات المبرمة بين الطرفين من أجل الوصول للسلام بين الطرفين ولقد قام الهولنديين بإعانة من الإنجليز بشن حملة ضد الجزائر سنة (1670م)، لكن في الأخير اقتنع القادة الهولنديين بأنّ الدخول في الحرب مع الجزائريين سيعرض حتما البحارة الهولنديين إلى أخطار حقيقية[3].

كما امتدت العلاقات الجزائر الخارجية إلى عقد العديد من المعاهدات مع الأطراف الأوروبية ومن ضمنها نذكر:

- معاهدتا سلم وتجارة مع الدانمارك الأولى أبرمت يوم 10 ماي (1746م) والثانية بتاريخ 16 ماي (1772م).
- معاهدة السلم بين الجزائر وملك الصقليتين "فرديناند" في 3 أفريل (1816م)[4].

(1) أحمد سليماني: المرجع السابق، ص 83.

(2) عزيز سامح التر: المرجع السابق، ص 605.

(3) عبد القادر فكاير: علاقات الجزائر مع هولندة خلال الفترة العثمانية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات، العدد 1، دار المنظومة، الجزائر،2007، ص ص193،192،191.

(4) عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ خاصة ما قبل التاريخ 1962، ج2، دط، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2009، ص 131.

- معاهدة السلم أمضيت يوم 22 فيفري (1715م) بين الجزائر وهمبورغ[1].
- معاهدة سلم وتجارة مع مملكة السويد الأولى يوم 16 أفريل (1729م) والثانية 25 ماي (1792م).
- أربع معاهدات مع البرتغال الأولى هدنة تمت سنة (1785م) والثانية هدنة أبرمت يوم 17 سبتمبر (1793م) والثانية والرابعة فهي معاهدتا سلم أمضيت الأولى في 28 سبتمبر (1795م) والثانية في 14 جويلية (1813م).

إضافة إلى هذا كانت الدول الأوروبية تعمل كل ما في وسعها لإكساب مودة حكومة الجزائر، بحيث كانت الجزائر الدولة الوحيدة التي ألزمت الدول البحرية (فرنسا، إنجلترا، الدارنمارك، هولندا، نابولي، سردينيا، البرتغال، السويد، النرويج، البندقية، هامبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها) بدفع إتاوات سنوية لها مقابل حماية سفنها من سائر عمليات القرصنة أثناء مرورها في حوض البحر المتوسط[2].

2- الأوضاع الاقتصادية:

عرف النشاط الاقتصادي الجزائري في الفترة الأخيرة من الوجود العثماني تطورا ملحوظا، حيث اختص بعدّة مميزات نستخلصها من خلال الإشارة إلى أهم مجالات الاقتصاد.

2-1- الفلاحة:

كان المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا في العهد العثماني، حسب تقديرات بعض المؤرخين أنّها تجاوزت أكثر من 90 %، وفي هذه الفترة كثيرا ما تتعرض البلاد للمجاعات بسبب فترات الجفاف الدورية غالبا ما كان مصحوبا بآفة غزو الجراد وانتشار الأوبئة، وكانت

(1) عبد العزيز لعرج وآخرون: الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، دط، كلية الأداب، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر، 2009، ص 697.

(2) عمار عمورة: المرجع السابق، ص ص 132، 133.

الفلاحة تعاني من ضعف مستوى وسائل الإنتاج التي لم تسع السلطة لتطويرها إلاّ في أواخر القرن الثامن عشر لما أخذت القرصنة تتراجع والحاجة لتصدير المنتوجات الزراعية[1].

لكن مع هذا لا يمكن أن نقول أنّ الإنتاج الزراعي غير وفير العكس من ذلك تماما حيث وجدت جهات من الوطن الجزائري جمع فيها السكان بين الرعي والزراعة[2]، حيث اشتغل سكان المناطق الجبلية وسكان السهول القريبة من المدن بزراعة الخضر والفواكه بصفة عامة إلى جانب تربية الماشية، أما سكان السهول العليا برعوا في زراعة الحبوب وتربية الماشية، وتعتبر المنطقة الواقعة بين سطيف وقالمة المنطقة الرئيسية لإنتاج الحبوب، ولقد شجع الباي محمد الكبير إنتاج الحبوب في الناحية الغربية وعرف بتصديره نحو الخارج، أما سكان جنوب الأطلس الصحراوي أنصب اهتمامهم على تربية الماشية والأغنام والإبل وكذا إنتاج التمور[3].

وبهذا كان الإنتاج الزراعي متنوعا حسب كل منطقة والظروف الطبيعية والمناخية، فنجد مثلا في نواحي وهران وقسنطينة ومجانة اشتهرت بإنتاج الحبوب التي كانت تعد محصولا رئيسيا مخصصا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، كما تضاف بعض المزروعات النادرة مثل القطن، التبغ بنواحي مستغانم بالقرب من الجزائر وعنابة[4].

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص 335.

(2) يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 519.

(3) صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 335، 336.

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام...، المرجع السابق، ص ص 30، 31.

والملاحظ كذلك أنّ الفلاحة تمثل عصب السكان، ويختلف مردود الهكتار الواحد من منطقة إلى أخرى، ويتراوح بين قنطار واحد وعشرة قناطر وذلك حسب خصوبة التربة وكمية الأمطار النازلة[1].

كما لا يمكن أن ننسى دور الجالية الأندلسية في المجال الزراعي حيث لعبت أدوارا فعالة في زراعة القطن وإنتاجه في مستغانم ويذكر حمدان خوجة أنّه كان ينتج هو نفسه القطن في سهل متيجة وذكر أنّ زراعته لم تكن معروفة عند العرب[2].

وبهذا كان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على الزراعة نظرا لاتساع الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واعتدال المناخ، وقد سمح تنوع التضاريس بتنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية، فكانت الزراعة هي مهنة السكان بالأرياف ومصدر عيشهم الأساسية[3].

2-2- الصناعة:

كانت الصناعة يدوية بعيدة كما وصلت إليه الصناعة الأوروبية حتى قبل الثورة الصناعية، فتعمقت الهوة بين الجزائر وأوروبا أكثر مع ظهور تلك الثورة، وكانت الصناعة موزعة بين الريف والمدينة[4]، والصناعة هنا نعني بها الصناعة التقليدية كصناعة النسيج والبرانس والزرابي والحياك وغيرها، فقد عرفت هي الأخرى تطورا لكنها لم تواكب التحولات التي تجري في أوروبا[5]، وكانت الصناعة من تفصيل الملابس وصناعة مواد البناء من أجر

(1) يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا...، المرجع السابق، ص 517.

(2) حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تج محمد العربي الزبير: دط، دار الطباعة، الرويبة، الجزائر، 2008، ص 50.

(3) عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، ط 2013، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 420.

(4) صالح عباد: المرجع السابق، ص 337.

(5) صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دط، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2005، ص 166.

ورخام وخزف وكذا صناعة السلاح والبارود من مهام الأندلسيين الذين أحضروا معهم ثروتهم ومهاراتهم الصناعية والفكرية[1].

ومن الصناعات نذكر منها حسب المناطق حيث كانت تنسج بالجزائر أقمشة من الكتان يلبسها الأهالي وحاشيات من الحرير مختلفة الألوان وهي أتقن منها وأمتن من التي تصنع في أوروبا[2]، وتصنع في هذه المدينة كذلك "الشاشية الجزائرية" ويستعمل فيها الصوف الخشن المحلي، وازدهرت في نفس المدينة صناعة الجلد فتصنع الجلود السوداء والحمراء، وتصنع كذلك في مختلف جهات الجزائر الزرابي وكذلك ما مّيز هذه الصناعات أّنها تأتي مطرزة ناهيك عن صناعة أحذية للسيدات ونوعا من محافظ للأوراق[3].

بالإضافة إلى الحاجات الأخرى كالصناديق والقباقب والأسلحة والتلاليس والقدور[4]، وقد تعرض النشاط الصناعي في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني إلى كساد وذلك جراء منافسة المصنوعات الأجنبية وكذا سياسة الضرائب التي مارسها الحكام على الصناع مما أدى إلى انخفاض نوعية ومردودية المواد المصنعة[5]، بالإضافة إلى أنّ الصناعة الجزائرية لم تتجه إلى التصدير الخارجي وإّنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية في الغالب[6].

وما يمكن استخلاصه هو أنّ الصناعة الجزائرية في هذا العهد لم تكن متطورة ولم تعرف أي تصدير نحو الخارج، وكانت بعيدة كل البعد عّما كان يحصل في أوروبا وما زاد

(1) عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 420.

(2) نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، دط، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 145.

(3) أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص 201.

(4) ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 71.

(5) عمار عمورة: المرجع السابق، ص 190.

(6) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 71.

في تأزمها هو السياسة الضريبية التي انتهجها الحكام، وهذا ما أدى بالكثير من الصناع إلى ترك ورشاتهم أو غلقها، وكذلك منافسة وإقبال الحكام على المصنوعات الخارجية حال دون تطويرها ومواكبة عجلة الدول الأوروبية لما وصلت إليه وهذا الاختلاف أدى إلى صنع الفارق في المواجهات وهذا ما ستظهره لنا الأحداث التاريخية.

2-3- التجارة:

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة نوعين من التجارة داخلية وخارجية، وكانت الداخلية تتم في الأسواق المحلية أو الجهوية وفي الحوانيت والمعارض السنوية، وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة، والتجار الذين يقومون بها في المدن ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحدة أمين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحدة ويسلمها للمصالح الإدارية، أما في الأسواق والمعارض فإنّ التاجر يدفع الرسم قبل الدخول إليها، وقد كانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة، لأنّ النقود الذهبية لم تكن منتشرة بكثرة[1].

وكان السكان يعرفون بسلعهم في الأسواق وهذه الأسواق كانت منتشرة في الريف والمدن ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **الأسواق الريفية:**

والتي تستعمل كمقاهي أو دكاكين تفرش على أرضها حصائر من ألياف الخيزران أو جلود تعرض فوقها البضائع المختلفة بالإضافة للبهائم والمواشي التي تذبح في عين المكان، يجد المتسوق في أسواق القبائل الفواكه المجففة والشعير، والقمح والخصر والفطائر والحلويات، والدجاج، والبقول والقطع الحديدية والمنسوجات، والمنتجات الحرفية التقليدية[2].

(1) محمد العربي الزبير: المرجع السابق، ص 61.

(2) ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني في (1791-1830م)، ط خ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص280.

وبهذا نشطت التجارة الداخلية، حيث كانت القوافل تقصد مدينة الجزائر من مختلف جهات الوطن من بلاد القبائل والصحراء محملة على ظهور البغال والحمير والإبل مختلف أنواع المنتجات الزراعية كالخضر والفواكه، والزيت والتمور وغير ذلك تدخل من باب عزون، حيث توجد هناك فنادق للمسافرين، وكانت التجارة الداخلية منظمة تنظيما دقيقا ومحل مراقبة من قبل المحتسب وأعوانه لمنع أي تدليس أو غش في البضائع أو عدم مراعاة النظافة وكذا الأسعار التي كانت تحدد من قبل الدولة[1].

كانت الاختلافات بين المناطق من حيث الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي سببا أساسيا في قيام التجارة الداخلية، حيث كانت المبادلات المحلية تتم بين المدينة والريف وبين المناطق الجبلية والسهلية، وبين التل والجنوب تتم أساسا في الأسواق الأسبوعية والسنوية وهذه الأسواق تقع أغلبها في المناطق الريفية، إضافة إلى الأسواق التي تم ذكرها كانت هناك أسواق أسبوعية كسوق السبت وسوق الجمعة وسوق الإثنين وسوق الأربعاء[2].

اتسمت التجارة الداخلية بطابع الاحتكار من الطائفة اليهودية، وكانت القوافل التجارية تتخذ الساحل مركزا لها وعلى الرغم من توفر المنتوجات الزراعية الحبوب والشموع والأصواف والزيوت... فإنّ الأرباح الضخمة كانت تدرها تذهب معظمها إلى تجار اليهود وكبار موظفي الدولة والضباط الأتراك الذين لم يكن همهم مصلحة البلاد بتطوير وسائل الإنتاج أو تجديدها بقدر ما كان يشغلهم تكديس الثروات[3].

- **التجارة الخارجية:**

لقد ذكر بعض المؤرخين والكتاب الذين أرخوا لتاريخ الجزائر في هذه الفترة أنّ التجارة الخارجية كانت تجري بين سكان الجزائر والدول المجاورة كتونس والمغرب وليبيا

(1) عمار عمورة: المرجع السابق، ص 195.

(2) صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 339، 340.

(3) مبارك بن محمد الهلايلي المليلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، دط، مكتبة الوطنية، الجزائر، 1964، ص 310.

والسودان...، حيث كانت تتم عن طريق القوافل المحملة بالسلع العابرة على المناطق الشرقية والغربية والصحراوية، ومن بين هذه المنتوجات نجد الأقمشة والعقاقير، المجوهرات، الصوف، التمور والمواد الغذائية زيادة على تجارة العبيد السود الذين كانوا يأتون من الأقطار الإفريقية السوداء ولعلها كانت أهم سلعة مربحة[1].

أما عن الصادرات الجزائرية تتمثل في الحبوب والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والحريرية والمرجان والبارود وريش النعام وغيرها، ولم تكن السلطات العثمانية تهتم بالتجارة الخارجية وهذا راجع إلى المشاكل الداخلية والاضطرابات ضف إلى العلاقات السياسية التي كانت تتأثر بالمؤامرات الخارجية، فقد كانت –مثلا- الشركة الملكية الإفريقية تتصارع عليها الهيئات التجارية الأجنبية فيما يخص شراء القمح، ثم بعدها توالت شركة بكري وبوشناق ترسل الحبوب وتقوم بتموين جيوش بونابرت في إيطاليا، وصار اليهود يصدرون إلى فرنسا كمية تتراوح ما بين 100 و130 ألف قنطار من القمح سنويا، ولهذا لعب اليهود الدور البارز في تذبذب السياسة الخارجية للدولة الجزائرية[2].

وبهذا ربط اليهود علاقاتهم مع أرباب التجارة الخارجية والدبلوماسيين شبه الرسميين للإيالة لدى دواوين القنصلية الأوروبية ولعبوا دور الوسطاء بين الحكومة الجزائرية والحكومة الخارجية ولاسيما فرنسا[3].

وبهذا كانت الدول الأوروبية بما في ذلك فرنسا تستورد المواد الأولية المتوفرة في البلاد الجزائرية مثل الأصواف، الجلود، الشمع، الحبوب، مقابل تصدير الأشياء الكمالية مثل

(1) الزبير سيف الإسلام: سجل التاريخ الاستعماري في الجزائر، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.م.ن، 1988، ص 65.
(2) صالح فركوس: المرجع السابق، ص 168.
(3) شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 26.

العطور والمصبرات، إضافة إلى الغنائم التي يحصل عليها البحارة عبر المعارك التي يخوضونها[1].

أما الواردات الجزائرية من البلدان الأوروبية كانت تأتي من مدينتي مرسيليا وليفورنة في كل سنة تأتي من مرسيليا خمس إلى ستة سفن محملة بالسكر والبن والحديد والورق والخردوات[2].

وفيما يتعلق بحجم الصادرات والواردات بين الجزائر وموانئ أوروبا خلال الثلاثة أشهر من عامي (1816م-1817م) كانت كالآتي[3]:

السنة	عدد السفن	وزن البضائع	القيمة المالية	مصدر السفن
الصادرات 3 أشهر عام 1816م	20	2985	6800000 فرنك	مغربية، جنوية
الواردات 3 أشهر عام 1816م	27	4101	1762500 فرنك	فرنسية
الصادرات 3 أشهر عام 1817م	15	2055	849000 فرنك	يونانية
الواردات 3 أشهر عام 1817م	14	1887	905000 فرنك	عثمانية

كان التبادل مع الدول الأوروبية بحجم كبير رغم العداوة والاضطراب الذي كان يسود العلاقات بين هذه الدول الأوروبية وإيالة الجزائر[4].

(1) عثمان سعدي: المرجع السابق، ص 169.

(2) صالح عباد: المرجع السابق، ص 143.

(3) أرزقي شيوتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 56.

(4) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 38.

وبهذا بلغت الجزائر مرحلة من التطور الاقتصادي حسدتها عليه الدول الأوروبية الغربية، ووصلت الجزائر من القدرة الاقتصادية ما جعلها تقدم القروض لفرنسا حتى بلغت ديون فرنسا للجزائر مبلغ (7) ملايين فرنك فرنسي في سنة (1798م)[1].

ومن خلال ما تم ذكره نستطيع أن نعطي صورة عامة حول الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة والظروف الدولية المحيطة بها بشيء من الاستطراد:

- تعتبر هذه المرحلة، فترة تحالف الدول الأوروبية في طليعتها فرنسا وإنجلترا وهولندة ضد الجزائر وهو الأمر الذي أضر بمصالح التجارة الجزائرية ومنعهم من تكوين أسطول تجاري وإجبارهم على الانسحاب من ميدان المنافسة التجارية والتضييق عليها، إضافة إلى ذلك تسليم مقاليد التجارة في الشرق الجزائري إلى المؤسسات الأجنبية والتي سخرتها لمصالحها الذاتية ومصالح بلدانها السياسية[2].
- اعتبار البحرية الجزائرية بمثابة مشروع خاص من قبل الدول الأوروبية في معظم تاريخها[3] ولاسيما بعد التطور التقني والصناعي والتي بدأت تفكر في مد يدها على المنطقة الإسلامية، لم تكن تنظر بعين الرضا لنشاط هذه البحرية التي منعتها من تحقيق أغراضها، لذا كانت الجزائر عرضة لسلسلة من الهجمات والاستعراضات البحرية لمحاولة الاستيلاء عليها أو على الأقل تقليم أظافرها، فكانت حملات متعددة منها الهولندية في 1620م، 1623م، 1624م، 1662م، 1672م، 1679م، والإنجليزية 1620م، 1622م، 1655م، 1661م، 1671م، 1678م، 1816م، 1824م، والدانمركية في 1770م، 1772، والإسبانية في 1603م، 1775م، 1783م، 1784م، والفرنسية 1621م، 1623م، 1634م، 1664م، 1665م،

(1) بسام العسلي: الجزائر والحملات الصليبية (1547-1791م)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 165.

(2) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 08.

(3) جون وولف: مترجمات الجزائر وأوروبا 1830م وحياة الأمير عبد القادر، تج أبو القاسم سعد الله، ط2، دار الغرب الإسلامي، ص190.

1682م، 1688م، 1689م، 1827م، 1830م كل هذه القائمة من الحملات أثرت بشكل سلبي على اقتصاد الجزائر ولاسيما قطاع التجارة الخارجية[1].

- المؤتمرات الدولية (مؤتمر فينا* (1815م) ومؤتمر إكس لاشابيل* (1818م)) ودورهما في تغيير مجرى الأحداث مثلما اقتضته العقلية الأوروبية المتعصبة، حيث كان لهما أسوأ الأثر على البحرية الجزائرية من خلال ارهصاتهما ما أثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، وخاصة ما تعلق بقطاع التجارة الخارجية، ولهذا استطاعت كل من بريطانيا وفرنسا وضع حدّ لنشاطها البحري الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في عرض المتوسط[2].
- الغنائم البحرية التي ضلت لمدة طويلة كمورد رزق ومصدر ثورة هائلة وعامل حاسم في رواج الحركة الاقتصادية في الجزائر، لكن لم تكن مصدر ثروة محترفة في كل الأوقات، إذ تقلص نشاطها وضعفت وقلة عوائدها منذ القرن الثامن عشر، ورغم ما شاهدته من فترة ازدهار التي عرفتها القرصنة الجزائرية في السنوات الأولى من القرن

---

(1) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص ص 103، 104.

* كان على إثر انتهاء الحروب النابليونية أن عقد مؤتمر من طرف الدول الأوروبية المتحالفة Gongress في فينا لمعالجة المشكلات السياسية التي نجمت عن هذه الحروب وإعادة بناء الخريطة الأوروبية وألقى هذا المؤتمر بظله على أوروبا طوال القرن التاسع عشر تقريبا. **ينظر:** عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1997، ص 15.

ويتكون المؤتمر من الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى سنة 1814م، وكانت سبعة (بريطانيا، روسيا، النمسا، السويد، إسبانيا، والبرتغال)، ولما تبين أنّ العدد كبير تألف منها ما يعرف "باللجنة الأربعة" ولقد نجح تاليران بفضل مهاراته السياسية استطاع إقناع الدول المؤتمرة على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التي تحولت عندئذ إلى لجنة خماسية وكانت اللجنة الخمسة هذه هي المؤتمر. **ينظر:** عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1830م)، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 32.

* لقد جاء في مضمون المادة السادسة من معاهدة باريس الثانية (20 نوفمبر 1815م) أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التي توجد بين الدول الأوروبية وجب البحث في المسائل اللازمة لا لمجرد استمرار السلم ولكن لتأكيد احترام "المصالح الكبرى" وبشكل خاص "هدوء الشعوب ورفاهيتها" ولاشك أنّ فكرة المؤتمرات الدورية كان منهجا دبلوماسيا جيدا. **ينظر:** عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 50.

(2) بلبورات بن عتوا: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، ج1، كوكب العلوم، الجزائر، 2016، ص 55.

التاسع عشر بفضل جهود مجاهدي مشهورين كالرايس حميدو، وصالح رايس، وعلي، ولكن هيهات فقد أصيب انتعاش البحرية الجزائرية وازدهارها المادي بنكسة وخسارة نتيجة لحملة "اللورد اكسموث" عام (1816م)[1].

- السياسة الضريبية للحكام التي أرهقت كاهل السكان في المدينة والريف فكثيرا ما كانت تثير ردود أفعال عنيفة، تمثلت غالبيتها في ثورات وتمردات القبائل على الحكم كل هذا انعكس سلبا على الأوضاع الجزائرية ولاسيما الجانب الاقتصادي[2].

وفي الأخير يمكن القول أنّ الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة من حكم الدايات عرف تطورا ملحوظا، حيث نشطت العملية التجارية في الداخل والخارج، وتطورت بعض الصناعات التقليدية وتحسن قطاع الزراعة، إلاّ أنّ هذا التطور لم يشهد العمر الطويل بسبب عدم دخول الجزائر مضمار التطور وعجلة العصرنة الأوروبية الأمر الذي ساهم في انخفاض العوائد والغنائم البحرية وتراجعها وخاصة بعد الحملات الأوروبية المتكررة (1816م) وما تلته من حملات بعد هذه السنة.

2-2- أوضاع فرنسا (1661-1789م).

2-1- الأوضاع السياسية:

لا يمكن الحديث عن الأوضاع التي كانت تعيشها فرنسا في هذه الفترة دون ربطها بشخصية "لويس الرابع عشر"*، حيث ورث هذا الأخير دولة متماسكة بفضل سياسة ريشلو

(1) أحمد سليماني: المرجع السابق، ص 49

(2) صالح فركوس: المرجع السابق، ص 169.

* **لويس الرابع عشر**: انفرد بالحكم سنة 1661م حتى موته 1715م، يمثل لويس الرابع عشر بداية عهد الآمال لفرنسا حيث خلصها من أخطر أنواع الفوضى الداخلية التي استمرت حتى وقوع الثورة الفرنسية الكبرى (1789م)، وكان لا يرضى أن يشاركه أحد في حكم البلاد، وقيادة فرنسا، فمنذ الوهلة الأولى قرر أن لا يدعي وزيرا أو صاحب حظوة يوجه شؤون الدولة العليا، بحيث كان الملك يستمد سلطانه من الله وبذلك كان يرى هذه الوظيفة (رئيس الدولة) وظيفة إلاهية أئتمنته العناية الإلاهية نائبا لها. للمزيد ينظر: هربرت فيشر: أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية، تج، زينب عصمت راشد، ط3، دار المعارف، مصر، 1919، ص 297.

ومازران، وقد توفرت له جميع العوامل التي تجعل منه ملكا عظيما[1]، وحكم هذا الأخير ما بين (1661-1715م)، حيث انفرد بحكم فرنسا وكان مستبدا[2]، وبيده السلطة الداخلية والخارجية، ولم يكن يهتم بالآراء المعارضة والمضادة له، ولم يكن للبرلمان أي سلطة عليه، فهذه السياسة التي انتهجها كان لها أثر كبير في إعلاء شأن فرنسا، حتى استحق لقب "الملك العظيم" "Le grand monarque"[3].

بحيث اعتبر الملك نفسه الدولة وهو صاحب المقولة القائلة: «أنا الدولة» «L'Etat, L'Etat c'est moi» [4]، قام لويس الرابع عشر بإلغاء الحرية الذاتية التي سمح بها الكاردينال "ريشيلو" وقام بإجبار البروتستانيين على الرجوع للكاثوليكية، وبهذا كثرت الهجرة نتيجة هذا الطغيان وخاصة سنة (1689م)، حيث أعلن على أن كل مهاجر يحكم عليه بالموت، لكن رجال البروتستانت ضحوا بالمال والنفيس والوطن وغادروا فرنسا، وبلغ عدد المهاجرين مائتي ألف شخص، وبهذا واصل "لويس 14" سياسته الداخلية على اضطهاد الهيجونت وحرمان البلاد من خيرة أبنائها[5].

إنّ فترة لويس الرابع عشر بقدر ما كانت سياسته متشددة إلاّ أنّ فرنسا بلغت من القوة ما مكنها من فرض سيطرتها على الكثير من المناطق وتعتبر سنة (1707م) حدث عظيم بالنسبة لفرنسا وانجلترا وتمثل اللعنة الإلهية بالنسبة للإمبراطورية الهندية حيث مات السلطان "أورنج زيب" وهو من أعظم سلاطين المغول المسلمين بتلك البلاد، وبعد موته أخذ الفرنسيون والإنجليز يثبتون أقدامهم في بلاد الهند ونجح الفرنسيون في استعمار أكبر أقسام

(1) عبد العزيز سليمان نوار وآخرون: التاريخ الأوروبي الحديث في عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مدينة النصر، 1999، ص 172.

(2) زينب عصمت راشيد: تاريخ أوروبا الحديث من القرن 16 إلى 18، ج1، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 173.

(3) عبد العزيز نوار وآخرون: المرجع السابق، ص 172.

(4) محمد مراد: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 15.

(5) صلاح أحمد هريدي: تاريخ أوروبا الحديث، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2011، ص 311.

المملكة ومن جهة أخرى ثبتوا أقدامهم بمستعمرة كندا في أمريكا الشمالية منذ مائة سنة تقريبا[1].

وفي سنة (1714م) انتهت الحرب الأوروبية التي أثارها لويس الرابع عشر بإعانة من الإنجليز ضد إسبانيا وإمبراطورية ألمانيا وبلاد هولندة وغيرها، والتي تمتد من سنة (1668م) إلى غاية سنة (1714م)، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها نالت كل من ألمانيا وهولندة وبلجيكا قطعا من إسبانيا، وسلمت كندا لفرنسا أما إنجلترا فكانت من نصيبها جبل طارق وجزيرة مينورقة والأرض الجديدة بأمريكا[2].

وفي هذه الفترة كان الصراع قائما على أشده بين فرنسا وبريطانيا وبهذا لم يكن الصراع بين هذين البلدين وليد العلاقات الجزائرية الفرنسية وإنّما تعود جذوره إلى العصور الوسطى وأنّ لمتتبع التاريخ الأوروبي يجد أنّ هذا التنافس والتكالب بين هاته القوتين كان موضوعه هو المنافسة حول المستعمرات وإنشاء مراكز تجارية فيها ولعله الأمر الذي سيأتي الحديث عنه في فصل الدبلوماسية الجزائرية والتي لم تسلم من هذه المنافسة.

تمثل سنة (1789م) حدث عظيم عرفته الأمة الفرنسية أجمع والذي عرف في الأدبيات الأجنبية والعربية بعهد الثورة الفرنسية*، إذ لم تكن حدثا محليا بعيد الأثر في تاريخ هذه البلاد فقط، وإنّما ترددت أصداؤه وبشدة في كل أصقاع أوروبا[3]، لقد اعتبر بعض المؤرخون الثورة الأمريكية التي قامت سنة (1774م) من أكبر العوامل التي أدت إلى إيقاذ

(1) أحمد توفيق المدني: عثمان باشا، المصدر السابق، ص ص 66، 67.

(2) أحمد توفيق: المصدر نفسه، ص 68.

* **الثورة الفرنسية:** انقلاب في النظم المعروفة والثورة الفرنسية ثورة تشترك مع باقي الثورات في خواصها، فهي لم ترد على كونها انقلابا في النظم التي كانت معروفة في فرنسا قبل وقوع الثورة، وتمتاز بأنّها لم تكن ثورة سياسية فحسب ولكنها ثورة سياسية، اجتماعية، اقتصادية والطابع السياسي يتمثل في قلب النظام الملكي في فرنسا وتحويله إلى نظام جمهوري، أما كونها ثورة اجتماعية فلأنها أدت إلى إلغاء امتيازات رجال الدين والأشراف... الاجتماعية والاقتصادية، فيظهر من خلال تغيرها لنظام الضرائب والرسوم الجمركية وغير ذلك. **ينظر:** حسن جلال: الثورة الفرنسية، دط، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1927، ص ص 1، 2، 3.

(3) جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية، مج2، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 09.

فتيل الثورة الفرنسية الكبرى، وذلك بسبب مشاركة الفرنسيين ضمن الثورة الأمريكية الذين تأثروا بمبادئها، ولما انتهت الثورة عادوا هؤلاء إلى فرنسا حاملين تلك المبادئ، وعمدوا على نشرها وبذلك شرب من ذلك الوعاء كل متعطش للحرية[1]، ومن بين الذين نادوا إلى فكرة الحرية نجد الأب "جريجوار" "l'Abbé Grégoire" الذي طالب بإعلان واجبات الإنسان، أما في موضوع حرية العقيدة طالب الكنيسة بأن يكون للدولة دين رسمي وهو المسيحية الكاثوليكية، ولكن "ميرابو" عارض هذا بشدة على أساس أنّ هذا يتعارض مع حرية العقيدة وكانت مناقشات حقوق الإنسان[2] متأثرة إلى حدّ كبير بأفكار فلاسفة التنوير أمثال "فولتير" "Voltaire" و"مونتسكيو" "Montesquieu" وبفلسفة "روسو" "Rousseau"[3].

ومن بين أهم النقاط التي جاءت بها وثيقة إعلان حقوق الإنسان على سبيل المثال لا الحصر:

1- يولد الناس ويعيشون متساوين مساواة تامة.
2- غاية كل جمعية بشرية هي حفظ حقوق الإنسان الطبيعية: الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم.
3- لا يمنع القانون إلاّ الأعمال التي تضر بالمجتمع وكل شيء يحجر القانون لا يعتبر ممنوعا ولا يجبر إنسان على عمل شيء لم يسنه القانون.
4- لا يمكن أن يلقى القبض على إنسان أو يسجن أو يتهم إلاّ بالطريقة التي نص عليها القانون وكل معتد على القانون يعاقب.
5- للمجتمع الحق في محاسبة كل موظف عمومي عن أعمال إدارية.

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 68.

(2) لويس عوض: الثورة الفرنسية، دط، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1992، ص 88.

(3) محمد فؤاد شكري: الصراع بين البورجوازية والإقطاع (1789-1848م)، مج1، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 151.

6- يعتبر السجين بريئا إلى أن تثبت إدانته ويحكم عليه ويمنع منعا باتا استعمال العنف معه.

7- أنّ حرية تبادل الآراء والأفكار من أقدم حقوق الإنسان فلكل وطني أن يقول ويكتب وأن يطبع ما يشاء ولكنه مسؤول عن الإفراط في استعمال هذه الحرية حسب القانون.

8- حماية القانون يلزم إيجاد قوة وإنما هذه القوة تكون في خدمة المجموع لا في خدمة الأفراد الذين يوكل أمرها إليهم[1] وغيرها من النقاط التي جاءت في الوثيقة والتي لا يسعنا في هذا المقام ذكر كل التفاصيل.

وبهذا كان القادة العهد القديم في فرنسا من النبلاء وأبناء الشرف الموروث، فلما جاءت الثورة اكتسحتهم ووضعت محلهم رجالا من العوام اشتهروا بالمقدرة الحربية، وكان من بين هؤولاء قائد قدر له أن يسيطر على تاريخ أوروبا مدّة 15 سنة وأن يصبح رمزا له دور في التاريخ نسميه اليوم بالعهد النابليوني (نسبة إلى نابليون بونبارت)*، فكانت الجمهورية الفرنسية قد طردت أعداءها من البلاد في خريف (1793م)، واستولت على الأراضي المنخفضة النمساوية وعلى ألمانيا الغربية[2].

وعلى العموم تعتبر الثورة الفرنسية بداية نهاية النظام الاستبدادي والملكي الذي التصق بفرنسا لمدّة طويلة، وبهذا انتهى عصر السيطرة الذي عصف بكل ثقله وغلقت فيه

---

(1) أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ص 73، 74.

* **نابليون بونابرت:** ولد الجنرال في جزيرة كورسيكا من أعمال إيطاليا عام 1769م من أصل إيطالي، وتعلم اللغة الإيطالية وهو طفل صغير، على أنّ الجزيرة التي ولد فيها سقطت تحت قبضة فرنسا سنة قبل ولادته، فذهب في شبابه إلى مدرسة عسكرية فرنسية ثم دخل الجيش الفرنسي وأبدى فيه مهارة فائقة في شؤون الحرب، فلما بلغ السابعة والعشرون من العمر أسندت إليه القيادة العامة لجيش نظمته حكومة الإدارة قصد غزو إيطاليا، فكان ذلك بادئة حياة فتح وانتصارات لم يشهد لها التاريخ مثيلا إلاّ في حروب إسكندر المقدوني. **ينظر:** جفري برون: تاريخ أوروبا الحديث، تج علي المزروقي: ط2، الأهلية لبنان، بيروت، 2009، ص 391.

(2) جفري برون: المرجع نفسه، ص 391.

صفحة من الطغيان والتميز في تاريخها، وذلك استجابة لصيحة المثقفين والمتعطشين بمبادئ وأفكار الحرية التي نشرها هؤولاء عبر كتاباتهم، وكانت فترة الانتقال التي مرّت بها فرنسا، فترة تدريجية لم تكن بين ليلة وضحاها، وإنما تبعا لخطوات متكاملة ومتناسقة اجتمعت فيها الظروف لتفجر مجدها وعظمتها لتحدث تغيرا جذريا بعد أم نسيت فيه فرنسا والعالم الأوروبي أجمع ما هو التغير.

2-2- الأوضاع الاقتصادية:

شهدت فرنسا أوضاعا صعبة ولاسيما في القرن الثامن عشر، ففي سنة (1788م) عرفت أزمة زراعية عنيفة وكانت بعض الفئات الاجتماعية تستفيد في هذه الأثناء من ارتفاع أسعار الحبوب، حيث كانت الطبقة الأرستقراطية أو الأكليروس أو البورجوازية والتجار هم المستفيدين بالدرجة الأولى[1]، فمثلا الأشراف أو النبلاء « les seigneurs et les nobles » الذين كانوا يسيطرون على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إذ بلغت المساحات التي يسيطرون عليها قبل الثورة الفرنسية من 5/1 من مجموع الأراضي الصالحة لزراعة ومن امتيازاتهم:

1- حق فرض الضرائب على فلاحيهم وأمنائهم العاملين في أراضيهم.

2- حق الصيد في مزارع الفلاحين.

3- حق توريث أبنائهم الامتيازات التي يتمتعون بها[2].

وبهذا سيطر أصحاب الامتيازات على جلّ الأراضي الصالحة لزراعة سنة (1788م) أي بتحديد في عهد لويس الرابع عشر، تولى شؤون المالية خبير اقتصادي يدعى "كولبير" "Colbert" وهو الذي عمل على انتعاش مالية البلاد بشتى الوسائل وقام هذا الأخير بعدة إصلاحات ومن بينها إقالة بعض الموظفين الذين لا يعودون بالفائدة، وكانوا يكلفون ميزانية

(1) ألبير سوبول: تاريخ الثورة الفرنسية، تج جورج كوسى، ط4، منشورات عويدات، بيروت، 1989، ص 44.

(2) محمد مراد: المرجع السابق، ص 17.

الدولة كثيرا[1]، وقد اهتم "كولبير" بقطاع الزراعة وأولى له عناية فائقة، حيث قام بتربية المواشي والخيول وزراعة الكروم وأشجار التوت اللازمة لدودة الحرير واستطاع أن يحقق الإصلاحات على كافة قطاعات الاقتصاد من جراء سياسة الاضطهاد التي خلفها لويس الرابع عشر[2].

رغم كل هذه الإصلاحات التي قدمها "كولبير" إلاّ أنّ السلطة المركزية كانت تتمتع بصلاحيات واسعة في جمع الضرائب لصالح العرش، فكان هذا الموظف يرهق الفلاحين الذين يشكلون القوة المنتجة ويعيشون حالات بائسة من الحرمان والفقر[3].

وظلت التقنية المستخدمة في الإنتاج في فرنسا لا تضمن إنتاجا سريعا أو كبيرا، وكانت تعتمد على الحظ فيما يتعلق بالزراعة التي تتعرض للتغيرات الجوية، وكان الفلاح يعمل لكي يتمكن من الحصول على ما يلزمه من الاستهلاك، وليس من أجل البيع، إلاّ إذا كان ذلك لمواجهة الأموال التي كان يطلبها منه الملك أو النبيل أو صاحب الأرض[4].

أما قطاع الصناعة فكانت تتميز بنوعها التقليدي، وكانت تسمى الفركة أو العمل اليدوي، وفي هذه الفترة لم تنتقل بعد الثورة الصناعية إلى فرنسا وتأخر ظهورها، لأنّ تلك الثورة لم تلق ما لقته في انجلترا من الظروف المساعدة على قيامها ونجاحها كتوافر رؤوس الأموال والأيدي العاملة والوقود كما حرمت من الحرية الاقتصادية والسياسية التي كانت من أهم لوازمها، وقد وجدت مساعي ومحاولات كثيرة في أواخر القرن الثامن عشر لإدخال

(1) عبد العزيز سليمان نوار وآخرون: المرجع السابق، ص 173.

(2) يحي جلال: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الثانية، ج2، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 59.

(3) محمد مراد: المرجع السابق، ص 16.

(4) يحي جلال: المرجع السابق، ص 181.

الآلات والأنظمة الصناعية الجديدة في فرنسا فأقيم أول مصنع لنسيج القطن على الطراز الحديث سنة (1774م)[1].

وكانت الصناعة الفرنسية في مطلع القرن الثامن عشر حرفة القرويين، حيث كان يعمل الآلاف من القرويين، وبهذا ظهر الإنتاج الرأسمالي في الصناعات الجديدة والتي تتطلب آلات باهظة الثمن، وتم إنشاء مصانع كبرى في اللورين والكريزو (1787م)، فالكريزو هي شركة مساهمة تملك آلات راقية مثل آلات على النار، سكة حديدية على الخيول، أربعة أفران عالية ومصهران كبيران، ويعتبر معمل الثقب أهم جميع المنشآت المماثلة له في أوروبا[2]. ونظرا لفقر فرنسا في المعادن نسبيا كانت الصناعات الثقيلة والكبيرة الإنتاج أقل أهمية من الصناعات الدقيقة والمحددة الإنتاج، وبهذا امتازت فرنسا بصنع الكماليات وأدوات الترف التي لا يمكن إنتاجها أو استهلاكها بكميات كبيرة، ونجم عن ذلك أن نظام المصانع لم ينجح تماما في القضاء على الصناعة المنزلية في فرنسا، لأنّ الآلات لا تستطيع وحدها أن تقوم بإنتاج المصنوعات الدقيقة التي تتطلب من العامل مهارة خاصة وذوقا فنيا راقيا[3].

وما يمكن قوله أنّ أصحاب الامتيازات يمتلكون قسما مهما من إنتاج المعادن طالما أنّ النبلاء لا ينحطون عن مرتبتهم إذا أصبحوا أسياد في مصانع الحديد، وبالتالي يعتبرون هم المستفيدون بدرجة عالية وتبقى فئة الصناع أو الحرفيون هم الذين يعانون من آفة الضرائب دون فائدة في غالبية الأحيان ومهما يكن فإنّ الإنتاج الصناعي كان متواضعا نسبيا.

(1) أحمد عبد العزيز وآخرون: أوروبا في القرنين الثامن عشر والعشرين، دط، بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر،2011، ص 22.

(2) ألبير سوبول: المرجع السابق، ص 35.

(3) أحمد عبد العزيز عيسى وآخرون: المرجع السابق، ص 23.

أما فيما يخص التجارة فلا يمكن الحديث عنها دون ذكر الإصلاحات التي قام بها "كولبير" حيث عمل على تكوين إمبراطورية فرنسية بحرية وإنشاء شركات تجارية، ويعتبر "كولبير" مؤسس شركة الهند الشرقية الفرنسية "Compagnie des Indesontales"[1]، ومن أهم الإصلاحات التي تمت في مجال التجارة نذكر:

- إلغاء كل ما يقيد حرية التجارة.
- إلغاء الامتيازات التي كان يتمتع بها الأشراف ورجال الدين ووضع المراسيم لتنظيم الحالة المالية على أساس المساواة والمقدرة على الدفع[2].

أما فيما يخص صادرات فرنسا كانت متمثلة في الساعات والمنتوجات الرقيقة والقطع الفنية الرائعة وغيرها من الأشياء البسيطة[3]، وكانت تستورد من الجزائر ثلاث مواد أساسية وهي الجلود والحبوب مع بعض الشمع والأصواف والقطعان من الخيول[4]، إضافة إلى المرجان والصوف والفول[5].

وكما ازدهرت بفرنسا البورجوازية التجارية بشكل خاص في المرافئ البحرية "كبورد" و"نانت" و"لاروشيل" أصبحت غنية بفضل التجارة مع جزر الأنتيل وعلى وجه خاص مع "سان دومنغ"، فيأتي من هناك السكر والقهوة والقطن، وكانت تجارة الخشب الأنبوس تقدم لهم عبيدا سودا كانت المتاجرة بهم تشكل مصدرا لمداخيل هامة[6].

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار وآخرون: المرجع السابق، ص 173.

(2) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، دط، المكتب المصري، القاهرة، 2000، ص 91.

(3) حنفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 160.

(4) ناصر الدين سعيدوني: العلاقات الجزائرية-الفرنسية خلال القرن السابع عشر، مجلة الدراسات التاريخية، ع 3، جامعة الجزائر، 1987م، ص 126.

(5) عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17 (1619-1694م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984-1985، ص 105.

(6) ألبير سوبول: المرجع السابق، ص 34.

رغم ازدهار التجارة الفرنسية إلاّ أنّ الخزينة شهدت أزمة بدأت منذ عهد "لويس الرابع عشر" ووصلت إلى نقطة اللاعودة في معالجة عشية الثورة الفرنسية ومن أسباب عجز الخزينة:

- الإنفاق على الحروب الكثيرة التي خاضتها فرنسا في عهد "لويس وما بعده.
- المصاريف الباهظة التي تكبدتها فرنسا في مساعدتها في حروب الاستقلال الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني (1776-1783م)، ففي عام (1788م) كانت مصاريف الدولة الفرنسية 629 مليون ليرة فرنسية، بينما لم تتجاوز واردتها الـ503 ملايين أي بعجز مقداره 126 مليون ليرة وهو ما يعادل نحو من 25% من الموازنة العامة[1].

والأمر البالغ الخطورة في عجز الموازنة يتمثل في طريقة توزيع النفقات على أمور غير منتجة، وهنا وجب علينا الإشارة إلى ومحاولات الإصلاح التي قام بها كل من الوزران Neker et Turgot "تيرغو" و"نيكر" في عهد لويس السادس عشر لكن هذه الإصلاحات باءت بالفشل بسبب رفض أبناء الطبقة العليا الأكليروس التنازل على بعض امتيازاتهم[2].

إلى جانب الضرائب التي كان توزيعها غاية في الظلم وسوء التدبير، حيث كان الأشراف لا يدفعون الضرائب على أرضهم في حين كان يدفع الفلاح ضريبة ثقيلة فادحة عما يملك، وحتى الملح كان يخضع للضريبة، وكانت الحكومة تحتكر بيع الملح وتفرض على كل إنسان أن يشتري سواء كان في حاجة إليه أم لا[3].

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أنّ الاقتصاد الفرنسي كان في أيدي الطبقة البورجوازية التي سيطرت عليه وكانت هي المستفيدة، كونها لديها امتيازات وخرج الشعب المتضرر الأول نتيجة لهذه السياسة المفرطة التي أسهب فيها الحكام، وبهذا لم يظهر أي تطور راقي في الاقتصاد الفرنسي، ولاسيما في مطلع القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر.

---

(1) محمد مراد: المرجع السابق، ص 20.

(2) محمد مراد المرجع نفسه، ص 21.

(3) حسن جلال: الثورة الفرنسية، دط، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1927، ص 47.

II- العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل سنة (1684م).

2-1- بداية التقارب في العلاقات الجزائرية الفرنسية:

كانت العلاقات الجزائر الخارجية في معظم الأوقات خلال عهد الأتراك على أسوأ ما تكون، وذلك بسبب الروح الصليبية التي كانت تعمل متجلية في وجه الحكومات المسيحية والدول النصرانية، التي كانت تعمل ضد الجزائر، بدافع التوسع الاستعماري ومحاربة الإسلام في عقر داره، وبهذا كانت الجزائر تقابلها بحركة الجهاد التي تزعمتها في البحر وكانت تجوب عرض المتوسط ولا تسمح للدول التي تكون على عداء معها المرور في وسطها الحيوي، وبذلك كانت علاقاتها أشد سوءًا مع أوروبا المسيحية، لكن هذا لم يمنع من تطور العلاقات وتحسينها في بعض الأحيان[1].

وعند مقارنة العلاقات بين الجزائر والدول الأجنبية الأخرى نجد أنّ علاقات فرنسا كانت تشغل الحيز الأكبر وكانت طيبة[2].

فموضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية يكتسي خصوصية بالنسبة للبلدين، ليس فقط من الناحية التاريخية وإنّما تمتد جذورها الأولى إلى بداية ظهور الدولة الجزائرية الحديثة في القرن السادس عشر[3]، وهذه الخصوصية والتميّز أرجعه المؤرخون إلى المكانة التي حظيت بها فرنسا وهذا من خلال ما كان به دبلوماسيها وتجارها وقناصلها[4].

---

(1) عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج4، ط2010، دار الأمة برج الكيفان، الجزائر 2007، ص 98.

(2) أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 12، 13.

(3) جمال قنان: العلاقات الجزائرية، مج2، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 09.

(4) الغالي الغربي: العدوان الفرنسي على الجزائر –الخلفيات والأبعاد-، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 65.

قبل الثورة الفرنسية (1789م) تحصلت على احتكار صيد المرجان في الجهة الشرقية في مقابل مبلغ زهيد، كما كانت تحتفظ بحامية في القالة* غير بعيد من عنابة، وكانت توجد شركة تحمل اسم شركة إفريقيا لاستغلال هذه المادة[1].

وبداية القرن السابع عشر شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية مرحلة جديدة من التوتر بسبب تخطي مؤسستها الإفريقية للمراسيم المبرمة وإقامة تحصينات ومدافع أمام مراكزها ومواجهة الجزائريين، وبهذا حاولت فرنسا إيجاد حل مستعجل لهذه الأزمة، فتوصلت في الأخير إلى عقد اتفاق صلح وتجارة نص فيه على احترام الامتيازات السابقة وحقوق التجار الفرنسيين[2].

وتم بعد ذلك إلحاق المؤسسة الفرنسية بالملكية الفرنسية حتى يكسبوها نوعا من الحماية، ورغم ذلك تم الهجوم مرة أخرى الباستيون* وحطموه سنة (1637م)، وجاءت فرنسا إلى التفاوض وعقد صلح عام (1640م)[3].

---

* **مركز القالة:** يقع على بعد 86 كلم شرق عنابة يتميز بموقعه الحصين فهو عبارة عن شبه جزيرة ضيقة تتشكل من لسان صخري ممتدة بموازاة الشاطئ تقدر مساحته بـ 3200 متر مربع، ويتصل بالبر عن طريق معبر ضيق في الجهة الشرقية مما يشكل مع الساحل المقابل ميناء طبيعيا يتراوح عرضه بين 50 و100 متر وعمقه بين 4،2 و8،5 متر وهذا ما جعل منه مركزا تجاريا حصينا منذ القديم. **للمزيد ينظر:** ج. أوهابنسرايت، المصدر السابق، ص 90.

(1) وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تج إسماعيل العربي: دط، شركة النشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 131.

(2) يحي بوعزيز: موضوعات...، المرجع السابق، ص 224.

* **الباستيون**: ومعناه الحصن، يقع على بعد 3 أميال (12 كلم) غرب القالة، وقد وصفه الرحالة الإنجليزي شو، بقوله: هو بيت جميل تحيط به حدائق بها 300 صياد للمرجان، وكذلك فرقة مشاة وعدة قطع للمدافع وساحة للسلاح. **للمزيد ينظر:** جميلة معاشي: الأسر الحاكمة في بايلك الشرق من ق 10هـ (16م) إلى 13هـ (19م)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 119.

(3) يحي بوعزيز: موضوعات...، المرجع السابق، ص 224.

والمعروف أنّ علاقات فرنسا بالإيالة لم تكن دائما ودية، فقد كانت أكثر استجابة لمصالحها من علاقات الجزائر بأية دولة أخرى، وتعتبر فرنسا من الدول السابقة لعقد محالفة مع الباب العالي كما كانت أول دولة توقف القرصنة الجزائر عند حدها[1].

وبهذا قامت العلاقات الجزائرية الأوروبية عامة وبينها وبين فرنسا بصورة خاصة لمعالجة عدّة موضوعات ناجمة عن نشاط القرصنة وتحرير الأسرى والتجارة[2]، وبفضل هذا التحسن أدى إلى ازدهار العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا، وساعد هذا في صفاء الجّو في العلاقات السياسية التي اتصفت بأّنها كانت طّيبة على العموم إذا قرنت بغيرها من الدول الأوروبية الأخرى ومثال ذلك إسبانيا[3].

- **مراحل التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1682-1688م):**

ومن خلال استعراضنا لبداية العلاقات الجزائرية الفرنسية نمر إلى صفحة العلاقات المكهربة التي غلقت فيها فرنسا كل أبواب الحوار متجاهلة كل البنود التي جاءت في المعاهدات السابقة وهذا دليل أنّ فرنسا كانت لا ترى الجزائر حليفة لها أكثر مما تراها العدوة والمعارضة لمصالحها في البحر المتوسط.

عندما تولى "لويس الرابع عشر" (1638-1715م) حكم فرنسا انصرف لبناء عظمة بلاده، وفي إطار بناء هذه العظمة أراد "لويس الرابع عشر" إرغام الجزائريين على الالتزام بالامتيازات الخاصة لفرنسا في المجال التجاري وإيقاف أعمال القرصنة ضد السفن الفرنسية، وذلك من خلال حملة بحرية قوية كانت الغاية منها احتلال موقع ممتاز على الساحل

(1) وليام شالر: المصدر السابق، ص 131.

(2) محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، كلية الآداب، دمشق، سوريا، 1969، ص 118.

(3) محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، دط، وحدة رغاية، الجزائر، 2009، ص 12.

الجزائري واتخاذه قاعدة تضمن حقوق فرنسا المزعومة من جهة وتساعد على التوسع الفرنسي فيما بعد[1].

وقد أسندت هذه المهمة لـ"دوكين" بعد أن نجح في قهر الإسبان والهولنديين في سيراكوز بصقلية وشواطئ إيطاليا، قررت حكومة "لويس" أن تجرد حملة بقيادة "دوكين" ضد الجزائر، ولقد عارض هذه الحملة القنصل "لوفاشي"[2]، ومدير الباستيون "دسول" رغبة منهم أن يتجنبوا الحرب، ويصلوا إلى حل سلمي للمشاكل، لكن إصرار "لويس الرابع عشر" أغلق أبواب الحوار والتفاهم نتيجة لتعطشه لنيران الحرب[3].

وبهذا تعكر جوّ الصفاء في العلاقات الجزائرية الفرنسية سنة (1682م)، وثارت ثائرة الديوان الجزائري وقرر إعلان الحرب ضد فرنسا، فاستولى الرياس الجزائر على 29 سفينة فرنسية بما فيها وأسروا 300 فرد[4]، ونتيجة لهذا التوتر انتهز الإنجليز فرصة الاضطراب في العلاقات بين البلدين سارعوا إلى عقد معاهدة تجارية مع الجزائر[5]، وعلى إثر هذه المعاهدة أمر "لويس الرابع عشر" وزير البحرية الفرنسية لغزو الجزائر، فاستعد "دوكين" على رأس عمارة قوية وضرب مدينة الجزائر بدون انقطاع[6]، وقد تّم ذلك باستخدام مراكب شراعية مقنبلة لأول مرة مما خلق أضرار في المدينة[7].

وفي 12 سبتمبر (1682م) أقلع الأسطول الفرنسي عائدا إلى ميناء طولون بعدما خلف وراءه أضرارا طفيفة في ميناء الجزائر وبنيانها وقد كلفت هذه الحملة الفرنسية ميزانية

---

(1) بسام العسلي: المرجع السابق، ص 114.

(2) يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية (1500-1830م)، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 84.

(3) يحي بوعزيز: علاقات...، المرجع نفسه، ص 85.

(4) محمد ابن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تج محمد عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 19.

(5) عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، دط، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 198.

(6) أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا، المصدر السابق، ص 62.

- **ينظر الملحق رقم 1.**

(7) بلقاسم باباسي: ملحمة بابا مرزوق مدفع الجزائر، مطابع الديوان، الجزائر، 2012، ص 131.

ضخمة دون أن يحرز على أية نتيجة[1]، وهذا ما دفع بـ"لويس الرابع عشر" بشن حملة أخرى من أجل أن يمحّو عار الفشل وعاد في جوان في السنة الموالية (1683م)، لكن تدخل في الوساطة بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية القنصل الراهب "جان لوفاشي" "Jenlevacher" الذي حل بهذه المدينة سنة (1688م)[2]، وقبل أن يبدأ قائد الحملة "دوكين" بقذف المدينة طالب في بداية الأمر إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، وكذلك تقديم مبالغ مالية كتعويض له على الخسائر التي مني بها في الحملة الأولى، وبهذا فتح الداي بابا حسن* مفاوضات مع الفرنسيين، لكن الفرنسيين تمسكوا بموقفهم والجدير بالذكر أنّ الفرنسيين كان في يدهم أسرى جزائريين ومن ضمن هؤولاء "ميزومورتو" الذي عرض على القائد الفرنسي أن يسمح له بالعودة إلى مدينة الجزائر وبعد الأخذ والرد وافق القائد الفرنسي على العرض الذي قدمه له "ميزومورتو" قائلا: «سأحسم في ساعة واحدة ما لم يستطع "بابا حسن" أن يحسمه في 15 يوما».

ويقول "دي غرامون" في هذا الشأن نقلا عن "منور مروش": «لم يطل الوقت لمعرفة المعنى الحقيقي لهذه العبارة وذلك من خلال عودة ميزومورتو* إلى المدينة أعلن الحرب ضد

---

(1) محمد ابن ميمون الجزائري: المصدر السابق، ص 19.

(2) عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص 196.

* **بابا حسن:** لقد كان هذا الداي من قبل رئيسا في الجهاد البحري وشارك في الثورة عام 1671م التي أطاحت بحكم الآغوات وقبض هذا الأخير على زمام الأمور بيد من حديد وفي سنة 1680م غزى تونس متذرعا بإعادة الأمن الذي أخل به التنافس أولاد مراد بك أبناء الأسرة المرادية، وفي سنة 1681م قاتل في المغرب جيوش مولاي إسماعيل وآخر سنة 1682م وفي أيامه تظاهر ملك فرنسا "لويس الرابع عشر" برغبة في المفاوضة مع الجزائريين بشأن الأسرى وفي عهده حدثت الحملات المتوالية من طرف فرنسا. **ينظر:** عبد الرحمن الجيلالي: المرجع نفسه، ص 192.

* **ميزومورتو:** يقال أنه ولد في مايوركة وهو ثالث دايات الجزائر يعتبر من طائفة رياس البحر ومن أشهرهم، ويعود أول ظهور له كرئيس إلى سنة 1694م. **ينظر:**

GIBB. H.A.R.KAMERS.J.H.LEVI-PROVENCAL. E.and others : The Encyclopédia, ifslamvd-2Thirditon.Brill,leden. 1986, p629.

وتولى مقاليد الحكم يوم وفاة سلفه بابا حسن 1683م وفي عهده جرد الأميرال دوكين حملة 1683م وفي عهده تم عقد صلح بين الجزائر وفرنسا 1684م. **ينظر:** عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص ص 195-196.

فرنسا وبهذا أعرب حسن ميزومورتو عن رفضه لقبول أي شروط التسوية والصلح إلاّ بعد إطلاق سراح الأسرى الجزائريين»[1].

والجدير بالذكر أنّ هذه الحملة تم قذف عدد من الفرنسيين بما فيهم "القنصل لوفاشي" في فوهة مدفع كبير يدعى "بابا مرزوق"*، واستمر القتال مدة ثلاثة وعشرين يوما بلياليها[2]، ولكن هذه الحملة باءت بالفشل مثل العادة، فكانت بردا وسلاما على تحصينات مدينة الجزائر التي أمطرها الأميرال "دوكين" بقذائفه[3]، لكن مع هذا تغلب الجيش الجزائري على العدو الفرنسي بعد صمود كبير، فاضطر الأميرال "دوكين" الرضوخ لشروط المنتصرين، وتم إبرام معاهدة السلم مع فرنسا والتي عرفت في التاريخ الجزائري بمعاهدة السلم المئوية[4] وعن بنود المعاهدة ينظر في الملحق رقم 03.

---

(1) المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة، الأساطير والواقع، ج2، دط، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 75.

* **مدفع بابا مرزوق:** يعتبر أو سرقة نقلتها فرنسا إلى بلادها بعد الاحتلال مباشرة، وصنع من مادة البرونز من طرف إيطالي من البندقية عام 1542م احتفالا بنهاية انتهاء الرصيف البحري (المول) ويبلغ طول هذا المدفع ستة أمتار و25 ومداه يقدر بحوالي 4800 مترا، وفي سنة 1560م نصب على باب الجهاد المطل على البحر اتجاه الرايس حميدو.
لقد كان لهذا المدفع ذكرى أليمة لفرنسا حيث كان يذكرهم بالقنصلين الأب لوفاشي والقنصل بيول Piolle الذي وضع في فوهة المدفع وتم قصفهما إلى البحر وانقطعت أجسامهم إربا إربا، ومنذئذ أطلق الفرنسيون على هذا المدفع لاكونسولار " La consulaire"، وفي عام 1830م أي بعد الحملة مباشرة نقل إلى تولون في بداية الأمر، وبأمر من دوبيري Dupéré أحد القادة المشاركين في الحملة حول إلى مدينة براست Brest في 1833م، ومازال متواجد في هذا المكان إلى يومنا هذا.
للمزيد ينظر: بنور فريد: الجواسيس الفرنسيون في الجزائر 1782-1830م، دط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 37.

- **ينظر الملحق رقم 02.**

(2) عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص 196.

(3) ابن رقية: الرحلة القمرية من كتاب تحرير وهران من الاحتلال الإسباني خلال ق 18م، تج مختار حساني، جامعة الجزائر، 2003، ص 227.

(4) عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 100.

- **ينظر الملحق رقم 03 فيما يخص بنود معاهدة السلم المئوية 1684م.**

بعد الفشل السحيق الذي منيت به فرنسا اضطرت للعودة إلى فكرة السلام التي كان ينادي بها "دينيس ديسو"، وكان دبلوماسيا يعرف لغة التفاهم مع الجزائريين، فقد كان غير راض على حملة "دوكين"[1].

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت فرنسا من أجل الوصول في الأخير إلى عقد معاهدة بينها وبين الجزائر بشق الأنفس إلاّ أنّ فرنسا تبقى فرنسا التي لا توفي بالعهود والمواثيق المبرمة، خالف الفرنسيون بنود معاهدة السلم المئوية وأثبتوا من جديد أنهم أمة لا تعترف بالجميل ناهيك على أنهم أمة لا يمكن الوثوق بها.

لم يكد تنقضي ثلاث سنوات على معاهدة السلم المئوية حتى تجددت النزاعات ورجع البلدين مرة أخرى لحالة الحرب التي يمكن أن نقول عنها العادة التي أنفت فرنسا عليها فلا يمكن للعقلية الفرنسية الصليبية أن تجتمع بالعقلية الجزائرية الإسلامية دون حدوث تنافر، ففي سنة (1688م) بدأت عرى الصلح تنحل بين الجزائر وفرنسا، وأخذ كل منهما في مناوشة الطرف الآخر عبر البحر المتوسط ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل خصص وزير البحرية الفرنسية جوائز ثمينة لكل بحار فرنسي يأتي بأحد القراصنة من الجزائر[2].

ففي شهر أفريل (1688م) شرع المارشال "دوستري "Destrée" في إعداد حملة عسكرية كبيرة ضد مدينة الجزائر، وفي شهر جوان وصل "دوستري" أمام مدينة الجزائر على رأس قوة متكونة من 31 مركبا وسفينة[3]، وأنذر "دوستري" الداي أنّه مقابل كل فرنسي يقتل على فوهة مدفع سيشنق تركيا على رأس صارية، فكان ردّ الداي حج حسن أنّ هذا التهديد لن يوقفه، وينظر للقصف كاستئناف الوحشية[4]، وبهذا لم يتوقف "دوستري" في قذف المدينة

(1) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 132.

(2) ابن ميمون: المصدر السابق، ص 22.

(3) يحي بوعزيز: علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 89.

(4) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 132.

بأكثر من 10 ألاف قذيفة[1] من 1 إلى 16 جوان، وعلى إثرها دمر أكثر من 5000 منزلا، فرد عليه الداي والديوان باعتقال القنصل الفرنسي "بيول" وكل الرعايا الفرنسيين وقتلهم جميعا واحد بعد الآخر وعددهم 43 شخصا وبعدها رحل "دوستري" دون تحقيق أي نتيجة، وبعدها عمل الداي على إصلاح ما تخرب من المدينة نتيجة شدة القصف[2]، ونتيجة لذلك مالت فرنسا للصلح الذي وقعته مع الجزائر سنة (1689م) الذي كان تجديد لمعاهدة السلم المئوية سنة (1684م)، وهذا نتيجة استئناف الحرب في أوروبا سنة (1688م)[3].

وابتداءً من عام (1689م) أبدت الحكومة الفرنسية رغبة في تحسين علاقاتها مع الجزائر، فأبرمت صلحا مع الجزائر كان بمثابة تجديد صلح سنة (1684م)، ومن يومها مالت الحكومة الفرنسية إلى السياسة الدبلوماسية لحل مشاكلها، فساد الهدوء النسبي بينهما وسمح هذا في تحسن العلاقات السياسية والتجارية[4].

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص 144.

(2) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 89.

(3) محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 132.

(4) عمار عمورة، المرجع السابق، ص 200.

ملخص الفصل

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص بعض النقاط والتي سنسوقها فيما يلي:

- تعتبر المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر فترة استقلال الجزائر من الدولة العثمانية، وكانت تقود أمورها بنفسها سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث كانت تقوم بتوطيد العلاقات مع الدول الأوروبية، وتستقبل ممثليها دون الرجوع إلى سلطة الباب العالي، وكانت علاقاتها مجرد علاقات تعاون ضد العدو الصليبي بحكم الاشتراك الدين الإسلامي، وكانت أوضاعها السياسية والاقتصادية لابأس بها، حيث شهدت تطورا ملحوظا على المستوى الاقتصادي بدليل أصبحت الدول الأوروبية بما فيها فرنسا تستورد محصولاتها.
- كانت فرنسا تعيش أوضاع سياسية غير مستقرة بسبب حروبها التي أثرت على الوضع السياسي والاقتصادي على حد سواء، فولدت سياسة الطغيان والظلم الجائرة التي انتهجها "لويس الرابع عشر" حالة عدم الاستقرار التي من الممكن أن تدفع بفرنسا للهاوية لولا وجود مصلحين نددوا بذلك الوضع السياسي الفاسد والوضع الاقتصادي المتأزم نتيجة سيطرة طبقة البورجوازية على مقاليد الحكم تاركة الشعب يتخبط في شيء لم يكن هو صانعه، ولقد توالت هذه الأوضاع واستمرت إلى غاية انفجار الثورة الفرنسية عام (1789م) التي ستغير وتقلب كل الأوضاع إلى الأحسن.
- تعود بداية العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى معاهدة (1535م) وكانت العلاقات بين البلدين تتمحور بين السلم تارة والحرب تارة أخرى، ولا يمكن لنا أن نصرح أن العلاقات الجزائرية الفرنسية في غالبيتها كانت جّيدة، وبهذا لا نستطيع أن نجد تفسيرا للحملات التي جردتها فرنسا بين سنوات (1682م)، (1683م)، (1688م) فهو تعبير جد صريح يشير إلى مدى طغيان السياسة الصليبية على الذهنية الفرنسية وحقدها على الجزائر التي كانت تتربع على عرش البحر المتوسط.

- إنّ توقيع معاهدة السلم المئوية (1684م) وتجديدها سنة (1689م) هو إثبات آخر على أنّ فرنسا لم تكن تنوي في بداية أمرها توقيع هذه المعاهدة، بل الظروف الدولية هي التي أجبرتها على توقيعها سنة (1684م)، وكذلك عدم التزامها بما جاء في بنودها هو إثبات جد قوي على نوايا "لويس الرابع عشر" ورغبته في ضم الجزائر ووضع حد لما كانت تسميه القرصنة، لكن مع هذا استطاعت الجزائر أن توضح لها مرارا وتكرارا أن المساس في مبادئها وتجاوز كلمتها أمر لا عودة فيه وهذه هي السياسة التي اتبعتها إزاء سياسة "لويس"، واستطاعت أن تضع حدّ لفجوره وتملي عليه شروط النصر في معاهدة (1689م).

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مقدمات الدبلوماسية الفرنسية في الجزائر (1684-1830م)

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية في مطلع القرن السابع عشر الميلادي.

المطلب الأول: الدبلوماسية من حيث الأصل والتعريف.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في العصر الحديث.

المطلب الثالث: سلبيات الدبلوماسية الجزائرية ومآلاتها في العصر الحديث.

المبحث الثاني: بداية النشاط الدبلوماسي الجزائري (1564-1830م).

المطلب الأول: تعيين القناصل.

المطلب الثاني: امتيازات القناصل.

المطلب الثالث: وظيفة القناصل.

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية في مطلع القرن السابع عشر.

2-1: الدبلوماسية من حيث الأصل والتعريف.

لقد تعددت التعريفات التي تم صياغتها لمصطلح الدبلوماسية، وكل مؤرخ وعالم عرفها حسب وجهة نظره ومن زاويته الخاصة، وبهذا هناك عدّة تعاريف أعطيت للدبلوماسية ومن الصعب حصرها وجمعها في تعريف واحد أو تعريفين، ولكن مهما تعددت هذه التعاريف فإنّ مضامينها كلها تدور حول مقولة "علم وفن"، وتعود لفظة الدبلوماسية بأصل اشتقاقها إلى اللغة اليونانية[1]، بمعنى هذا أنها ذات أصل يوناني استخدمت منذ عهود الإمبراطورية الرومانية، وكانت تعني حفظ الوثائق التي تتضمن الاتفاقيات الخارجية، كانت تلك الوثيقة تعرف باسم "الدبلوما" "Diploma" أي نسخة من الوثيقة المطبوعة تصدر عن صاحب السلطان.

وقد احتفظ بصورتها الأصلية، وبهذا قد صار تعريف الدبلوماسية بأنّها: «علم العلاقة الخارجية التي تعتمد على دبلوما» أو وثيقة محررة صادرة من صاحب السلطان، ولقد وجد تعريف آخر عند "River" في مؤلفه "مبادئ قانون الأمم" على أنّها علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات، ولقد أرجح بعض العارفين والمختصين أنّ أول استعمال لهذا المصطلح كان في عصر "ريشلو" في أوائل القرن السابع عشر[2].

وهكذا فقد تطورت كلمة الدبلوماسية وانتقلت من اليونانية إلى اللاتينية ومنها إلى اللغات الأوروبية الحية ثم إلى اللغة العربية، وفي هذا الصدد يقول "فوشي": «إنّ مصطلح الدبلوماسية أصله حديث ويعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، فهي أيضا قديمة قدم الدول وكانت الدول ترسل قديما ممثلين تحت أسماء مختلفة، ففي اليونان كان يستخدم مصطلح

(1) علي حسين الشامي: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ط5، دار الثقافة،عمان،الأردن، ص 28.

(2) صلاح خياط: معجم المصطلحات الدبلوماسية والأتيكيت الدبلوماسي، ط1، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008، ص 190.

(Presbeis) وفي روما (Légati) وبتأثير الشعور الديني اعتبر هؤولاء المبعوثين أنّهم موضوعون تحت الحماية الإلاهية»[1].

أما في اللغة الإنجليزية فقد عرفت كلمة "Diplomacy" عام (1797م) على أنّها تعني إدارة العلاقات الدولية، أما عند قيام الثورة الفرنسية عرفت على أساس التفاوض، وعرف الدبلوماسي بأنّه المفاوض ولم يستقر معناها إلاّ عندما عقدت اتفاقية فينا سنة (1815م) التي تناولت الوظائف الدبلوماسية ونظمت ترتيب أسبقية رؤساء البعثات الدبلوماسية ومزاياها وحصاناتها[2].

فقد عرفها "شارل كالفو": «الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص والاتفاقيات ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات، وبتعبير أصح الدبلوماسية هي علم العلاقات أو ببساطة هي فن المفاوضة وفن قيادة وتوجيه وتتبع شروط المفاوضات السياسية بمعرفة»[3].

أما بمعناها العام والحديث والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي وهي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا والأمنية والاقتصادية السياسات العامة وللتوثيق بين المصالح الدولية بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية[4].

---

(1) علي حسين الشامي: المرجع السابق، ص 32.

(2) عراف خليل أبو عبيد: الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي، دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، د.م.ن، العدد 35، 2008، ص 425.

(3) علي حسين الشامي: المرجع السابق، ص 35.

(4) سعيد محمد أبو عباه: الدبلوماسية تاريخها مؤسستها، أنواعها، قوانينها، ط1، دار الشيماء، فلسطين، 2009، ص 03.

وهناك من عرفها على أنّها «عملية سياسية تستخدمها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية مع الدول الأجنبية والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها البعض ضمن النظام الدولي»، أو هي إذا هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب[1].

وخلاصة القول يمكننا أن نقول أنّ الدبلوماسية وتعريفاتها كثيرة وقديمة وتعود إلى أول ظهور لهذا المصطلح، لكن مع هذا فإنّ أهل الاختصاص والعارفين في هذا المجال قدموا الكثير من التعريفات لها وعلى الرغم من اختلاف لغاتهم وتعدد وجهاتهم إلاّ أنّ معناها ينصب في سياق واحد ألا وهي "علم وفن إدارة العلاقات الخارجية".

2-1- مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الحديثة:

إنّ الحديث عن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الحديثة تجعل القارئ في حالة ريب وفضول حول ما إذا كانت هناك حقا حقيقة دبلوماسية في تلك الآونة، وكثيرة هي الكتابات المحلية التي جعلت من سنة (1962م) هي بداية ظهور الدبلوماسية الجزائرية، ويمكن أن نرجع هذا على أنّهم ليسوا على دراية تامة بالتاريخ الجزائري في الفترة الحديثة أو عدم إلمامهم بالقدر الكافي من المعلومات حول هذه الدولة العريقة التي تضرب جذورها في عمق التاريخ، أو يمكن تفسير هذا الالتباس بكثرة الاستعانة بالكتابات الناقمة على الدولة الجزائرية، والتي جاءت جلها منافية لحقيقة وجود دولة قائمة بذاتها واعتبارها ولاية عثمانية لا غير، لكن الحقيقة التاريخية أثبتت عكس ذلك تماما أنّ مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في سنة (1962م) كانت امتداد لما بنته الجزائر عبر فترات تاريخية متباينة، ومبادئها ظهرت تبعا

(1) علي حسين الشامي: المرجع السابق، ص ص 36، 37.

للأحداث التي شهدتها عبر مراحل تاريخها وبذلك كان أول ظهور لها بظهور الدولة الجزائرية الحديثة[1].

قليلة هي الأدبيات التي اهتمت بموضوع الدبلوماسية في الجزائر نستثني بعض المحاولات، وذلك من خلال قراءات في التأليف ومراسلات رسمية أمريكية-أوروبية، لكن جلها تهدف إلى التشكيك في وجود دولة قائمة بذاتها[2]، وبحدودها التي رسمتها في ظل الوجود العثماني[3]، وعلاقات الجزائر بجيرانها في المغرب وتونس وطرابلس لم تكن حسنة وودية نتيجة عدة ظروف تاريخية[4].

أما علاقات الجزائر الخارجية تغلب عليها طابع المجاملات والشكليات، ويعتبر الداي هو المنشط الأساسي للدبلوماسية الجزائرية، وكان هو الآمر الفعلي وصاحب القرار والكلمة، حيث كان يستعين في تحريكها بخدام يبعثهم إلى البلدان التي يريد الاتصال بها وعرفوا باسم السفراء من أجل تمثيلها عند ملوك أوروبا، على أساس أن يقيموا عند هؤولاء لمدة طويلة، بل كان الداي يرسل هؤولاء لفترة قصيرة وفي مهام مضبوطة، وكان هؤولاء السفراء يستعينون بخدمات القناصل المعتمدين في الجزائر، أو بالتجار الأجانب وكانوا يتنقلون في السفن الأوروبية، وعند وصولهم يجدون برامج تحركاتهم مسطرة، وينتقلون من مكان إلى آخر وفق ما أملته قوانين الدولة المضيفة، ومن ثم ظلت معرفتهم بهذه المجتمعات سطحية ولاسيما أن تكوينهم ظل معتمدا بالدرجة الأولى على المألوف والتجربة[5].

(1) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 51.

(2) علي تابليت: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830م، دط، ثالة، الجزائر، 2013، ص 127.

(3) صالح عباد: المرجع السابق، ص 46.

(4) يحي بوعزيز: الموجز...، المرجع السابق، ص 46.

(5) علي تابليت: المرجع السابق، ص 127.

والشيء الملاحظ أنّ السفراء الذين يرسلهم الداي إلى الدول الأجنبية بما في ذلك فرنسا، كانوا يبقون لفترات قصيرة عكس القناصل الأوروبيين، ومرجع ذلك هو اختلاف العقيدة وكذلك المعاملات ناهيك عن عنصر التأقلم في دول كان بناءها يرتكز على عنصر الاختلافات والصراعات العقائدية وفكرها الاستعماري، وبهذا اصطدم التمثيل الجزائري لدى فرنسا بصعوبات وعراقيل جمة جعلت الجزائر تمتنع عن إيفاد ممثلين دبلوماسيين دائمين لها[1].

وكانت الجزائر أقوى دول المغرب العربي الإسلامي بسبب كبر مساحتها، وطول سواحلها وغناها الاقتصادي ووفرة تجارتها ورواجها مع الخارج، وكانت علاقاتها مع الخارج أوسع مدى وكلمتها أكثر تأثير في السلم والحرب وأكسبها هذا الوضع صفة الزعامة على سائر نيابات المغرب، واعترفت دول أوروبا لها بذلك، ونظرا لمكانتها الرفيعة وهيبتها أخذت الدول الأوروبية تدفع لها الضرائب والهدايا وتبرم معها معاهدات السلم والصداقة حتى تتجنب غضبها[2]. ومن هنا يمكن أن نستخلص مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة:

1- التعامل المباشر مع حكام الجزائر:

يظهر ذلك في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، فإنّ الجزائر في هذه الفترة كانت عبارة عن جمهورية عسكرية ولا يربطها بالدولة العثمانية سوى أواصر الدين المشترك واتفاقيات شكلية، وبهذا اعتبر حكام الجزائر أنفسهم حلفاء السلطان العثماني، ويتعاملون مع قادة الدول الأوروبية بصفة مباشرة ويبرمون الاتفاقيات التجارية معهم ويتفاوضون مع جميع الدول انطلاقا من مبدأ الدفاع عن مصالح الجزائر وليس مصالح تركيا، وتظهر هذه السياسة الجزائرية بوضوح في تجاهل الدول الأوروبية للوجود التركي بالجزائر، وتعاملهم مباشرة مع

(1) ناصر الدين سعيدوني وآخرون: مجلة الدراسات التاريخية، العدد الثالث، جامعة الجزائر، 1987، ص 122.

(2) يحي بوعزيز: موضوعات...، المرجع السابق، ص 264.

الجزائر[1]، وأكثر من هذا قاوم الدايات وساطة الباب العالي فمثلا رفض الداي "كرد علي" وساطة الدولة العثمانية من أجل إبرام صلح مع إسبانيا (1725-1726م) باعتبار ذلك تدخلا في مشاكل الجزائر الداخلية[2]، فهم يتصلون بالأوروبيون مباشرة دون اعتبار لمصلحة الباب العالي[3].

وكثيرا ما كانت فرنسا تلمس وساطة الدولة العثمانية من أجل التفاهم مع الجزائر وكانت هذه الوساطة تنجح فقط في إقناع الجزائر بإعطاء مهلة لفرنسا لقبول مطالبهم وعدم المبادرة بإعلان الحرب ضدها[4].

2- الفصل في ميدان العلاقات السياسية والنشاط التجاري:

بمعنى إبعاد الأمور السياسية عن الجانب التجاري ولقد تم التنصيص عليه صراحة في المعاهدة التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا: «إنّنا لا نقر الخلط بين أمور التجارة وشؤون الدولة»[5]، وكان القناصل الأوروبيون والفرنسيون بصفة خاصة غالبا ما يبقون في مكاتبهم حتى عندما تكون حكوماتهم في حالة حرب مع الإيالة[6]، فمثلا المعاهدة الموقعة في 07 جويلية (1640م) الخاصة بالباستيون الجزائر وحرصها على عدم إدراج الشأن السياسي بالاقتصادي فالبند 23 جاء فيه: «وإذا حدث خلاف بيننا وبين فرنسا وأدى ذلك إلى نشوب الحرب فلن يحمل أشخاص الباستيون أية مسؤولية في ذلك...»[7].

(1) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 62.

(2) يحي بوعزيز: الموجز...، المرجع السابق، ص 43.

(3) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 22.

(4) جمال قنان: العلاقات...، المرجع السابق، ص 39.

(5) جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، مج 1، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 297.

(6) جوون وولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830م، تج أبو القاسم سعد الله، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 420.

(7) جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 276.

وبهذا يحق للتجار ورعايا الدول الأجنبية التي تكون في حالة حرب مع الجزائر الاستمرار في مزاولة نشاطهم التجاري مثل السابق دون التعرض لهم وغالبا ما كانوا هؤولاء الرعايا يغادرون الجزائر بطلب من حكوماتهم، ويعتبر هذا المبدأ حجر الزاوية في الدبلوماسية الجزائرية[1].

3- الالتزام بمبدأ الكفاءة في شروط تعيين القناصل في البلاد:

من خلال القراءات في بنود المعاهدات وكذلك المراسلات المتبادلة بين الأطراف الجزائرية والفرنسية يظهر لنا مدى أهمية هذا العنصر في مجرى العلاقات الجزائرية الفرنسية، ولقد عبرت الجزائر عن ذلك بصريح العبارة عن موقفها بهذا الصدد، إذ أّنها تعتبر أن مصالح الدول يجب أن توكل إلى أشخاص ليس لهم علاقة بالنشاط التجاري[2]، وكذلك تجردهم من الدوافع الذاتية التي تجعلهم يخلطون بين مصالحهم الشخصية ومصالح الدولة التي يمثلونها وكثيرا ما كان هذا العنصر السبب الرئيسي إلى دفع العلاقات بين البلدين إلى مرحلة التوتر والعداء[3].

4- مبدأ حرية التعامل مع الدول الأوروبية:

لقد أكدت الجزائر في مرات عديدة من خلال المجابهات التي خاضتها على إثبات مبدأ سيادتها وحريتها في اتخاذ القرارات التي تخصها، وأكدت على أنّ أي مساس في هذا المبدأ يؤدي في الأخير إلى حالة النزاع والتوتر إن لم تنته الأمور إلى إعلان الحرب، ويتجلى هذا الموقف من خلال قضية المدفعين من نوع البرونز، كان حاكم الجزائر أعارهما لـ"سمون دانسا"*، حيث قدم "سيمون دنسا" هذين المدفعين إلى "الدوق دي غيز" وبهذا ثارت

(1) جمال قنان: معاهدات، مج1...، المرجع السابق، ص 297.

(2) جمال قنان: المرجع نفسه، ص 297.

(3) جمان قنان: العلاقات، مج2، المرجع السابق، ص 28.

* إنّ النقيب "سيمون دانسا" المنحدر من منطقة فلاندرة (Flandra)، والملقب بالنقيب الشيطان، كان قبل كل شيء يعمل لمصلحة الجزائريين كقرصان ثم انخرط تحت لواء الدوق "دوفيز" الذي قدم له مدفعين من البرونز كهدية، كان قد اقترضهما من ديوان الجزائر لغرض تسليح مركبته البحرية. للمزيد **ينظر**: أوجان بلانتيت مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1579-1700م، ج1. تج سلامنية بن داود قوشام حفيظة، دط، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 152.

ثائرة الديوان الجزائري نتيجة لهذا التصرف[1]، وطالب الديوان بإرجاع هذين المدفعين ومعاقبة "سيمون"، لكن فرنسا كعادتها لم تعر هذا الاحتجاج أي اهتمام، وبهذا توترت العلاقات بين الجزائر وفرنسا وألحقت بتجارة الفرنسية أضرار فادحة إلى غاية (1620م) عندما تمكن "سانسون" من شراء المدفعين وإعادتهما إلى الجزائر سنة (1628م)[2].

ومن هنا يظهر مدى موقف الجزائر من هذين المدفعين اللذان اعتبرتهما بمثابة انتهاك لحرمتها وكذا عدم احترام كلمتها، وبهذا كان لابد لها أن تجعلها حربا بينها وبين فرنسا التي كانت في كل فرصة تتاح لها تستغلها من أجل تلبية مصالحها، وبهذه أثبتت من جديد أنّها غير جديرة بالثقة الممنوحة لها، وكانت السلطة الجزائرية تعاقب كل سارق للسلاح بالموت.

5- عدم التدخل في الصراعات الأوروبية والالتزام بالحياد اتجاه الدول الأوروبية:

لقد حاولت فرنسا إدخال الجزائر في جوّ الصراع الأوروبي، ففي عهد الداي "مصطفى" عمدت فرنسا إلى إقناع الجزائر بالوقوف إلى جانبها ضد الائتلافية الأوروبية أو بما يعرف باسم الحرب الوراثة الإسبانية عام (1702م)، وكلفت فرنسا القنصل "ديرون" بمتابعة الجهود من أجل إقناع الجزائر لكنها التزمت الحياد بخصوص هذه الصراعات[3].

وإنّ فهم نوعية العلاقات بين الجزائر ومختلف الدول الأوروبية في هذه الحقبة لا يتأتى إلاّ إذا عرفنا أنّ الدبلوماسية الجزائرية التزمت بمبدأين أساسيين كان لهما بالغ الأثر في علاقاتها مع الدول الأوروبية، حيث تعتبر كل دولة في حالة حرب معها حتى يتم توقيع معاهدة صداقة وسلام والثاني هو أنّ كل معاهدة لا تتضمن الاعتراف بتفوق الجزائر البحري في عرض المتوسط لا يمكن قبولها وتنفيذ نصوصها من طرف الجزائر[4]، وهذا ما دعا

(1) صحراوي عبد القادر: التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرامانات العثمانية، جامعة سيدي بلعابس، الجزائر، 2017، ص 498.

(2) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص ص 125-126.

(3) جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المرجع السابق، ص 173.

(4) ناصر الدين سعيدوني: مجلة الدراسات التاريخية، المرجع السابق، ص 130.

بصاحب تحفة الزائر إلى القول: "فقد كانت لها الجزائر اليد الطولى في البحر الرومي وكانت بعوثها وغوازيها كثيرا ما تسم الثغور الإفرنجية بالخشف والدمار ولذا لاذ أكثر ملوكها بمسالمتها وأذعنوا لما تفرضه عليهم دفعا لعاديتها"[1].

6- مبدأ الوفاء بالعهد والتقيد بالالتزام:

إنّ الوفاء بالعهد والالتزامات من أهم مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، فبالرغم مما تردده الأدبيات التاريخية الأوروبية حول عدم احترام الجزائر للعهود والمواثيق المبرمة فإنّ الاتهام لا يصمد أمام الحقائق، حيث كان موقفها ثابتا في مسيرتها[2]، وإنّ لمتتبعي الأحداث التاريخية يستنتج أنّ الجزائر لم تبادر إلى فسخ المعاهدات إلاّ إذا تعرضت لتجاوزات وتهديدات من قبل القوات الأوروبية، وخير دليل على هذا المعاهدة التي أبرمتها لمدة مائة سنة في عام (1684م)، حيث قامت فرنسا بإرسال الأميرال دوستري (1688م)[3] الحملة السابقة الذكر وبهذا أثبتت فرنسا مرة أخرى أنّها أخلت بالمعاهدة التي كانت تتوسط من أجل أن تعقدها.

7- مبدأ المساواة مع الدول الأوروبية وعدم التمييز بينهم:

التزمت الجزائر على مبدأ المساواة بين مختلف الأقطار الأوروبية التي كانت تتعامل معها، وعدم التميز فيما بينها وكانت الدول الأوروبية البحرية تتنافس فيما بينها من أجل إبرام معاهدات سلم وتجارة معها مقابل مبالغ مالية معتبرة سواء كان ذلك من فرنسا وبريطانيا

(1) محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، ط1، دار الوعي، الجزائر، 2012، ص 247.

(2) جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، مج1، المرجع السابق، ص 297.

(3) أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792م، ط خ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 424.

وإسبانيا والبرتغال والسويد والدنمارك ودويلات الإيطالية والهولندية والولايات المتحدة الأمريكية سنة (1795م)[1].

وكانت الضريبة هي مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية، فكانت هذه الضريبة المدفوعة بمثابة حماية فردية لها وكانت امتياز للقوى الأوروبية الصغيرة، التي تعتمد في حياتها على التجارة السلمية وفي مقابل هذا كان الجزائريون يمتنعون عموما وبعناية من مهاجمة السفن والموانئ الأمم التي تدفع الجزية[2].

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول أنّ كل الدول الأوروبية التي تمر على البحر الأبيض المتوسط تدفع الضرائب للجزائر، فليس هناك دولة تم إعفاءها من هذا الالتزام، وهذا ما يثبت مبدأ المساواة مع جميع القوى الأوروبية دون أي انحياز لدولة أو لأخرى، وفي هذا الشأن يحدثنا القنصل الأمريكي "وليام شالر" ويقول: «أنّ الدول التي تربطها معاهدات بالجزائر تحتفظ بعلاقات دبلوماسية معها ويمثلها وكلاء في الإيالة يطلق عليهم لقب القنصل وهؤولاء القناصل يتمتعون عادة بنفس الامتيازات والحصانة..."[3].

ومن خلال التعرج على مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الحديثة نمر إلى عنصر آخر الذي يمكن أن نقول فيه أنّ المسار الذي سطرته الدبلوماسية الجزائرية لم يخلو من السلبيات نتيجة لتحكمها في جوانب وكانوا قيد السيطرة وإفلاتها لجوانب حساسة وهذا ما استغلته القوى الخارجية التي كانت تنتظر الفرص، إن لم تكن تصنعها من أجل وضع حد لهذه الدولة، وتجسد ذلك فعليا في حادثة "دوفال" الذي أعطى تفسيرا مغايرا لمسار الأحداث التاريخية وجرّ الجزائر وراء أطماعها، وبهذا فتحت صفحة سوداء في تاريخها أقل ما يقال عنها أنه "الاستعمار الغاشم".

سلبيات الدبلوماسية الجزائرية:

من سلبيات الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الحديثة، أنّها واجهتها أزمات متعددة الجوانب طيلة فترة قيامها، والتي كادت تقضي على مكانتها الدولية في العديد من المرات،

(1) نصر الدين براهيمي: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، دط، منشورات ثالة، الجزائر، 2010، ص 63.
(2) وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تج عبد القادر زبادية، دط، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص 176.
(3) وليام شالر: المصدر السابق، ص 64.

وخاصة في ظل التغيرات التي طرأت على العالم الأوروبي، ونستثني في ذلك فرنسا ونظامها الجديد[1]، الذي لم تعر له الجزائر أي اهتمام، وإذا ما فسرنا هذا الحدث "الثورة الفرنسية" من وجهة نظر معاكسة لما نادت إليه بعض الكتابات، أنّ هذا الحدث كان بداية فكر استعماري جديد منظوره تغيير ما كان سائدا في فرنسا وأوروبا بصفة عامة وتوجيه أنظارهم إلى البلدان الإسلامية والتي تراها في نظرها ضعيفة وغير متحضرة وما يثبت صحة ما ذهبنا إليه أنّه في عهد الثورة الفرنسية قدمت الجزائر لفرنسا عدة مساعدات[2]:

1- **المساعدات الدبلوماسية:** وتتمثل في اعتراف الجزائر بالجمهورية الفرنسية الأولى ويعتبر أول اعتراف على الإطلاق يأتيها من العالم، وكذلك تجديد صلاحية جميع المعاهدات الجزائرية الفرنسية قبل الثورة الفرنسية (1789م)[3].

2- **المساعدات المادية:** وتتمثل في شحن مائة سفينة من ميناء وهران سنة (1793م) بخمسة وسبعين ألف قنطار من القمح وستة ألاف قنطار من الشعير، إضافة إلى مساعدات غذائية متنوعة كالأصواف والجلود والزيوت واللحوم والخيل وغيرها[4]، ناهيك عن المساعدات الإستراتيجية والعسكرية والحربية[5].

وإذا ما ذهبنا إلى عنصر تجديد المعاهدات الجزائرية الفرنسية فهذا العمل الذي بادرت به الجزائر يعتبر أمر في غاية الخطورة وذلك لما كانت تحمله هذه البنود، إضافة إلى بعض التقييدات التي تمنع الجزائر من خرقها وخاصة فيما تعلق بعنصر الامتيازات الذي يعتبر الوتر الحساس بالنسبة لفرنسا، والجدير بالذكر أنّ الجزائر منحت أموالا لفرنسا بقيمة مليون

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 13.

(2) عمار عمورة: الموجز...، المرجع السابق، ص ص 111-112.

(3) مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج2، ط2012، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص ص121-122.

(4) عبد العزيز لعرج وآخرون: الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، دط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 282.

(5) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 122.

فرنك على شرط أن تستعمل هذا القرض لشراء القمح، وهذا القرض ستقوم الجزائر بالمطالبة به الأمر الذي يستغله القنصل "دوفال" والذي سيؤدي إلى قطع العلاقات بين الجزائر وفرنسا ثم ينتهي بالاحتلال وهذا من أبرز سلبيات الدبلوماسية الجزائرية.

انعدام الحركية والاندفاع إلى الأمام في الدبلوماسية الجزائرية، عكس الدبلوماسية الأوروبية في الجزائر[1]، ومن الصعب الإقرار بوجود آلية دبلوماسية في الجزائر على غرار ما كان يحصل في أوروبا، حيث كانت هذه المؤسسة تعكس مظهرا من مظاهر حيوية الدولة الحديثة واقتصر دور السفراء الجزائريين في مهنتهم على التجربة[2]، ويبدو أن ظاهرة العادات كان عبئ كبير عليها[3].

انعدام المرونة والفعالية في الدبلوماسية الجزائرية وخاصة اعتمادها على الأسلوب الصريح والمباشر كان واحدا من العوامل التي مكنت الفرنسيين من عزلها ليس فقط على المستوى الأوروبي وإنما مع جيرانها وأشقائها كذلك، ولم تكن الجزائر تهتم بالتطورات التي تحدث بأوروبا من أجل الاقتداء بها وجاء في بعض الكتابات الأوروبية أنّ المجتمع الجزائري كان يدير وجهه تماما على ما يحدث في أوروبا أو على الأقل كان يعتبر أنّ ذلك لا يعنيه من قريب ولا من بعيد[4]، وهذا ما جعل السياسة الجزائرية مثالية وغير عملية وبعيدة عن الفعالية فلم تحل هذه السياسة دون تكرر الهجمات الأوروبية على الجزائر[5].

التغيرات التي طرأت على سير العلاقات الدولية في تغير موازين القوى الدولية وكذلك عقد المؤتمرات الدولية وعدم مشاركة الجزائر ضمن تلك المؤتمرات باعتبارها العنصر الفعلي التي تبنى عليها المعاهدات ناهيك عن موقف الدول الأوروبية في هذه المؤتمرات والذي

(1) جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م...، المرجع السابق، ص 259.

(2) علي تابليت: المرجع السابق، 129.

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص 259.

(4) جمال قنان: المرجع نفسه، ص 260.

(5) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 96.

يظهر جليا في مؤتمر فينا (1815م-1816م) حيث عرفت تحالف الدول الأوروبية ضدها، حيث تداول المؤتمرون على عدد من القضايا الأوروبية، لكن تطرقوا لمسألة البلدان المغاربية، إضافة إلى مؤتمر "اكس لاشبيل" "Aix La chapelle" -1818م) حيث عادت الدول الأوروبية لإثارة ما تسميه في نظرها "القرصنة البحرية" ويعتبر هذا المؤتمر آخر المؤتمرات الدولية الذي ناقش القرصنة[1].

وبهذا عدم مشاركة الجزائر ضمن هذه المؤتمرات أو عدم معرفتها بالتكتلات والتحالفات الأوروبية كان له أسوأ الأثر حيث كانت بدايته زعزعة مكانتها وذلك بعد مؤتمر فينا الذي أفرزت عصارته حملة "اللورد اكسموث" (1816م) ثم مؤتمر "اكس لاشبيل" الذي كانت ارهاصته وخيمة على الجزائر أجمع ويعتبر بداية النهاية للدبلوماسية الجزائرية.

لم يهتم ديوان الداي بمسألة تكوين الأطر التي كان يكلفها بمهام في البلدان الأجنبية، وقد تكون السفراء الجزائريون في مهنتهم عن طريق التجربة الدبلوماسية الميدانية، فلم يهتم دايات الجزائر بدبلوماسية الإقامة في الدول الأجنبية، ولم يعطوا مبعوثيهم تكوينا خاصا ومن هنا فإنّ الدبلوماسية الجزائرية لم تكن تهدف إلى تحقيق مصالح متداخلة اقتصاديا وسياسيا ومعتمدة على فاعلين سياسيين لهم[2].

واختلفت الدبلوماسية الجزائرية تمام الاختلاف عن الدبلوماسية الأوروبية ولم تصل إلى المستوى الذي ارتقت إليه الأمم الأوروبية في تسيير شؤونها عبر وكلائها وممثليها في الدول الإسلامية بما فيها الجزائر، واكتفت هذه الأخيرة بتتبع ما تمليه لها شروط المعاهدات التي تعقدها معها الدول الأوروبية، ولم تهتم بمضامين البنود، عكس الدول الأوروبية التي كانت تستخدم الدبلوماسية لتحقيق أهدافها التي كانت تتمثل في فرض منطق غلبتها والعمل

(1) حنفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815-1830م)، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص ص 11-12.

(2) علي تابليت: المرجع السابق، ص 129.

على خلق الأسلوب الملائم لهذه الغلبة، واهتمت الدول الأوروبية استعمال الإطار القانوني القادر على محاصرة وتطويق العناصر التي كانت تعارض مصالحها من أجل الوصول إلى هذه الغاية لجأت إلى دعم وفرض أسلوب المعاهدات والمهادنة مع العوالم الأخرى بما فيها الجزائر خلال هذه الفترة المدروسة[1].

وهذه صورة مقتضية لسلبيات الدبلوماسية الجزائرية والتي عرضتها في شبه ارتجال ومن ثم نمر ونحط الرحال في بداية النشاط الدبلوماسي الجزائري ومن هذا المنطلق فيما تكمن مقدمات هذا النشاط الدبلوماسي؟

(1) علي تابليت: المرجع السابق، ص 129.

المبحث الثاني: النشاط الدبلوماسي في الجزائر (1564-1830م).

أ- بداية تعيين القناصل في الجزائر:

لقد كان للحوض الغربي للمتوسط أهمية كبرى في المجال التجاري، فقد سعت أغلب الدول الأوروبية إلى التفاوض وعقد اتفاقيات مع الجزائر ومن بين هذه الدول تأتي فرنسا في المقدمة وبريطانيا في المرتبة الثانية[1]، كانت العلاقات الجزائرية الأوروبية أكثر تعقيدا بسبب انضمام الجزائر للدولة العثمانية، بالرغم من أنّها كانت موضوع مراسلات ضخمة لم تغير الجزائر عن متابعة سياسة خارجية مستقلة، فالتمثيل الأوروبي في الجزائر كان يقوم به القناصل[2].

ومعنى هذا أنّ العلاقات السياسية بين الجزائر والدول الأوروبية في أغلب مسيرتها التاريخية لم تكن ودية[3]، ولقد كانت فرنسا قد حصلت منذ (1564م) على حق تعيين قنصل لها في الجزائر ولكنها لم تتمكن من استخدام هذا الحق حتى سنة (1580م) بسبب مقاومة حاكم الجزائر، وفي حقيقة الأمر أنّ معظم القناصل الأوائل الذين توافدوا إلى الجزائر كانوا تجارا تعينهم غرفة مرسيليا[4].

وأول ممثل أوروبي تم اعتماده حسب المصادر والمراجع التي استقينا منها المادة العلمية هو القنصل الفرنسي "أم برتول" "A.M Bartholle" من مرسيليا الذي وقعت تسميته سنة 1564م، ولكن تدخل "فرانسوا دونوا" "François de nouillais" بعد "هركس داكس" لدى السلطان قد ضمن تعيين "موريس سورون" "Maurice Souron"[5]، وكان أول تمثيل

(1) ناصر الدين سعيدوني: مجلة...، المرجع السابق، ص 130.

(2) وليام سبنسر: المرجع السابق، ص 166.

(3) صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925م، مديرية النشر، جامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص 06.

(4) خير فارس: المرجع السابق، ص 127.

(5) وليام سبنسر: المرجع السابق، ص 166.

دبلوماسي عام (1578م) بمقتضى فرمان (قرار) أصدره الباب العالي يقضي تعيين قنصل فرنسا في الجزائر، ونزل القنصل الفرنسي "سورون" واستقبله الداي جعفر باشا (1580-1582م) بالعاصمة[1].

وتعود أولى المحاولات في تعيين قنصل فرنسي في الجزائر إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر حينما قام الملك "شارل التاسع عشر" في تعيين "موريس سورون"[2].

وقد تولى رعاية مصالح فرنسا في الجزائر 60 قنصلا ونائب قنصل وتردد على الجزائر 96 محافظا ومبعوثا وفي هذا الشأن يذكر "يحي بوعزيز" أنّ أول القناصل الفرنسيين هو "بارتول" كما سبق ذكره، وآخرهم "بيير دوفال" "Duval"، وأول المحافظين والمبعوثين "دولا فوريست" Delaprorest وآخرهم "دوبيري" Dupert"[3].

رغم التقارب الذي شهدته العلاقات الجزائرية الفرنسية فإنّ العلاقات لم تتخذ صبغة رسمية إلاّ حوالي (1578م) بإنشاء القنصلية الفرنسية في الجزائر، وبهذا تم قبول القنصل الفرنسي في الجزائر بعد خمسة عشر سنة بين الأخذ والرد حول القضية[4]، وبهذا استطاعت فرنسا من ربط علاقات دبلوماسية مع الدولة العثمانية، وبفضل ذلك قامت بتأسيس أول مركز فرنسي لاستثمار المرجان[5].

كانت فرنسا ملحة في أمر تعيين ممثلين في الجزائر وكان وراء هذا التمثيل الذي قصدته أطماع اقتصادية وتدعيم مكانتها في الحوض الغربي للمتوسط، حيث تم تعيين

---

(1) صالح فركوس: المرجع السابق، ص 06.

(2) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 19.

(3) يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 67.

- **ينظر الملحق رقم 4** فيما يخص قائمة القناصل والنواب والمحافظين الذين توافدوا إلى الجزائر.

(4) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 122.

(5) صالح فركوس: المرجع السابق، ص 08.

"توماس بيكي" "Thomas piquet" نائب للقنصلية من (1640-1646م) من أجل أن يتولى مصالح الباستيون[1].

ومن الواضح والمعروف أنّ أهمية البحر الأبيض المتوسط لم تسيل لعاب فرنسا فقط، وإنّما كان اهتمام بريطانيا بهذا الجزء الغربي للمتوسط، وبهذا كانت بريطانيا هي ثاني دولة تسعى إلى إنشاء قنصلية لها في الجزائر، ولكن هذا التمثيل القنصلي البريطاني كان مثل التمثيل الفرنسي متقطعا[2].

وبهذا خطت بريطانيا اتجاه الجزائر نفس الخطوات والأهداف التي سلكتها فرنسا، وتسعى لتحقيقها، ولو أنّها تلجأ إلى وسائل غير الوسائل التي يستعملها خصمها (فرنسا) لكن هذه السياسة البريطانية التي مشت عليها تجاه الجزائر لا تتسم بنفس المثابرة والمواظبة التي تتسم بها الدبلوماسية الفرنسية[3].

وزاد اهتمام الدول الأوروبية بالجزائر وفي طليعتها فرنسا وخاصة في الفترة الأخيرة من حكم الدايات، وبهذا تزاحمت العديد من الدول الأوروبية فيما بينها حول نيل الخطوة والنفوذ وتعيين فيها ممثلين ومن أكبر رجال السلك الدبلوماسي، وتعقد معها معاهدات دون أي تدخل من اسطنبول أي مجرد علاقات دفاع لا أكثر[4]، مثلما سبق وأن أشرنا إليه في عنصر "مبادئ الدبلوماسية الجزائرية".

ولهذا حرصت فرنسا على تعيين قناصل لها في الجزائر ليتولوا رعاية مصالحها التجارية والسياسية[5]، ورغبت في تعيين قنصل لها في مدينة وهران وكذلك إقناع الجزائر بتخفيض رسومها الجمركية التي كانت مرتفعة جدا مقارنة بالرسوم التي كانت تستخلص في

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص 127.

(2) عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج4، المرجع السابق، ص ص 102-103.

(3) وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 135-145.

(4) أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مج8، ط خ، عالم المعرفة، د س، ص 68.

(5) صالح فركوس، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 176.

البلدان الإسلامية[1]، وبمناسبة تثبيت معاهدة 7 ديسمبر (1719م) مع الفرنسيين واعتبارا لهذا فإنه يسمح لهم بالاتجار بحرية في وهران وتعيين نائب قنصل لهم برعاية مصالح التجار الفرنسيين الذي يستطيعون الاستقرار بهذه المدينة ويتاجرون بدون أن يعرقل أحد ذلك ويمنعهم[2]، وهذا ما جاء في مضمون البند الثالث في المعاهدة الآنفة الذكر.

ب- مراسيم تعيين القناصل:

كانت الحكومة الفرنسية تقدم للجزائر الهدايا في كل مناسبة وذلك بواسطة قنصلها العام، وكانت قيمة هذه الهدايا تفوق أحيانا ما تحصل عليه من السفن الفرنسية عن طريق مهاجمتها، لقد جرت العادة في الجزائر أن لا يلتحق القنصل الفرنسي بمقر عمله إلاّ بعد أن يقدم الهدايا القنصلية والعوائد المتنوعة إلى كل من الداي والخزناجي وخوجة الخيل ووكيل الحرج وآغا المحلة والطاهي الكبير وأفراد عائلة الداي وكل الحاشية[3]، فمثلا أثناء تعيين القنصل "فاليز" قدم الهدايا لكل من الداي والخزناجي والآغا بمناسبة تعيينه في وظيفته الجديدة قدرت بسبعة آلاف ومائتين وثلاثين جنيه فرنسي (تورنو) أي ما يعادل حوالي 2000 ريال بوجو حسب سعر الصرف في تلك الفترة[4].

ولا بأس أن نورد هنا بعض ما كان القناصل الفرنسيون يقدمونه إلى الداي: ساعة ذهبية، بندقية وأربع مسدسات، خمس وأربعين قطعة قماش من الجوخ الأبيض الفاخر، وعشر قطع من الديباج القرمزي المطرز بالذهب الخالص، هذا علاوة عن قطعتين قماش آخرين واحدة حمراء وأخرى بيضاء تقدمان لكل من كبراء الدولة، ولم تسلم الشركات الفرنسية على مثل هذا الأداء وكان من الواجب تقديم مثل هذه الهدايا في مناسباتها المعتادة[5]، ونفس

(1) جمال قنان: المرجع السابق، ص 177.

(2) جمال قنان: المرجع نفسه، ص 329.

(3) محمد زروال: المرجع السابق، ص 20.

(4) جمال قنان: العلاقات...، المرجع السابق، ص 48.

(5) محمد زروال: المرجع السابق، ص 21.

الشيء يحدث للقناصل أثناء مغادرتهم البلاد الجزائرية وانتهاء مهامهم القنصلية، حيث كانت فرنسا تقدم هدايا كلما تغير القنصل[1]، فالقناصل الفرنسيين بالجزائر يتم تغييرهم كل أربع أو خمس سنوات ويصاحب هذا التغيير تقديم الهدايا للدولة الجزائرية[2]، كذلك تقدم هذه الهدايا أثناء تغيير الدايات فمثلا قدم القنصل "جوم بوم" Jeam Baume (1717-1719م) هدية أثناء تغيير الداي[3].

تعتبر بريطانيا من أولى الدول التي وضعت أصول الهدايا وقد أمطرت الداي بوابل الهدايا الثمينة من أجل الحصول على إقامة مراكز تجارية لها في المناطق الساحلية بقصد منافسة التجارة الفرنسية وبعد ذلك أصبحت الهدايا عادة متبعة واستمرت حتى سنة (1816م)[4].

ويذكر "وليام شالر" أنه قبل أن يمنح القنصل الإذن بالنزول من السفينة التي تقله يجرى تحقيق حول ما إذا كان يحمل معه الهدية التقليدية، وهذه الهدايا حينما تقدم إلى أصحابها لا تثير أي شعور بالرضا بل على العكس، فكثيرا ما تعاد الهدايا إلى القنصل باعتبارها غير كافية[5]، فمثلا عند امتناع "ديبوتانفيل" عن تقديم الهدايا للداي مثلما اقتضتها الأعراف والدبلوماسية، رفضت السلطات الجزائرية له بنزول إلاّ بشرطين تقديم الهدايا القنصلية التقليدية ودفع الإتاوة التي على ذمة هونلدا، وعبثا حاول إقناع المسؤولين بالسماح له بنزول لكن بدون جدوى[6].

---

(1) صالح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، المكتبة المصرية، 1999، ص ص 37-38.

(2) Venture depardis : Algérie au 18ème siècle, Bousland Tunis ; p142.

(3) بركهام دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، الجزائر، 2012-2013، ص 39.

(4) وليام سبنسر: المرجع السابق، ص 177.

(5) وليام شالر: المصدر السابق، ص 65.

(6) جمال قنان: المرجع السابق، ص 271.

ولقد اكتسبت هذه المسألة في نظر الداي أهمية بالغة ليس لقيمتها المادية وإنما لدلالتها المعنوية إلى درجة أن أصبح يعتبرها مسألة شخصية تمس بكرامته ومكانته المعنوية لدى رعاياه وأمام الدول الأجنبية، لقد أعلن للقناصل الأوروبيين في مناسبات مختلفة أنّ الإمساك عن تقديم الهدايا التقليدية هو دليل على سوء النوايا، وانعدام الصدق، كما أعلن في إحدى المرات لأحد القناصل "أنّ تحية الكافر بدون هدية هي بمثابة شتيمة"، ولم ينفك محيط الداي من جهته عن تذكير تانفيل بالأهمية الكبيرة التي يوليها مصطفى باشا* لهذه المسألة، واعتبار تملص فرنسا من تقديم الهدايا دليل قاطع على أنّ فرنسا تضمر السوء للجزائر[1]. وعند تغير القناصل مثلما ذكرنا آنفا يحضرون معهم الهدايا، وعلى الرغم من أنّ بريطانيا كانت تغير في قناصلها، بناء على شكوى سلطات الإيالة فقد كانت تقصد في الهدايا التي قلما زادت على المبالغ السنوية التي تدفعها الدول البحرية التي ترتبط بمعاهدات مع الجزائر، ولكن فرنسا وإسبانيا بحجة إبراز عظمة ملوكها كثيرا ما تدفع الهدية القنصلية ضعفين أو ثلاثة أو أربعة أضعاف[2].

وكانت الجزائر تفرض على كل قنصل جديد أتاوة قدرها سبعة عشر ألف دولار إسباني، وبما أنّ الدول الأوروبية لا تغير قناصلها إلاّ نادرا اشترط الدايات أن يكون ذلك في شكل هدية تقدم كل سنتين سواء تجدد القنصل أو لم يجدد[3].

---

* **مصطفى باشا:** هو ابن أخ الداي بابا حسن، وتولى الحكم بعد وفاة حسن سنة 1798م، وكان من أولويات أعماله السياسية الهامة التي باشرها يوم ولايته أن قام بإنجاز ما اشتملت عليه معاهدة الصلح المنعقدة مع أمريكا سنة 1795م، ومن أولى غزواته التي توجهت إلى البرتغال سنة 1799م، وفي عهده حدثت الحملة الفرنسية على مصر 1798م وأدى إلى قطع علاقاته مع فرنسا. **ينظر:** عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، ص ص 285-286.

(1) جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية، مج2، المرجع السابق، ص 211.

(2) وليام شالر: المصدر السابق، ص 66.

(3) محمد العربي الزبير: المرجع السابق، ص 44.

لكن مسألة الهدايا لم تكن الدول الأوروبية ترضى في تقديمها وإنّما هو التزام التزمت به الدولة الجزائرية ولا يمكن لأحد أن يخالفه، وإذا تم تجاوز هذا الالتزام فإنها حتما تؤدي في الأخير إلى قطعية في العلاقات إلى حين تقديم الهدايا التقليدية، وهذا ما أظهرته لنا الأحداث التاريخية في الكثير من الأحيان، وبهذا فإنّ موقف الدول الأوروبية من هذه الهدايا كان دائما يأتي بالرفض بهذه الالتزامات وعدم دفع ما عليها، وفي هذا الصدد يتحدث "جون بيوم" ويؤكد لحكومته في بعض رسائله ما يأتي: «أنّ هؤولاء الجزائريين لا يستحقون حتى النظرة من الفرنسيين لأنّهم شرسون ليس لهم آداب ولا أخلاق ولأنهم مشهورون بالجهل»[1].

وهذا أحد القناصل الفرنسيين كتب وهو في حالة يأس وغضب: «خلال الستة أيام التي أنا فيها هنا يوجد شيء يكدرني باستمرار حول الهدايا التي أنا مجبر على تقديمها إلى هذا الجمع من الجحودين، إن كل واحد منهم يريد شيئا وكلهم يتحدثون عن نوعية الأشياء التي أعطتها لهم الدول الشمالية فإذا أنا استمعت إليهم فسأتكلف بـ 225000 فرنك والواقع أن التكاليف كل عشر سنوات»[2].

وفي الأخير نستطيع القول أنّ مسألة تبادل الهدايا يشكل تقليدا قديما في العلاقات بين الدول، فالدول الإسلامية كانت تبعث الهدايا كما كانت تتلقى الهدايا من الدول الأجنبية، فهدية خليفة "هارون الرشيد" للإمبراطور "شارلمان" تمثل رمزا لهذا التقليد القديم، وحسب ما أرصده لنا المؤرخ "جمال قنان" في مؤلفه العلاقات الجزائرية الفرنسية أنّ آخر هدية قنصلية تلقتها الجزائر كانت عند التحاق القنصل "فالير" لمنصبه عام (1791م)[3].

(1) محمد زروال: المرجع السابق، ص 23.

(2) جون وولف: المرجع السابق، ص ص 431، 432.

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 265-271.

ج- امتيازات القناصل:

لقد تمتع القناصل الأوروبيون في الجزائر ببعض الامتيازات بما في ذلك القناصل الفرنسيين، حيث منحت لهم هذه الامتيازات ممارسة مهامهم ووظائفهم دون التعرض لشخصهم وساعدت على كسب بعض الأولوية على غيرهم من القناصل الأوروبيين ومن هذا المنطلق نتساءل فيما تكمن الامتيازات التي منحت للقناصل الفرنسيين في الجزائر وكيف تم استغلالهم لها ؟

ج-1- الحصانة لغة:

الحصانة مصدر فعل حُصن، وأصل هذه الكلمة يدل على الحفظ والحيطة والحرز، يقال حصن المكان يحصن حصانة فهو حصين منع، وحصن حصين أي منيع كما يطلق الحاصن والحصان على المرأة المتعففة (المتزوجة).

أما معناها في الاصطلاح الدولي يعني به في الأصل منح حماية للمبعوث الدبلوماسي بهدف عدم التعرض لشخصه.

فالحصانة الدبلوماسية: مصطلح قانوني يعني به الامتياز الذي يمنح إلى بعض الناس الذين يعيشون في البلاد الأجنبية ويسمح لهم أن يضلوا خاضعين لسلطة القوانين في بلادهم، فالسفراء أو الوزراء والوكلاء الدبلوماسيين الآخرون يمنحون هذا الامتياز[1].

أو هي حماية أشخاص معنيين من الملاحقة القضائية عن الأفعال التي يرتكبونها في معرض قيامهم لمهامهم الرسمية، وهي مقررة من أجل المصلحة العامة لا من أجل مصالح الأشخاص الذين يتمتعون بها ومن بين هذه الحصانات نذكر:

- حصانة الدولة.
- حصانات الدبلوماسية.
- حصانات قنصلية.

(1) وليد خالد الربيع: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي –دراسة مقارنة-، مجلة الفقه والقانون، جامعة الكويت، ص 05.

والمفهوم الدولي للحصانة يقصد به عدم خضوع الدولة للقضاء الأجنبي[1].

ولقد عرفت المجتمعات منذ القدم عملية تبادل الرسل وأقرت مبدأ الحصانة باعتبارها قاعدة أولى لممارسة الدبلوماسية والتعامل بين الدول، وبهذا تعود فكرة الحصانة إلى الأزمنة البعيدة تحت ما كان يصطلح عليه بـ"حرمة السفراء"، فقد اعترفت جميع الشعوب والدول بمكانة المبعوثين الدبلوماسيين باعتبارها شخصية مقدسة[2]، وكان هؤولاء منذ العهود القديمة يتمتعون بحماية خاصة وامتيازات أغلبها كانت تستمد فيما مضى من أحكام الدين، فكان ينظر إلى السفراء كأشخاص محاطين بهالة من القدسية[3].

وقد قد استغل القناصل الفرنسيين هذا المبدأ استغلالا محكما، وتعتبر فرنسا أهم الدول المستفيدة من هذا المبدأ إذ أعطيت تقاليد وأواصر الصداقة القديمة مع فرنسا التي تربطها مع الدولة العثمانية السفن الفرنسية بعض الحصانة، طالما أنّ أوامر السلطان كانت مطاعة في دولته[4].

ولقد جاء في معجم المصطلحات الدبلوماسية لـ"صلاح خياط" أنّ الحصانة تعني كذلك النظر في الشكاوى والدعاوى التي قد ترفع على الممثلين الدبلوماسيين والموظفين الدوليين ومحاولة تسوية أو إيجاد حل إداري لها[5]، ولقد تفنن القناصل الفرنسيين في استخدام هذا المبدأ في الدفاع عن مصالحهم إلاّ أنّه يجب أن نذكر أنّ تلك الحصانات

(1) وسيم حسام الدين الأحمد: الحصانات القانونية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 07-09.

(2) بليل رحمونة: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564-1830م، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011، ص 76.

(3) وسيم حسام الدين الأحمد: المرجع السابق، ص 07.

(4) جون وولف: المرجع السابق، ص 246.

(5) صلاح خياط: المرجع السابق، ص 08.

والامتيازات لا تهدف إلى "تمييز" أفراد بعينهم وإنّما تهدف إلى أن تسمح لهم بأن يمارسوا بصفة فعالة وظائفهم وكذلك المحافظة على كرامة وظيفتهم وصفتهم التمثيلية[1].

ج-2- مبدأ الأسبقية:

لقد أولى السفراء الأوروبيون بصفة عامة اهتمام زائد لموضوع المراسيم والأسبقية في التقدم بين المبعوثين والسفراء في الاجتماعات والاحتفالات وكثيرا ما كانت هذه الموضوعات مثار جدال ونقاش وحتى نزاع بين المبعوثين وبين الدول والحكام، على الرغم من أنّ هذه المسائل شكلية بين دولة ذات سيادة، كان السفراء ينظرون إليها باهتمام بالغ ويتنافسون بين بعضهم البعض ويتشاجرون لإظهار أفضلية دولهم[2].

ويظهر لنا هذا التنافس بين القنصل الفرنسي والإنجليزي حول تهنئة الباشا بحلول ليلة العيد، وكان من عادته (الباشا) أنه لا يدخل يوم العيد مع القناصل لأنه في القديم كان قد تخاصم قنصلا الإنجليزي والفرنسي على السبق التهنئة ووقع بينهما ما وقع، فأمر الأمير يومئذ بأن يهنئ قنصل الفرنسيين ليلة العيد ويهنئ قنصل الإنجليز يوم العيد، وأصبحت تلك هي العادة[3].

وكانت فرنسا تسعى دائما إلى منافسة القناصل الإنجليز على الأسبقية باعتبارها من أقدم الدول التي كانت على علاقات مع الجزائر، حيث جرت العادة أن يقوم القناصل الأجانب بتقديم التهاني الداي الجديد بهذه المناسبة (تولية منصب) استغل الداي هذه الفرصة ليطلب من "فالير" الاتصال بحكومته لترسل له سفينة نقل المبعوث الذي يريد إيفاده إلى القسطنطينية لتبليغ خبر تعيينه والتماس فرمان التولية والخلعة كما جرت به العادة وهو

(1) أحمد أبو الوفا: المرجع السابق، ص 46.

(2) علي حسين الشامي: المرجع السابق، ص 120.

(3) أحمد شريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص 164.

الطلب الذي يعتبر تشريفا وتكريما لفرنسا وتمييزا لها عن غيرها من الدول الأوروبية الأخرى[1].

ولقد جاء في العديد المعاهدات المبرمة بين الجزائر وفرنسا حماية وصيانة هذا المبدأ (الحصانة الدبلوماسية) فمثلا جاء في مضمون معاهدة 17 ماي (1666م): «أنّ القنصل المعني سيتمتع بالتكريم والتسهيلات وكل الامتيازات التي منحتها أو ستمنحها في المستقبل الاتفاقيات التي تبرم بين الإمبراطوريتين (السلطان والملك) في المستقبل، وبهذا الخصوص فإنّ القنصل الفرنسي سيتمتع بحق الأولوية والسبق على غيره من القناصل»[2]، وهذا البند تكرر في معاهدة (1684م) في البند 17 وفي معاهدات كثيرة بعد هذه السنة.

ولقد استمرت هذه المنافسة بين القنصل الفرنسي والإنجليزي حول الأسبقية، فمثلا عندما حقق الداي "شعبان" انتصاره على "مولاي إسماعيل" عاد إلى العاصمة وسط غنائم كثيرة تسابق القناصل في الخروج للقائه وتهنئته بالنصر، وكانت المنافسة حادة بين قنصل فرنسا وقنصل الإنجليز، وأراد كل منهما أن يسبق الآخر ومعه أكبر عدد من أعيان جاليته، وخادع كل منهما الآخر وكانت الحيلة لصالح القنصل "لومير"...[3].

ولقد تجاوزت هذه الأسبقية المجال الدبلوماسي إلى مجال الامتيازات واحتكار تجارة المواد الأساسية في موانئ بايلك الشرق ففي سنة (1747م) رفض باي قسنطينة "حسن

(1) جمال قنان: المرجع السابق، ص 48.

(2) جمال قنان: المعاهدات...، المرجع السابق، ص 164.

(3) ناصر الدين سعيدوني: مجلة الدراسات التاريخية، العدد 02، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1986م، ص 50.

خوجة" بيع الحبوب للعديد من السفن الإنجليزية والسويدية والهولندية على أساس أنه لا يوجد حبوب لتصدير إلاّ للفرنسيين[1].

وهذا ما يبرز لنا أسبقية الفرنسيين على سائر الأقطار الأوروبية بما فيهم الإنجليز باعتبارهم المنافسين البارزين للفرنسيين وهنا وجب علينا الإشارة إلى مساعي الإنجليز التي تهدف دائما إلى تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية وإفسادها عن طريق قناصلها المتواجدون في الجزائر، وكانت بريطانيا حصلت على نفس الامتياز الذي فقدته فرنسا لصيد المرجان وخاصة في الفترة الأخيرة من حكم الدايات[2].

لقد أثبتت الكتابات الفرنسية أنّ هذه الامتيازات والحصانة الدبلوماسية الممنوحة لقناصلها في الجزائر أنها لم تراع هذا المبدأ ولم تتكلف في استخدام مبدأ القوة والحرب ويظهر ذلك من خلال حادثتي القنصلين الفرنسيين في القرن السابع عشر اللذان تعارضا إلى القتل عن طريق المدفع وهما كل من الأب لوفاشي Levacher وبيول Piolle[3]، وبهذا اعتبر الفرنسيون هاتين الحادثتين بمثابة انتهاك لحرمة السفراء وخرقا لكل النصوص بنود المعاهدات وتجاوزا لما كانت تسميه في نظرها "حصانة الممثلين الدبلوماسيين وقداستهم".

وبهذا لم تنس فرنسا دور قناصلها التسع والخمسين الذين تولوا إدارة مصالحها في إيالة الجزائر من (1580م-1827م) فبعد الاحتلال تكريما لجهودهم حملت العديد من الشوارع والأحياء أسماؤهم كشارع دوفال في القصبة، وشارع القنصل بيول في باب الواد، ولم تنسى فرنسا حادثة القنصل لوفاشي وبيول[4].

(1) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 72.

(2) وليام شالر: المصدر السابق، ص 135.

(3) عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، المرجع السابق، ص 196.

(4) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 220.

د - وظيفة القناصل:

ارتبطت الجزائر مع دول وممالك أوروبا بعلاقات تتسم بطابع الحروب والكوارث بصورة عامة وهذا بسبب النزعة الصليبية الحاقدة على العالم الإسلامي وبهذا رفعت الدولة الجزائرية راية الجهاد أمام كل معارضيها إلاّ أن ذلك لم يمنع من نمو هذه العلاقات وتطورها في بعض الأحيان مع بعض الجهات وأكثر الدول احتكاكا بالجزائر بلدان شمال أوروبا: انجلترا، فرنسا، وهولندا، الدويلات الإيطالية، إسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية[1].

ونتيجة لهذا الاحتكاك وجدت الدول الأوروبية أفضل وسيلة في التدخل في شؤون الداخلية للأمم هو الاهتمام بالآلية الدبلوماسية وبهذا اعتبر القنصل وسيط بين دولته والدولة المضيفة، وأداة لإدراك ذهنية النخبة الحاكمة في هذه البلدان بحكم احتكاكهم بها، فأصبحت أوروبا لا تستطيع الاستغناء على مثل هذه الخدمات الدبلوماسية لضمان حماية مصالحها التجارية[2].

ووظيفة القنصل كانت تباع وتشترى، وكثيرا ما أنّ صاحب الوظيفة الرسمي لا يقيم ولا حتى يزور البلد الذي عين فيه وإنما يستثمر هذه الوظيفة عن طريق وكلاء يقومون مقامه وتطورت وظيفة القنصل شيئا فشيئا ولم تستكمل معالمها نهائيا حتى عهد الثورة الفرنسية سنة (1789م)[3].

لهذا اعتبر القنصل الممثل الوحيد لدولته في الدولة المضيفة وهذا حسب ما روجت إليه كتابات المؤرخون وأهل الاختصاص، ومن هذا المنطلق: ما هي أهم وظائف البعثة الدبلوماسية ؟

(1) يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص66.

(2) عبد القادر صحراوي: المرجع السابق، ص 50.

(3) جمال قنان: العلاقات...، المرجع السابق، ص.28

تعد البعثة الدبلوماسية أداة الاتصال الأساسية بين الدولتين المعتمدة والمعتمدة لديها، فقد استشعرت الدول منذ القدم ضرورة تمثيل كل منها لدى الأخرى سواء بصورة مؤقتة وهذا فيما يخص التمثيل الجزائري المعتمد لدى الدول الأوروبية وفي طليعتها فرنسا، أو بصورة دائمة، وبهذا اتخذ ذلك صورة تبادل البعثات الدبلوماسية[1]، وهنا سنتحدث على أهم وظائف البعثة الدبلوماسية التي سنوردها فيما يلي:

1- تمثيل الدولة المعتمدة في المعتمدة بها:

تشتمل العلاقات الدولية السياسة الدولية وتنظيم وإدارة الدولتين والقانون الدولي، ففي العصور القديمة والوسطى لم يكن هناك تمثيل سياسي وإنما التمثيل السياسي الدائم هو وليد العصور الحديثة وكانت العلاقات بين الدول تتم في العصور القديمة عن طريق البعثات والسفارات، وبما تبع هذه العلاقات السياسية عقد اتفاقية تجارية، أما نظام القناصل والسفراء فهو من نتاج العصور الحديثة، وفي الواقع لم تنشأ علاقات دولية منظمة إلا في الوقت الذي أصبح فيه لدولة وزراء للخارجية، بمعنى هذا أنه أصبح للدولة سياسة خارجية معينة[2].

ولقد كان لدول أوروبا ممثلين دبلوماسيين لدى الإيالة الجزائرية ومن بين هذه الدول فرنسا التي بادرت في تعيين قنصل لها في الجزائر، ثم تلتها بعد ذلك بريطانيا مثلما سبق الحديث عنه، ففي بداية الأمر كانت وظيفة القنصل ممثلا للدولة التي اعتمدته ورمزا لها وهذا ما يستوجب عليه مراعاة سلوك ملتزم ونشاط متزن يندرج في إطار دعم التفاهم والتعاون بين بلده والبلد المضيف، لكن يحس المسؤولون المسلمون بنفور شديد إلى درجة الاشمئزاز إذا كان القنصل يمتهن عملا آخر غير تمثيل بلاده[3].

---

(1) أحمد أبو الوفا: قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص ص 46-47.

(2) عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1830م)، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000، ص 10.

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص 28.

وفي هذا السياق نستشهد بمثال حول رفض أحد الدايات وسعيه إلى إبعاد القنصل الفرنسي السخيف "دفيو" الذي كان لا يمتهن العمل القنصلي، وإلحاحه إلى إعادة مهام القنصلية إلى الأب لوفاشي[1].

كان لدولة فرنسا ممثلين خاصين بها في الجزائر وقد ارتبطت مع هذه الأخيرة بعلاقات متنوعة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وبهذا كان هؤولاء الممثلين أو القناصل بمثابة اللسان الناطق والنائب عن دولتهم ويسعون إلى تقديم صورة فرنسا بأحسن ثوب، وكذلك كانت بمثابة فرصة سانحة لتعرف على حكومة الإيالة ولاسيما في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني وذلك من خلال المعاهدات والاتفاقيات المبرمة التي تنص على حق التمثيل القنصلي والحصانة الدبلوماسية وحق النظر في القضايا المدنية والجنائية التي يكون أطرافها من رعايا ملك فرنسا[2].

وقد كانت فرنسا تعتمد قناصل لها في الجزائر امتازوا بالحنكة السياسية وكانوا يمثلون فرنسا ويسعون إلى تقديمها بأحسن صورة إلى دايات الجزائر، ولكن هذا لم يمنع من وجود اضطرابات في العلاقات، وذلك حسب طبيعة القناصل وخاصة إذا تجاوز الصلاحيات الممنوحة لهم فمثلا تجاوز القنصل الفرنسي 'السيد دي بورديو" Lesieur debordieu حدود صلاحيته بحيث ساعد الأسرى المسيحيين على الهروب، ولذلك فقد اضطر الداي الحاج محمد في سنة (1673م) إلى طرده وبعث رسالة إلى لويس الرابع عشر يشتكي من تصرفات هذا القنصل[3]، وبهذا كانت فرنسا تتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع

(1) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 130.

(2) علي الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2006، ص 228.

(3) بنور فريد: المرجع السابق، ص 17.

الجزائر، واستمر هذا التمثيل القنصلي قائما بين البلدين لمدة قرنين ونصف (1580-1830م) حتى الحملة الفرنسية على الجزائر[1].

2- التفاوض مع حكومة الدولة المعتمدة لديها:

من خلال الوظائف التي أسندت كذلك للقنصل هو التفاوض* مع حكومة الدولة المعتمدة لديها، حيث كانت الدول الأوروبية تكلف قناصلها لعقد صلح واتفاق والتفاوض في العديد من القضايا التي تعكر مجرى العلاقات الدولية، ومن بين القضايا المطروحة في غالبية المفاوضات قضية الأسرى، وسير العلاقات التجارية وإعادة العلاقات الدبلوماسية لسابق عهدها بعد الحرب، فبعد تجريد فرنسا لحملاتها على الجزائر ترسل فيما بعد مفاوضين من أجل إرجاع العلاقات الدبلوماسية، ويظهر ذلك جليا بعد هجوم المريشال دوستري على الجزائر في يوم 26 جوان (1688م)، حيث أرسلت معتمد البحرية المدعو "مارسيل" للتفاوض وبهذا عقدت معاهدة (1689م) السالفة الذكر[2].

وكم هي كثيرة الحملات الفرنسية على الجزائر التي يأتي بعدها مفاوضون، وكم هي كثيرة البنود التي جاء مضمونها "حول إعادة العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى حالة التي كانت عليها قبل القطيعة"، وهذا ما جاء في البند الأول من معاهدة (1801م).

وفي هذا الإطار نذكر المفاوضات التي تمت بعد فشل حملة دوكين الثانية (1684م) جنحت فرنسا كعادتها إلى السلم حيث استطاع "دوتروفيل" بعد مفاوضات دامت عدة أيام ليبرم معاهدة الصلح بتاريخ 25 أفريل (1684م) نصت على 29 بندا[3].

من المفاوضات السياسية نجد أن فرنسا شقت طريق آخر، حيث أنها تفاوض كذلك في الجانب الاقتصادي وكثرة المبعوثين والمفاوضين ما بين فرنسا والإيالة للحصول على

---

(1) يشير كاشه الفرجي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، المؤسسة الوطنية للنشر، رويبة، 2007، ص 21.

* **التفاوض والمفاوضة:** أي المفاوضة حول المواضيع والأهداف الأكثر تنوعا واختلافا، وتكون المفاوضات أحيانا من أجل استدراك منازعات وأحيانا للتخفيف منها، وأحيانا أخرى من أجل ترتيب أوضاع الماضي ومعالجة أوضاع المستقبل. **للمزيد ينظر:** علي حسن الشامي، المرجع السابق، ص 35.

(2) صالح عباد: المرجع السابق، ص 144.

(3) جمال قنان: معاهدات...، المرجع السابق، ص 394.

المزيد من الضمانات والامتيازات بالشرق الجزائري والجديد المطروح في معاهدة 07 جويلية (1640م) من قبل المفاوض "جون بانست دي كوكيل" "Coqueil" هو تحصين الباستيون[1].

شغل موضوع الأسرى فصلا هاما في العلاقات بين بلدان شمال أوروبا وإيالة الجزائر، وإنّ المعاهدات التي جاءت عقب حملات بحرية ناجحة ضد البحارة-القراصنة لإيالات شمال إفريقيا، كانت تنص على إعادة "شراء الأسرى"، وكانت هذه المعاهدات غالبا ما تسبب مشاكل للقنصل لأنّ الملوك غير قادرين على توفير الدراهم اللازمة لفداء جميع رعاياهم[2].

وجاء في معاهدة السلم المبرمة في 24 أفريل (1684م) في البند التاسع حول قضية الأسرى: "إنّ الداي الباشا والديوان وأوجاق مدينة الجزائر سيعطون منذ الآن أوامر لولاتهم لجمع الأرقاء وتهيئتهم ليتم شراؤهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل الأسعار، نفس التسهيلات تتم في فرنسا إزاء رعايا مملكة الجزائر[3].

3- حماية مصالح الدول ومصالح الرعايا في الدولة المعتمدة لديها:

أيا كانت نوايا القناصل وفلسفتهم الاجتماعية ونظرتهم الدينية في ظل الاختلافات العقائدية، فإنّ هذا لا يمكن أم يمنعه عن مصالح أمته الإستراتيجية، ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذا الصالح إذا أراد مصلحة بلاده[4]. وكانت غاية هؤولاء القناصل حماية* مصالح دولهم، ومن بين هؤولاء الممثلين نجد القناصل الفرنسيين، حيث أن التمثيل

(1) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 220.

(2) جون وولف: الجزائر وأوروبا...، المرجع السابق، ص 219.

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص 296.

(4) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 12.

* **الحماية**: أي حماية مصالح الدول وحماية مصالح رعاياها، والسهر على مراقبة المعاهدات، وقواعد قانون البشر. **ينظر:** علي حسين الشامي، المرجع السابق، ص 53.

الدبلوماسي الذي قصدته فرنسا هو حماية تجارتها وكذلك الحصول على امتيازات أكثر في الدولة الجزائرية[1].

وبهذا كانت فرنسا أهم الدول الأوروبية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر وتشدها مثل هذه الصلات، وكانت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا وبلدان أوروبا عامة خاضعة للقوانين المعمول بها، فكانت مصالح هذه البلدان محمية في الجزائر ويسهر عليها القائمين بها ممثلون للدول الأوروبية أعني بهم القناصل[2].

وفي هذا الشأن يذكر "وليام شالر" في مذكراته أنّ: «القناصل الفرنسيين –عادة- يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة ويعرفون جيدا مصالح بلدهم وبفضل الهدايا التي يقدمونها في المناسبات والرشوة التي يدفعونها لشراء الحظوة عند أعضاء الحكومة الجزائرية وذوي النفوذ توصلوا إلى غايتهم والمال لم يكن يهمهم بقدر ما كان يهمهم تحقيق هدفهم الوحيد وهو القواعد التجارية»[3].

ويقول في موقف آخر أنّ القناصل الفرنسيين قد أوضحوا للجزائريين أكثر من مرة وبصورة مفيدة أنّه قد يكون التجرؤ على دولة قوية والتحرش بمصالحها أمرا خطيرا[4]، ولعله الأمر الذي كشفته لنا الأحداث التاريخية من خلال القنصل "دوفال" و"الداي حسين" الذي أخذت فيه الدبلوماسية الجزائرية منعرجا خطيرا والمآل الذي آلت إليه في الأخير وهذا الأمر سنتطرق إليه بالتفصيل من خلال التسليط الضوء على القناصل الفرنسيين والجوسسة والذي سيعطي لنا صورة حول النوايا المكبوتة لدى هؤولاء.

(1) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص ص 21، 22.

(2) محمد زروال: المرجع السابق، ص 15.

(3) وليام شالر: المصدر السابق، ص 132

(4) وليام شالر: المصدر نفسه، ص 132.

4- إقرار حسن التفاهم وتعزيز العلاقات الودية بين البلدين (الجزائر وفرنسا):

حاولت الدول الأوروبية عامة وفرنسا خاصة في أكثر من مرة إلى فتح قنوات الحوار بينها وبين الجزائر عن طريق قناصلها المتواجدون في الجزائر وتعزيز العلاقات الودية عن طريق عقد معاهدات سلم وصداقة بين البلدين، وجاء ذلك في أكثر من معاهدة بدءا بمعاهدة السلم المئوية (1684م) التي جاء مضامين بنودها استقرار السلم بين البلدين، بالإضافة إلى معاهدة سنة (1686م)، وتجديد معاهدة السلم المئوية (1689م)، وغيرها من المعاهدات التي كانت قبل هذه سنة وبعدها، التي جاءت أغلب نصوصها على احترام المعاهدات والاتفاقيات السلم وتعزيز العلاقات الودية بين الطرفين[1].

ففي عهد "إبراهيم باشا" ثار خلاف جسيم بين فرنسا والجزائر لأنّ الفرنسيين أساؤوا معاملة سفن جزائرية فأمر "إبراهيم باشا" بسجن جميع القناصل بما فيهم القنصل الفرنسي في الجزائر، ونتيجة لهذا أرسلت فرنسا نائب قنصل استرض الديوان ودفع له تعويضا وبهذا عادت العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى ما كانت عليه قبل هذا الخلاف[2].

وفي الجزائر العاصمة وبخ الداي "بابا إبراهيم" القنصل الفرنسي "بينو لومير" "Bénoit Lemaire" على تصرفاته ومعاملاته السيئة التي لا تليق بالرجل الدبلوماسي، فغضب وأخبر الملك الفرنسي بالأمر، فأرسل ثمانية بواخر لتعضيد موقفه، ووصلت متأخرة في جوان 1734م[3] الاتصال بقادتها ما لم يسحب القنصل، ثم بعد ذلك سحب وعوض بالقنصل "دوماريني" "De Marigny" عام 1735م، وبقي حتى عام (1740م)، ثم سحب وعوض بالقنصل "دوجونفيل" "Johnville"[4]. ومن هنا نفهم أنّ فرنسا تستمع نوعا ما

(1) جمال قنان: معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 294، 305، 317.

(2) أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 50.

(3) يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 98.

(4) يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص 98.

لشكاوى الدايات وبهذا قامت فرنسا باستبدال هذا القنصل من أجل الحفاظ على العلاقات الودية بين البلدين.

ففي شهر ماي من سنة (1792م) اعترض مركب فرنسي سبيل مركبين جزائريين في عرض مياه كافاليز Cavalaire، وساق ركابها إلى البر وعددهم 310 شخصا، فتدخلت البحرية الفرنسية وأصلحت أحد المركبين وإعادته مع ركابه وركاب المركب الآخر إلى الجزائر في ماي (1793م)، ونتيجة لهذا الأداء الذي قامت به فرنسا شكر الداي والديوان صنيعها واستغل القنصل الفرنسي هذه الظروف وسعى لتحسين العلاقات بين بلاده والجزائر، وفي سنة (1795م) قامت الجزائر بإنقاذ مركب فرنسي هاجمه الإسبان في مياه الجزائر خلال شهر مارس 1795م وأعادوه إلى الفرنسيين[1].

ومن خلال هاذين البلائين لكلا الدولتين يظهر لنا مدى تمسك كل دولة على تفعيل روابط التفاهم وبهذا سعى الطرفان وحرصا على تنفيذ التزاماتهما إزاء بعضها البعض بكل ثقة وإخلاص وإزالة كل سبب من شأنه أن يؤدي إلى توتر العلاقات بينهما.

وقد تعززت الصداقة أكثر بين البلدين عندما استولى نابليون على مالطة 1798م وطرد منها فرسان القديس يوحنا أعداء الجزائريين، وبهذا استطاع تحرير الأسرى المسلمين الموجودين فيها[2].

ومن خلال ما سبق طرحه نستطيع أن نقول أنّ وظيفة القنصل لم تقتصر على تمثيل دولته فقط في الدولة المضيفة، وإنّما تعدتها إلى مهمات أخرى من رعاية مصالحها وتوثيق العلاقات، لكن المسلك الذي يسلكه القناصل الفرنسيين جعلت بالدبلوماسية الجزائرية في مراسلاتها مع السلطات الفرنسية قضية عدم وضوح وظيفة القنصل وتداخلها مع النشاط التجاري مبرزة خطورة ذلك على العلاقات بين دولة وأخرى، وملحة على ضرورة الفصل بين النشاط الذي يتعلق بخدمة الدولة وذلك يخص المصالح الخصوصية، عن طريق تعيين قناصل تكون مهمتهم الوحيدة القيام بخدمة دولتهم في البلدان التي يمثلونها، وهذا ما نلتمسه

(1) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 98.

(2) محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 136.

في الكثير من المعاهدات التي جاءت بنودها صريحة على الفصل بين المجالين وعدم الخلط بينهما، ويعتبر كذلك من المبادئ الدبلوماسية التي نادت بها الدولة الجزائرية وأشادت بها[1].

ومن خلال إقرار ديناميكية التفاهم بين البلدين في بعض الفترات أدى إلى تطور النشاط الدبلوماسي الذي انعكس إيجابا على سير العلاقات بين البلدين وسيما في الجانب الاقتصادي.

(1) جمال قنان: معاهدات...، المرجع السابق، ص 50.

لقد حدثت في عهد القنصل دوجونفيل Johnville عدّة مشاكل أدت إلى تعكير صفو العلاقات الجزائرية الفرنسية، ومن هنا نستطيع أن نقول أن هناك قناصل يقومون بتعزيز العلاقات الودية بين البلدين وهناك نوع آخر يريد جر فرنسا إلى حالة الحرب بينها وبين الجزائر وهذا ما تظهره لنا الأحداث التاريخية، إضافة إلى ذلك وجد نوعين من الدايات، هناك دايات يفضلون التعامل مع فرنسا، ووجد صنف آخر يحبذ التعامل مع الانجليز وهذا مزال إلى يومنا هذا.

ملخص الفصل

ومن خلال ما تم طرحه نستخلص ما يلي:

1- تمسك الجزائر بمبادئها الدبلوماسية في معاملاتها مع القوى الخارجية في السلم والحرب، ورفضها التام أي تدخل في أمورها سواء كان هذا من الداخل أو الخارج، والالتزام بمبدأ الحياد في الصراعات الأوروبية وعدم التدخل في الأمور التي لا تعنيها.

2- لقد واجهت الدبلوماسية الجزائرية عدة سلبيات لم تأخذها الجزائر بعين الاعتبار، ولم تستغل الظروف التي تجددت في أوروبا لتقوم بتجديد سياستها الخارجية وتطوير منظورها لأمور، ولعله الأمر الذي أثر على النشاط الدبلوماسي الجزائري بشكل سلبي.

3- لم يكن على فرنسا تنصيب قنصل لها في الجزائر بالأمر الهين، وذلك بسبب مقاومة أمراء الجزائر لمثل هذا التمثيل ولم تأخذ الأمور الدبلوماسية جديتها إلاّ بعد خمسة عشر سنة بعد الأخذ والرد ليحسم الأمر في الأخير إلى إنشاء قنصلية فرنسية في الجزائر سنة(1578م).

4- كان القناصل الفرنسيين يعتبرون أنفسهم أصحاب الأولوية والأسبقية على غيرهم من القناصل الأوروبية في الجزائر ولاسيما القناصل الإنجليز باعتبارهم المنافسين لهم، وهذا الأمر كان يثير الكثير من المشاكل القنصلية.

5- أنّ وظيفة القنصل في بداية أمرها لم تكن وظيفة دبلوماسية وإنّما كانت تجارية بدرجة أولى، ثم توسع مفهومها شيئا فشيئا إلى ممارسة الوظيفة الدبلوماسية، حيث كان من وراء التمثيل الدبلوماسي الفرنسي مآرب تجارية أرادت فرنسا بلوغها من منطلق التمثيل السياسي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: مهام القناصل الفرنسيين في الجزائر (1684-1830م)

المبحث الأول: القناصل الفرنسيين والأدوار المحيطة بهم.

المطلب الأول: دور القناصل الفرنسيين في التجارة.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للقناصل الفرنسيين (تحرير الأسرى).

المطلب الثالث: الدور القضائي للقناصل الفرنسيين.

المبحث الثاني: نماذج من القناصل الفرنسيين والجوسسة (1782-1830م).

المطلب الأول: القنصل دوكرسي (1782-1791م).

المطلب الثاني: القنصل: ديبوتا نفيل (1801-1809م).

المطلب الثالث: القنصل بيار دوفال والأزمة الجزائرية (1815-1830م).

I- مهام القناصل الفرنسيين في الجزائر (1684-1830م):

1- القناصل الفرنسيين والأدوار المحيطة بهم.

1-1- دور القناصل الفرنسيين في التجارة:

لقد انبنت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ بدايتها على قاعدة تجارية، وذلك في مستهل العصر الحديث، وبهذا نمت هذه العلاقات وتطورت إلى غاية أن أثمرت جانبا آخر ألاّ وهو الجانب الدبلوماسي، الذي توسعت فيه مصالح فرنسا وتشعبت أطماعها وتضاربت مواقفها في ظل المنافسات، وبهذا سعى دبلوماسيها بكل ما أتوا من حنكة ودهاء من أجل المحافظة على مصالحها التجارية من خلال إيفاد قناصل أكفاء ليسهروا على خدمة هذا الجانب على أكمل وجه، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل استطاع القناصل الفرنسيين المحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم في الجزائر ؟ وهل نجح القناصل الفرنسيون في الدفاع عن مصالحهم في ظل المنافسات الأجنبية ؟

لقد مثلت التجارة جانبا بارزا في العلاقات الجزائرية الفرنسية إذ تعد الوجه الآخر للعلاقات السياسية بين البلدين، إنّ هذا الترابط العضوي بيت المجالين السياسي والتجاري يمثل عنصرا ثابتا في العلاقات بين الجانبين على امتداد الفترة الحديثة[1]، ولاسيما وأنّ العلاقات الجزائرية الفرنسية قامت في بادئ الأمر على أساس تجاري، وذلك من خلال العودة إلى الأصول الأولى لمعاهدة (1535م)[2]، والذي بمقتضاه منح لفرنسا امتيازات تجارية لصيد المرجان على الساحل الواقع شرق عنابة، وفي القرن السابع عشر وقعت سبع اتفاقيات خاصة بالامتيازات الإفريقية كما توالت على استغلالها عدّة شركات، وحددت هذه المعاهدات مراكز صيد المرجان[3].

---

(1) جمال قنان: العلاقات...، المرجع السابق، ص 283.

(2) ناصر الدين سعيدوني الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، دط، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1984، ص 74.

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص 288.

كما سمحت هذه الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا بإنشاء مؤسسات في كل من عنابة والقالة والقل لصيد المرجان وتصدير الحبوب لأوروبا[1]، ويعتبر المرجان والصوف من أهم صادرات الجزائر رغم القيود المفروضة على تصديرها، وكان التجار الفرنسيين يتاجرون في أغلب الأحيان بالتواطؤ مع القناصل[2].

وبهذا تجلى دور القناصل الفرنسيين في هذا الجانب من خلال المحافظة والدفاع عن حق الاحتكار الممنوح للفرنسيين، وتكثيف الجهود لتوسيع تواجد التجار الفرنسيين في أكبر عدد من الموانئ الجزائرية إضافة إلى مواجهة المنافسين[3].

كانت فرنسا تعتبر موانئ شرق الإيالة من ممتلكاتها الخاصة ولا يحق لغير الفرنسيين أن يتاجروا فيها، بل إنّ الدخول إلى مدينة القالة كان ممنوعا على الجزائريين إلاّ نهارا وبالإذن[4]، ففي سنة (1696م) قدم القنصل "لومير" طلبا لدى الداي يقضي بمنع تجارة كبرقة وجنوة من اصطياد المرجان في مياه القالة، لكن الداي أعطى موافقته لـلجنويين لأنّه كان غاضبا من القنصل بسبب قضية تخص الأسرى، وتقديم القنصل لـهذا الطلب كان بحجة أنّ مياه القالة احتكار للفرنسيين، وهذه الحادثة أدت إلى احتجاز القنصل في السجن وربما كان للقنصل الإنجليز مساعي في هذا الأمر[5].

وفي منتصف القرن الثامن عشر عرفت الجزائر استقرار سياسيا أثناء حكم الداي "محمد عثمان باشا" (1766م-1790م)، الذي انتهج سياسة حازمة مع الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وانجلترا، فشدد الرقابة على الامتيازات الفرنسية عند تجديد هذه الامتيازات سنوات

(1) عمار عمورة: الموجز...، المرجع السابق، ص 111.
(2) خير فارس: المرجع السابق، ص 133.
(3) بركاهم دهان: المرجع السابق، ص 55.
(4) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 07.
(5) بركاهم دهان: المرجع السابق، ص 55.

(1767م-1790م) وحدّ من نفوذ قنصل انجلترا الذي اضطر إلى مغادرة الجزائر سنة (1783م)[1].

ورغم المحاولات الإنجليزية الساعية لإحباط المصالح الفرنسية في الجزائر إلاّ أنّ التجارة الإنجليزية كانت تعرف انخفاضا رغم جودة منتجاتها مقارنة مع السلع الفرنسية ذلك أنّ هذه الأخيرة تتميز بالتنوع ورخص ثمنها[2].

ولقد كثرت المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا، فما من معاهدة يبرمها البلدان إلاّ ويتلوها* اتفاق حول التجارة[3]، ففي معاهدة السلم المئوية* (1684م) جاء في البند الثالث «في المستقبل يستتيب السلم بين إمبراطور فرنسا وأصحاب السمو الباشا والداي والديوان وميلشيا مدينة الجزائر ورعاياهم، ويمكن لكلا الطرفين القيام بتجارتهم في المملكتين وللطرفين أن يبحروا بكل أمان دون التعرض لهم بسبب كان ولأية ذريعة كانت»[4]. وجاء في هذه المعاهدة واحد وثلاثون بند، حوالي ثمانية بنود منها تنص على الجانب التجاري ورعاية مصالح فرنسا من طرف قناصلها، ومن خلال هذا يظهر لنا مدى حرص وتمسك القناصل الفرنسيين بالجانب التجاري وإدراج هذا العنصر في كل معاهدة يتم التنصيص عليها.

ونفس الشيء نجده في معاهدة 07 ديسمبر (1719م) في البند الثالث الذي جاء فيه: «بمناسبة تثبيت هذه المعاهدة مع الفرنسيين واعتبارا لهذا يسمح لهم باتجار بحرية في وهران

---

(1) ناصر الدين سعيدوني: دراسات أندلسية، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 178.

(2) بركاهم دهان: المرجع السابق، ص 57.

* معاهدة defintion of the creaty هي اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر باعتبارها إشارة إلى شروط السلم والتجارة وكانت تسمى في القرون الوسطى « Tractatus » وبالإنجليزية القديمة « the Tretee » وبالفرنسية القديمة « Le traité » وباللاتينية « Tractus » وتعقد المعاهدات بين البلدان البحرية والقارية أو القرى المحاذية للبحر، ولهذا تسمى بالقرى البحرية مثل الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وصقليا وإسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد ودنمارك والدولة العثمانية وروسيا، أما غير البلدان البحرية فنذكر بروسيا، بولونيا، النمسا وسويسرا وغيرها. للمزيد ينظر: علي تابليت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والو.م.أ (1619-1830م)، ج1، دط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص 14.

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص 283.

* اتفاقية « The convention »: للاتفاقية العديد من المعاني والمجالات المتعددة، ويهمنا هنا أنه اتفاق بين الدول لتسوية قضايا تتعلق بها. **ينظر**: علي تابليت، المرجع السابق، ص 14.

(4) علي تابليت، المرجع نفسه، ص 14.

وتعيين نائب قنصل لرعاية مصالح التجار الفرنسيين الذي يستطيعون الاستقرار بهذه المدينة ويتاجرون بدون أن يعرقل أحد ذلك ويمنعه»[1].

وفي شهر جويلية من سنة (1763م) اعترضت فرطاقة فرنسية مركبا جزائريا الأمر الذي دفع الداي إلى اعتقال القنصل "فالييز" "valiere" وكل الفرنسيين المقيمين بالجزائر والعاملين في مؤسسات القالة وعنابة، وبهذا عزمت فرنسا على استخدام أسلوب القوة من أجل تخويف الجزائر، حيث قامت بتجهيز ثلاث بواخر حربية ووصلت في 11 نوفمبر إلى الجزائر، وبقيت راسية هناك إلى غاية شهر جانفي (1764م)، أين تم إبرام الصلح بين الجزائر وفرنسا، وبموجب ذلك تم تجديد الامتيازات الفرنسية والاعتذار للقنصل وتجديد العمل بمعاهدة (1689م)[2].

رغبت فرنسا في الحصول على المزيد من الامتيازات لها في الجزائر، وسعت لدى اسطنبول (الباب العالي) من أن يقنعوا الجزائر، وبهذا أرادت أن تتعامل معها الجزائر بموجب تلك الامتيازات الممنوحة لها، غير أنّ الجزائر رفضت باستمرار الاعتراف لفرنسا بهذا الحق وصممت على التعامل معها كدولة أجنبية في مجال التجارة كما في مجال صيد المرجان على السواحل الجزائرية، حيث كانت هذه المجالات تفتح أيام السلم وتتوقف أيام الحرب[3].

وكانت فرنسا تبذل جميع المساعي من أجل الحفاظ على صداقتها مع الجزائر، تلك الصداقة التي تدعمت في عهد بابا حسن، بحيث مكنت السلطات الفرنسية من الحصول على حمولات من القمح والشعير[4]، وتوسل لذلك القنصل فاليار "Valiar" الذي كلفته وزارة الخارجية

(1) جمال قنان: معاهدات...، المرجع السابق، ص 283.

(2) يحي بوعزيز، علاقات...، المرجع السابق، ص 100.

(3) بسام لعسلي: المرجع السابق، ص 113.

(4) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 37.

الفرنسية لشراء أكبر كمية من القمح ناهيك عن القرض الذي منحته إياه الإيالة مقداره ربع مليون فرنك دون فائدة[1].

ورغم التقارب الذي حدث بين البلدين أثناء الحصار الذي ضربته بريطانيا على فرنسا[2]، إلاّ أنّ الامتيازات الفرنسية في الجزائر تعرضت لتهديد حقيقي، فقد أوقفت السلطة الجزائرية العمل بها[3] لما غزا نابليون مصر سنة (1798م)، وبهذا أرسل إبراهيم شاوش إلى عنابة[4] وقام باعتقال الممثل الفرنسي مولتيدو يوم 21 ديسمبر (1798م)[5]، ونتيجة لذلك استطاع الإنجليز اغتنام فرصة النزاع بين الجزائر وفرنسا أن يستحوذوا على امتيازات التجارة وحقوق صيد المرجان التي كانت للفرنسيين بالسواحل الشرقية للجزائر، ولم يقم الداي مصطفى باشا (1798-1805م) بإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه قبل هذه الفترة ويقر لها امتيازاتها من جديد إلاّ بعدما انسحبت قواتها من مصر في ديسمبر (1801م)[6].

وفي موقف آخر يذكر لنا صالح العنتري أنّه في سنة (1804م) قطعت العلاقات بين الجزائر وفرنسا وإثر ذلك قام الداي أحمد باشا بإعطاء مراكز القالة للإنجليز ليصطادوا به المرجان، بدلا من الفرنسيين، فتأثر سكان البايلك من ذلك لأنّ النشاط التجاري كان حيويا مع الفرنسيين أكثر من الإنجليز على ما يبدو[7].

(1) صالح فركوس: المحاضرات...، المرجع السابق، ص 08.

(2) أرزقي شيوتام: المرجع السابق، ص 134.

(3) علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، الدار الإسلامية، بورسعيد، مصر، 2011، ص 278.

(4) صالح العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تج يحي بوعزيز: دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 68.

(5) محمد العربي الزبير: المرجع السابق، ص 225.

(6) ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 77، 98.

(7) صالح العنتري: المصدر السابق، ص 74.

وبهذا ألقت انجلترا بكل ثقلها في البحر المتوسط ساعية أخذ مواقع فرنسا في السواحل الجزائرية مما أدى إلى الاحتدام الصراع بين الدولتين (انجلترا وفرنسا) حول الجزائر[1]، وهذا ما أدى إلى توتر وصراعات مزمنة بسبب اختلاف الرؤى والمصالح، فقد نظر الانجليز والفرنسيون خاصة إلى تلك الامتيازات التي تحصلوا عليها في الجزائر على أنّها حقوق مكتسبة، فلا وجود لأي منافس لهم عليها[2].

كما عانت المصالح التجارية الفرنسية بالجزائر خلال القرن 18م من منافسة التجار اليهود المقيمين في الجزائر، قد أحرزوا على تأثير كبير لدى الداي وأصبحوا يشكلون منافسة خطيرة للتجار الفرنسيين، حيث كان الداي يعتمد على اليهود من أجل المساعدة المالية في مقابل ذلك منحت لهم امتيازات عظيمة، ورغم مقاومة القناصل الفرنسيين لهم، ووصلوا إلى حث ملكهم على إصدار قوانين تمنع هؤولاء اليهود المحظوظين من التجارة في الموانئ الفرنسية[3].

وفي هذا السياق يقول "جان بوم" في رسالته المؤرخة بـ19 افريل (1717م) قائلا: «... أنّ يهود الجزائر يرغبون في التجارة مع فرنسا... وأنني أعلم بأنّ هناك أوامر ملكية تمنع ذلك... ورغم هذا المنع إلاّ أنّ يهود هذا البلد يقومون بأعمال تجارية مع فرنسا وحتى مع مرسيليا منذ مدة، ولكن بأسماء مستعارة..». وقد استعمل اليهود الأسماء المستعارة لتجار فرنسيين للتهرب من الرسوم الجمركية وذلك بمساعدة موثق القنصلية الفرنسية[4].

وبذلك بدأت سنوات المطاردة والمضايقات التجارية ضد التجار اليهود في مرسيليا في حين هناك قناصل آخرين دفعتهم فرص الربح إلى التعاون أو الشراكة مع اليهود كالمصالح التي ربطت بين اليهودي إسرائيل سبورتاس والقنصل الفرنسي فاليير، وتواصلت الشراكة حتى

(1) أرزقي شيوتام: المرجع السابق، ص 134.

(2) ناصر الدين سعيدوني: ولايات المغرب العثمانية "الجزائر، تونس، طرابلس"، ط1، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 106.

(3) جون وولف: المرجع السابق، ص 426.

(4) بركاهم دهان: المرجع السابق، ص 58.

بعد مقتل سبورتاس في (1805م) وخلفه ابنه شالوم[1]، وبهذا كان لهؤولاء اليهود تجارة كبيرة وهذا ما أعرب عنه القنصل الفرنسي فالبير (1794م) في رسالة له إلى الحكومة الفرنسية بقوله: "إنّ تجارة القمح أصبحت في يد اليهود وأنّ الداي بابا حسن يفضل التعاون معهم أيضا..." [2].

وبهذا استطاعت فرنسا في ظل المنافسات ومنذ وقت طويل أن تحتكر التجارة مع دول المغرب، وقد تمكنت من إقامة عدة مصانع على شواطئ تلك البلاد من أجل الحفاظ على مصالحهم عن طريق وكلاء الحكومة الفرنسية بواسطة المناورات والمؤامرات واستطاعت إحباط مساعي عدد من السفراء الذين أرسلتهم من قبل ذلك إسبانيا وحلفاؤها للتفاوض مع الجزائر، فقد كانت غيرة أولئك جميعا شديدة ورغبتها قوية في المحافظة على الامتيازات التي تتمتع بها وعلى الاحتكار الذي تراه غير قابل للتجزئة، والذي يتناول عددا من المنتجات وهي تدفع مقابل ذلك مبالغ من المال للحكومة ومبالغ أخرى تقدمها للحكومة الفرنسية على سبيل الهدايا للداي وحاشيته وللشخصيات الكبيرة[3].

ب- دور القناصل الاجتماعي (تحرير الأسرى):

يشكل الأسرى ظاهرة بارزة في تاريخ البحر المتوسط عامة والجزائر خاصة أثناء العهد العثماني، وهي ظاهرة اشتركت في حبك خيوطها وصناعة أحداثها عوامل متعددة سياسية وعسكرية ودينية ومما ميزها أنّها مست المسلمين كما مست الأوروبيين وبخصوص الأسرى الأوروبيين في البلاد الإسلامية ومنها الجزائر، فإنّ موضوعهم سجلت وقائعه وكشفت تفاصله على يد الأسرى أنفسهم بما دونوه من مذكرات آنذاك من جهة ومن جهة ثانية على يد الباحثين

(1) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 176.

(2) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 107.

(3) كاثكارت: مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب:، تج إسماعيل العربي، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 40.

في العصر الحديث بما قدموه من أعمال علمية اعتمدوا في إنجازها على المصادر المختلفة وفي مقدمتها الوثائق الأرشيفية[1].

وتعد مسألة استرقاق الأسرى وافتدائهم من أهم المسائل التي شغلت العلاقات بين نيابات المغرب وأوروبا ويقف الكتاب الأوروبيون من هذه المسألة نفس الموقف المتحيز الذي ينظر إلى المشكلة من زاوية واحدة فيشكون من كثرة عدد الرقيق المسيحي في هذه النيابات، ولقد بلغ في بعض السنوات ثلاثين ألفا في الجزائر فقط وسبعة ألاف في تونس[2].

ولقد ذكر أبو العيد دودو أنّ مسألة العبيد اتخذتها أوروبا ذريعة للاعتداء المتكرر على السواحل الجزائرية والإشارة إلى أنّ هؤولاء العبيد أصبحوا ملكا للدولة الجزائرية وأنه من الإنصاف الاعتراف بأنّ أوضاع الأسرى في الجزائر كانت أفضل بكثير من أوضاع أمثالهم في البلدان المسيحية بدليل تقلد كثير من عبيد الجزائر وظائف سامية جلبت لهم الخير[3].

ولقد كان الأسرى من المواضيع التي كانت تناقش باستمرار من طرف القناصل الأوروبية، وكان الواجب الأساسي لهؤولاء هو الافتداء المباشر للأسرى أو التدخل لدى إدارة الداي ويتم اعتماد وسطاء أوربيين من السلك الدبلوماسي وغالبا ما كان هؤلاء من الفرنسيين[4].

ولم يكن تحرير الأسرى وفديتهم يقتصر على القناصل المتواجدون في الجزائر وإنّما كانت هناك منظمات ومؤسسات دينية التي انصرفت إلى مهمة افتداء الأسرى كالطائفة الترينسنتية، ونوتردام دو لامرسي والعازاريين ولقد نجحت هذه الأخيرة في إدخال الفكرة الدينية

(1) عبد الجليل التميمي: المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، العدد 45، 46، ديسمبر 2012، ص 105.

(2) صلاح العقاد: المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، "الجزائر، تونس، المغرب الأقصى"، ط6، مكتبة الأبحاث المصرية، القاهرة، مصر، 1993، ص 36.

(3) أبو العيد دودو: الجزائر في عهد الرحالة الألمان (1830م-1855م)، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 09.

(4) المنور مروش: دراسات...، المرجع السابق، ص 75.

في السياسة الفرنسية، وظلوا لفترة يقومون بمهمة القناصل الفرنسيين في الجزائر ويتدخلون في المفاوضات المتعلقة بالأسرى، وهي المنظمات التي غابت في المجتمعات الإسلامية[1].

وما يجدر بنا الإشارة إليه في هذا المسار أنّه كانت ثلاث مجموعات مسيحية متخصصة في عملية الافتداء وهي جماعة الثالوث المقدس (Les trimitaires) التي كانت تشرف على عمليات الفداء في الجزائر سنة (1789م)، كان لها حوالي مائتين وخمسين (250) فرعا منتشرة في إسبانيا والبرتغال وإيطاليا ومجموعة المرسدير (Mercedaire) وجماعة آباء الرحمة الفرنسيسكان[2].

وبهذا كان القساوسة يعملون كوكلاء للفداء الخاص بالمسيحيين البارزين، وكانت هذه الخدمات محل ترحيب خاص مادام القساوسة يجيئون بالنقود العينية إلى الجزائر دون التعرض لخطر الأسرى الذي قد يحصل للسفن الأخرى، ولا يوجد دليل على أنّ القساوسة كانوا ينالون مقابلا مادام القناصل والتجار الذين يعيشون بالجزائر، كانوا دائما يتقاضون مقابلا على عملهم كوكلاء[3].

ودأبت هذه الممثليات القنصلية وكذلك تلك الإرسالات الدينية المهتمة بتحرير الأسرى الأوروبيون وأغلبها إرساليات دينية فرنسية وإسبانية وإيطالية على تقديم خدمات طبية في إطار نشاطها الديني، ووظفت من أجل ذلك رجال الدين باعتبارهم ذوي معرفة بأمور الطب والصيدلة[4].

ولقد تداول على القنصلية الفرنسية من الوسط الديني ثلاثة رجال الدين: أول قنصل من السلك الديني "بارو" "Barreau" الذي لم يستمر في منصبه بسبب تراكم الديون التي قدرت بـ6000 قرش ثم تعويضه بـ "بيرديو" "Bubourdieu" هذا القنصل كان يحرض دولته بإرسال

(1) خير فارس: المرجع السابق، ص 120.

(2) المنور مروش: المرجع السابق، ص 76.

(3) جون وولف: مترجمات الجزائر...، المرجع السابق، ص 217.

(4) ج.أو. هابسترايت: المصدر السابق، ص 34.

بعض القطع البحرية لتخويف الإيالة لأنّ الداي لا يحب فرنسا، أما القنصل الثالث فهو "لوفاشي" "Levacher" إلى غاية (1683م) إلى أن رست الوظيفة على من يدفع أكثر وهو "بيول" "Piolle" في 09 فبراير بسعر 15000 ليرة تورية[1].

كما لا يوجد وسائل منظمة لتسهيل عملية الفداء أو المبادلة ومن أن لآخر يطلق سراح رقيق مسلم مبادلة مع إطلاق سراح رقيق مسيحي إما في سبتة وإما في ليفونا، حيث تتوصل العائلتان إلى اتفاق إما بواسطة المساعي الحميدة للقنصل الفرنسي أو لأحد التجار اليهود، ولكن هذا لم يكن شائعا أو عاديا[2].

بهذا استغل القناصل الفرنسيين فرصة إبرام المعاهدات أو تجديدها لافتداء الأسرى عن طريق التبادل دون دفع الفدية مثلما قام بذلك "باثلومي ماركادي" وهو أول قنصل تم إرساله إلى الجزائر بعد تجديد معاهدة السلم المئوية (1689م) كما تشير مراسلتيه المؤرختين بـ 3 و16 جوان (1689م) إلى اهتمامه بتتبع الأسرى ومحاولة إجراء التبادل[3].

ففي معاهدة 24 سبتمبر (1689م) في البند الحادي عشر يشير إلى أنّ كل الفرنسيين الذين تم أسرهم من طرف أعداء إمبراطور فرنسا وسيقوا إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد موانئ هذه المملكة... ليتم شراؤهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل سعر ممكن، نفس الإجراء يتبع في فرنسا بالنسبة لرعايا مملكة الجزائر[4].

---

(1) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص ص 39، 40.

(2) جون وولف: الجزائر وأوروبا...، المرجع السابق، ص 237.

(3) بركاهم دهان: المرجع السابق، ص 61.

- ينظر الملحق 5: فيما يخص عملية فداء الأسرى.

(4) جمال قنان: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 311.

*فدى فديته،

فدى: فديته فدى وفداء وافتديته

والفداء:أن تشتريه فديته بمالي فداء وفديته بنفسي وفي التنزيل العزيز يقول ((وإن يأتوكم أسارى تفدوهم)) سورة البقرة-الآية 85. وقال أبو معاذ: من قرأ تفدوهم فمعناه تشتروهم من العدّو وتنقذوهم. **للمزيد ينظر:** ابن منظور: لسان العرب، ج10، ط1، دار الأبحاث، شارع بن بوالعيد، الجزائر، 2008، ص ص 195، 196.

ولم يهتم القناصل الفرنسيين فقط بالأسرى الفرنسيين وإنّما كان لهم يدّ في المطالبة بأسرى الدول الأخرى، فمثلا طالبوا بإطلاق سراح الأسرى الإيطاليين الموجودين بالجزائر، وفي هذا الشأن أوفد بونابرت أخاه "جيروم"[1] وفي سنة (1805م) جاء "جيروم" نابليون إلى الجزائر على رأس قطعة بحرية للمطالبة بإطلاق سراح 231 من الأسرى الطليان، وكان الباشا أحمد الذي خلف مصطفى لم يطلق سراحهم إلاّ بعد أن دفع "جيروم مبلغ 80.000 فرنك[2].

وكذلك ما يثبت مهام القناصل ودورهم في تحرير الأسرى هي مساعي القنصل "لومير" لتحرير الأسرى الفرنسيين وقام بالمطالبة والاحتجاج أمام الداي في كل مرة تدخل فيها السفن الجزائرية، وهي تحمل على متنها فرنسيين، كما كان تحرير الأسرى أحد الأسباب في خلافة مع "ديسو Dussoult" مبعوث الملك الفرنسي، ففي حين كان "روني لومير" يشتكي من نقص الأموال لتغطية نفقات القنصلية، كان هذا المبعوث يشغل بالأموال المخصصة لافتداء الأسرى ويستبدلها مع اليهود خدمة لمصالحه الخاصة[3].

إنّ مسألة الأسرى واسترقاقهم من المسائل التي كانت تشغل القناصل، ويظهر لنا ذلك جليا من مراسلة القنصل "بوم" "Baume" الذي كان حائرا بين أمرين أولهما حماية المصالح التجارية أو فدية الأسرى الفرنسيين مما اضطره إلى الاقتراض من أحد اليهود بفائدة 03% شهريا، كما افتدى نفس القنصل إثنان من الأسرى وطلب في تقريره لنواب الغرفة التجارية بمرسيليا بضرورة تعويضه بـ125 بيستول Pistoles[4].

وقد حدث أن شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية نوعا من التوتر والاحتدام ففي 17 أكتوبر من (1807م) كتب وزير الخارجية نابليون الأول إلى قنصله العام القائم بأعمال الجمهورية الفرنسية في الجزائر ديبو تانفيل: «إنّ نابليون ساخط على الجزائر التي لا تزال تأسر

(1) جمال قنان: العلاقات...، المرجع السابق، ص 223.

(2) أبو القاسم سعد الله: محاضرات...، المرجع السابق، ص 20.

(3) بركاهم دهان: المرجع السابق، ص 61.

(4) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 196.

السفن جنوة وسردينيا اللتين أصبحتا من رعايا فرنسا وأنه إذا لم تكف الجزائر عن ذلك فيأمركم بمغادرة ويعلن عليها الحرب»، وبهذا غادر القنصل الفرنسي العام فعلا[1].

رغم مغادرة الرعايا الفرنسيين وقنصلها العام في الجزائر إلاّ أنّ نابليون لم يعلن الحرب على الجزائر، وبهذا استخدمت فرنسا منطق التهديد من أجل إجبار حكومة الجزائر على إطلاق سراح هؤولاء، لكن هذا الأسلوب الذي اخترته فرنسا لم ينفع مع الجزائر، والذي يخل بمبادئها وقوانينها في عرض المتوسط، والتي تراها مناسبة ولا يحق لغيرها أن يملي عليها ما ستقوم به.

ولابد أن نلاحظ أّنه مثلما كان هناك أسرى مسيحيون في الجزائر كان هناك أسرى مسلمون لدى الأوروبيون ولاسيما في إيطاليا ومالطة وخير دليل على صدق ما صرحنا به عندما احتل نابليون مالطة سنة (1798م) وجد حوالي ألفين من الأسرى المسلمين[2].

وبالفعل فإنّ الجزائر كان لها يبرر الموقف الذي اتخذته ذلك أنّ حادثة اختطاف عدد من الحجاج الجزائريين والتونسيين وسلب ممتلكاتهم ثم إلقاء بهم في جزيرة صقلية ليصبحوا أسرى عمل أقل ما يقال فيه أنه دنئ، إضافة إلى كل ذلك قام القنصل الفرنسي بالجزائر تتميم العملية حيث كبدهم بالأغلال وباعهم[3].

لقد خصص الداي شعبان للأسرى الجزائر اهتماما قل ما وجدناه عند غيره وكانت رغبة الداي شعبان واضحة وشاملة، تتلخص في إطلاق سراح جميع الأسرى الجزائريين من ترك وعرب، وأبدى الداي شعبان رأيه في الموضوع، وهو أنّ بقاء هؤولاء الأسرى ظلم لا يرضى به وألح على عودتهم جميعا، حيث لجأ هذا الأخير إلى التهديد والضغط، وقد قام باستئناف الغزو البحري وغلق باب الإفراج عن الأسرى النصارى بالجزائر، وكان الملك يقول: «إذا كان الجزائريون ضروريين لكم فالنصارى ضروريون لنا...»، ورغم الصعوبات والجّو المعادي لحل المشكل فإنّ الداي شعبان نجح في مساعيه إلى حد بعيد بفضل علّو منزلته وحاجة الدول لمهادنته[4].

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 176.

(2) خير فارس: المرجع السابق، ص 118.

(3) جمال قنان: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 178.

(4) ناصر الدين سعيدوني: مجلة... العدد2، المرجع السابق، ص ص 46، 47.

ولقد كثرت المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا، والتي تناولت موضوع الأسرى وضرورة إطلاق سراحهم، فمثلا معاهدة السلم المئوية في البند 09 جاء مضمونها حول تهيئة الأسرى الأوروبيون ليتم شراؤهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل الأسعار ونفس الشيء والتسهيلات تتم في فرنسا إزاء رعايا مملكة الجزائر[1].

كان القناصل الفرنسيون لا يدفعون فدية أسراهم والديون التي في ذمتهم، حيث اعتبروها خارجة عن مسؤوليتهم وكانوا لا يضعون أنفسهم في المفاوضات المتعلقة بتبادل الأسرى بين الجزائر وفرنسا[2].

وبهذا سيطرت مسألة أسرى الحروب والقرصنة على علاقات الجزائرية الخارجية بما في ذلك العلاقات الجزائرية الفرنسية[3].

ولقد واجه القناصل الفرنسيين مشكلة أخرى حول الأسرى الذين يهربون، ورغم أنّ هذه العملية محفوظة بالأخطار، ومع ذلك كانوا يجازفون مع العلم كانوا يعملون إذ ما فشلوا في الهروب فإنّه يمكن الرقيق أن يضرب وأحيانا يقتل قتلا غليظا حتى يكون مثلا للآخرين، وبينما نجح عدد قليل في الفرار، فإنّ الأغلبية الساحقة من الأرقاء اعتبروا فيما يبدو الفرار عملية غير مؤكدة العواقب وغير جديرة بالمحاولة[4]، وفي هذا الشأن يحدثنا "دغرامون" على أنّ الأسرى الذين لا يحالفهم الحظ في الهروب ويلقى بهم القبض كانوا يعاملون معاملة قاسية من طرف ملاكهم[5].

في بداية الأمر كانت إيالة الجزائر لم تعرف بأمر هؤلاء الهاربين لكن سرعان ما استطاعت أن تكشف أمرهم وخاصة عندما تبين أنّ هؤلاء الذين يقومون بالهروب يتم مساعدتهم

(1) جمال قنان: المرجع السابق، ص 345.

(2) De Grammont : Histoire d'Alger sous la domination turque, Paris, Roux, 1887, p254.

(3) وليام سبنسر: المرجع السابق، ص 173.

(4) جون وولف: المرجع السابق، ص 223.

(5) De Grammont : Histoire d'Alger..., p222.

من طرف القناصل أو نوابهم، مثلما قام به نائب القنصل الفرنسي "بلانشار" بمساعدة عدد من الأسرى الفرنسيين على الهروب وعلى ذلك قامت الجزائر بالرد على هذه التحركات بحجر نائب القنصل وبعض التجار الفرنسيين[1].

وفي الأخير نستطيع القول أنّ موضوع الأسرى كان من المواضيع التي كان يتم طرحها في العديد من المرات من طرف القناصل الفرنسيين في المعاهدات التي يبرمونها مع الجزائر، إذ لم نجد معاهدة وقعت بين هذين البلدين دون التطرق إلى هذا العنصر، وبالتالي كان لهذا الأمر أهمية كبيرة في موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية.

1-2- الدور القضائي للقناصل الفرنسيين:

لقد تمتع القناصل الفرنسيين ببعض من الامتيازات على غيرهم من القناصل الأوروبيين في الجزائر، نتيجة للصداقة القديمة التي كانت تربط الدولة العثمانية وفرنسا من خلال معاهدة (1535م)، ولقد استغل القناصل الفرنسيين ما جاء في بنود تلك المعاهدة من خلال المطالبة بحماية حقوق رعاياهم في الجزائر والدفاع عنها، ولقد توسع القناصل الفرنسيين كثيرا في الدفاع عن مصالح حكوماتهم من خلال الحقوق التي منحتهم الدولة العثمانية.

ومن أهم الامتيازات التي تحصل عليها الأوروبيون في البلاد الإسلامية هي استقلال القضاء المسيحي عن القضاء الإسلامي[2]، وأول من تمتع به هو القنصل الفرنسي من خلال معاهدة الامتيازات الموقعة بين السيد "لافوري" Laforet سفير فرنسا والباب العالي في شهر فبراير سنة (1536م)، وبموجب ذلك تم منح بعض الامتيازات لرعايا فرنسا وهذا ما نصت عليه المعاهدة[3].

(1) جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، مجلد1، المرجع السابق، ص 97.

(2) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 243.

(3) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981، ص 223.

توسعت الامتيازات الفرنسية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في سنوات (1604م)، (1673م)، (1640م)[1]، ومن بين الأمور التي يحق للقنصل الفرنسي حق التدخل فيها هي "حق النظر في المنازعات" التي قد تنشب بين الرعايا الفرنسيين وأهالي الجزائر والفصل فيهان وكان هؤلاء المجني عليهم لا يتم معاقبتهم وفقا لقوانين الإيالة الجزائرية وإنما توكل مهمة هؤلاء إلى القنصل، وهذا ما جاء في معاهدة (1684م) في البند الثاني والعشرون: «لا يعاقب أي فرنسي ضرب تركيا أو أحد من السكان إلاّ بعد استدعاء القنصل المذكور ليدافع عن قضيته وفي حالة خروب الفرنسي المذكور فلا يمكن اعتبار القنصل مسؤولا عن ذلك»[2].

إلى جانب الأعمال المتعلقة بالأمور الجنائية ينطبق أيضا على المخلفات بديون التجار، فالقناصل غير ملزمين بتسديد ديون التجار ما لم يتعهدون بذلك كتابيا، في هذا السياق تعرض القنصل "بارو "barreau" إلى الاعتقال بسبب مديونية تاجرين فرنسيين وهما كل من فابر Fabré الذي فر مخلفا ديونا ثقيلة تقدر بـ 12000 إيكو وتاجر آخر رابيو Rappiot فتعهد القنصل بتسديد 2500 قرش مقابل إطلاق سراحه[3]، وهنا وجب علينا أن نوضح فكرة مهمة أنّ القناصل الفرنسيين غير معنيين بتسديد ديون ونفقات التجار الفرنسيين واعتبروها خارج مسؤوليتهم.

ففي المعاهدة الموقعة بين الجزائر وفرنسا سنة (1689م) في البند الثاني والعشرون: «لا يلزم القنصل بدفع أي دين نيابة عن التجار الفرنسيين ما لم يقع إثبات ذلك كتابة،...»[4]، ونفس البند تجدد في معاهدات لاحقة (1666م)، كما لا يمكن لسلطات العثمانية والجزائرية على حد سواء في الفصل في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنسيين وباقي رعايا فرنسا، وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في مثل هذه المنازعات

(1) جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500م-1830م)، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص 310.
(2) جمال قنان: معاهدات...، المرجع السابق، ص 299.
(3) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 250.
(4) جمال قنان: معاهدات...، المرجع السابق، ص 65.

حتى وإن طلبوا منه الحكم بينهم، وإن تم إصدار حكما في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغيا لا يعمل به مطلقا، وهذا ما جاء في الثالث من معاهدة (1535م) باعتبارها القاعدة التي انبنت عليها بنود المعاهدات اللاحقة التي منحت للقناصل الفرنسيين حق القضاء في الإيالة الجزائرية[1].

ولقد سمحت لهم المعاهدات التي وقعتها الجزائر وفرنسا بحق محاكمتهم والنظر في قضاياهم أمام الداي بحضور قناصل دولهم والمترجمين الخاصين بهم، وذلك ما نراه في معاهدة (27 أفريل 1684م) التي فصلت في الشؤون القضائية إذ احتوت على خمسة بنود تحدد فيها مهام الفصل في الشؤون القضائية[2]، وأعفى التجار من الخضوع للقانون العثماني وطبق عليهم القانون الفرنسي تحت إشراف ممثل فرنسا[3].

فالقنصل إلى جانب كونه يتابع سير مصالح التجار ورعايا بلاده في الموانئ له سلطة قضائية أيضا عليهم. ولكن عندما يتجاوز الأمر الرعايا الفرنسيين تصبح القضية على درجة كبيرة من التعقيد، فعندما يريد قنصل فرنسا فرض رعايته وحمايته على غير الفرنسيين من المسيحيين وما ينجر عن ذلك من حقوق يستخلصها من هؤولاء، فإنّ المسألة تكتسب طابعا آخر يجعل من فرنسا وصية المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية، وبالفعل فإنّ الامتيازات قد نصت على ذلك، وجعلت كل الأوروبيين الذين ليس لهم قنصل في الموانئ العثمانية يدخلون آليا تحت رعاية القنصل الفرنسي، وبهذا اعتبرت فرنسا هي الوصية الوحيدة على هؤلاء[4]، ومضمون هذا جاء في معاهدة (1535م)، التي منحت لهم حقوق حماية الرعايا النصارى[5]،

(1) محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص 224.

(2) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 252.

(3) إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1996، ص ص 69، 68.

(4) جمال قنان: المرجع السابق، ص 55.

(5) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 68.

وهذه الحماية استفاد منها كل الأجانب ورعايا الدول الذين ليس لهم قنصلهم يمثلهم في الجزائر كاليهود الليفورنين شرط أن يسكنوا خارج الفندق الفرنسي لكن بإمكانهم التردد على منزل القنصل الفرنسي، كما لا يمكن أن نهمل الدور القناصل في حماية رجال التنظيمات الدينية في الجزائر[1]، وهذا ما جاء في معاهدة (1689م) في البند الخامس والعشرين: يمكن للقس التابع للبعثة التبشرية في مدينة الجزائر مع زميله مساعدة العبيد الموجودين في المملكة المذكورة في سجون الباشا والداي النظر إلى المبشرين من أي جنسية كانت على أنهم رعايا إمبراطور فرنسا الذي يضعهم في حمايته وبصفتهم هذه لا يمكن بأي حال من الأحوال التعرض لهم بل ويحظون بكل العون والمساعدة من القنصل الفرنسي[2].

كذلك امتدت صلاحيات القنصل الفرنسي ومسؤوليته إلى الإشراف على ممتلكات المتوفي وتحويلها إلى الورثة بعد عملية الجرد والإشراف على تنفيذ الوصية إن وجدت[3]، مثلما نصت عليه معاهدة ديبوتانفيل 17 ديسمبر (1801م) في البند 14: "أنّ جميع أملاك الفرنسيين المتوفين في مملكة الجزائر هي تحت تصرف المحافظ العام للجمهورية"[4]. وعلى هذا الأساس اعتبر القناصل أنفسهم قضاة وهم من يتولون حلّ الخلافات والفصل فيها، إذ له صفة رسمية في مواجهة السلطات المحلية في المنازعات التجارية ومسائل الأحوال الشخصية، هذه المسألة تناولتها تقريبا كل معاهدات السلم بين الجزائر والدول الأجنبية بما في ذلك المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا[5].

وفي الأخير نستطيع القول أنّ القنصل الفرنسي تقلد مهاما كثيرة، فجمع بين المهام التجاري من خلال المحافظة على مصالح فرنسا والمهام الاجتماعي في الدفاع والتفاوض عن

(1) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 247.
(2) جمال قنان: المرجع السابق، ص 66.
(3) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 249.
(4) يحي بوعزيز: علاقات ...، المرجع السابق، ص 151.
(5) بليل رحمونة: المرجع السابق، ص 252.

أسراهم وفديتهم من منطلق الحق القضائي الذي منحتهم الدولة العثمانية والذي استمر إلى غاية عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام (1830م).

2- نماذج من القناصل الفرنسيين والجوسسة:

لعب القناصل الفرنسيين دورا هاما في عنصر الجوسسة والتخطيط، وذلك من خلال وضع مخططات ومشروعات الاحتلال التي لم تغادر ذهنية هؤلاء القناصل الذين تواجدوا في الجزائر باسم التمثيل الدبلوماسي، ونتيجة لتلك الفترات التي قضوها في إيالة الجزائر، استطاعوا أن يرسموا صورة حول الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر من مختلف جوانبها (سياسية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية)، وتسليم مذكراتهم إلى الحكومة الفرنسية التي استغلتها أحسن استغلال أثناء حملة (1830م).

إنّ تفكير فرنسا في احتلال الجزائر وسعيها الحثيث لتحقيق ذلك ليس وليد القرن التاسع عشر، وإنّما يعود جذورها إلى عهد الملك "لويس الرابع عشر" وهذا بشهادة أحد مؤرخيها وهو "أغسطس برنار" في كتابه "الجزائر"ن حيث يقول إنّ احتلال الجزائر هي ثمرة قرون من جهود متواصلة باستمرارية جديرة بالتقدير[1]، ومن هؤلاء نذكر مشروع كارسي الذي تبنى سياسة المعارضة المفتوحة ضد الإيالة الجزائرية تمهيدا لإعداد مخطط عسكري يهدف إلى تدميرها عن بكرة أبيها، وقد كانت هذه الفكرة تراود مخيلته وهو لم يلتحق بعد بمنصبه، فما إن علم بقرار تعيينه قنصلا عاما حتى أبدى حماسا شديدا لأداء مهمته على أكمل وجه[2]، ولقد عين هذا الأخير على رأس وظيفته كقنصل عام في الجزائر في شهر سبتمبر (1781م)، ليلتحق بمنصبه في نفس الشهر، وكان هذا القنصل يكره الجزائر ويحمل الحقد لبلد لم يسبق له أن

(1) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص ص 66، 67.

(2) بنور فريد: المرجع السابق، ص 10.

عمل فيه، ذلك أنّ واقع العلاقات بين البلدين بعد تعيينه كانت ودية، وكانت الجزائر تعتبر فرنسا الدولة الصديقة وفي المكانة الأولى بين الدول الأوروبية[1].

لقد رأى "كارسي جون باتيست ميشال غييوب"*أنّه من الضروري والواجب كقنصل وفي إطار عمله الاستخباراتي أن يعلم حكومته بكل أوضاع الجزائر الداخلية منها والخارجية، فكانت أول مبادرة قام بها هي جمع معلومات وافية عن الأوضاع الداخلية والتي من شأنها أن توضح الرؤية لحكومته إذا ما حاولت القيام باحتلال الجزائر مستقبلا، وقد عرفت مبادرته الأولى بمشروع كارسي الأول عام (1782م)[2].

ويعتبر "كارسي" من بين الذين ابتدأوا عملية الجوسسة والتخطيط من أجل غزو الجزائر، حيث حرر "كارسي" مشروعه يوم 7 ماي من نفس السنة بقصر فرساي، أي قبل الالتحاق بالقنصلية الفرنسية في الجزائر بأربعة أشهر، ويتكون هذا المشروع من ثمانية عشر صفحة وحسب المصادر والمراجع التي تناولت هذا المشروع، توحي جلها إلى أنّ القنصل "كارسي" قد كتب هذا المشروع بدافع شخصي محض، إذ لا نجد أية إشارة توحي بأّنه تلقى أمرا من الملك لويس السادس عشر (1774-1792م) [3].

وكانت أولى معالم هذا المشروع هو رفضه الصريح لفكرة الجزائر العربية، حيث اعتبرها بلد بربري مسيحي، وبقايا من المسيحية التي تعود إلى عهد الرومان الأوائل الذين عملوا على نشر المسيحية التي اعتنقها البربر، وركز كثيرا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار استمالة العنصر البربري لتسهيل مهمة الجيش الفرنسي في الاحتلال، في ظاهره يبدو أّنه مشروع

(1) جمال قنان: العلاقات...، المرجع السابق، ص 30.

* كان دوكارسي يشتغل وظيفة القنصل في كل من مدينتي رشيدة ودمياط بمصر، ثم عين قنصلا في مدينة قونية بآسيا الصغرى وقنصلا بمدينة مورا ببلاد اليونان ومنها انتقل إلى الجزائر ليقيم بها حتى نهاية عام 1790م عندما يتم استخلافه بالقنصل فالبير. للمزد ينظر: جمال قنان: المرجع السابق، ص 29.

(2) بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، دط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 21.

(3) بنور فريد: المرجع السابق، ص 08.

عسكري أما باطنه فقد كان مشروعا دينيا وسياسيا وحتى اقتصاديا، وهذا ما أشار إليه المشروع نفسه بأن احتلال الجزائر سيمكن الفرنسيين من تعويض خسائرهم لاحتواء خزينة الجزائر على الكنوز والأموال[1].

وعرف مشروعه هذا باسمه "السيد جون باتيست دوكارسي" الذي سمحت له مدة إقامته الطويلة في الجزائر من وضع مشروع احتلالي يسمح لحكومته بوضع حد نهائي للدولة الجزائرية واستبدالها بجزائر الفرنسية قلبا وقالبا ونتيجة لشدة كرهه للجزائر صرح في تقريره بأنها الدولة الوحيد في العالم التي تستحق أن تمحى وتهلك[2].

وما استرعى اهتمام كارسي في مشروعه والذي استهله بموضوع العلاقات الدبلوماسية الفرنسية-الجزائرية وطبيعتها[3]، ونادى بضرورة قطع علاقاتها بالجزائر لأنها لا تعود عليها بالفائدة وينصحها بإتباع أسلوب الصرامة والجدية في تعاملها مع الجزائر، كما أوضح في مشروعه هذا أنه عالق بين أمرين الأول هو الانسحاب والثاني ترضية الداي وحسبه أّنه يحبذ الاختيار الأول، كما اقترح في مشروعه هذا أّنه وجب على حكومته أن تعقد اتفاقا مع الإيالة بخصوص الأسرى حتى لا يتحول موضوع الأسرى إلى أداة تهديد بيد الجزائر في حالة إعلان الحرب عليها[4].

ورعى هذا القنصل جانبا مهما في مشروعه وهو موقف الدول الأوروبية من خلال قوله بأّن فرنسا بتحطيمها للجزائر تكون بذلك خلصت الشعوب المسيحية والنصرانية من عبئ كبير وكارثة عظمى عرفت في تاريخ الأمة الحديثة بالجزائر[5].

(1) بوعزة بوضرساية: السياسة البربرية...، المرجع السابق، ص ص 21، 23.

(2) بوعزة بوضرساية: الجرائم الفرنسية الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 23.

(3) بنور فريد: المرجع السابق، ص 13.

(4) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 68.

(5) بوعزة بوضرساية: الجرائم الفرنسية...، المرجع السابق، ص 23.

وما يمكن ملاحظته في هذا الموضوع هو استفادة صاحب هذا المشروع من توجيهات المستشرق "فانتيردي بارادي" الذي كان على إطلاع واسع عن أوضاع الجزائر[1].

ولقد جدد كارسي اقتراحه للحكومة الفرنسية بضرورة احتلال الجزائر وكان ذلك في سنة (1791م)، حيث وضع مذكرة تحمل اسم "مذكرة حول الجزائر"، وقد طلبت حكومة نابليون بونابرت من قنصلها في الجزائر أن يوجه لها تقريرا صائبا وأن يجيبها بإسهاب عن سلسلة من الأسئلة ضبطتها حول تحقيق مشروع احتلال الجزائر، قد أشار القنصل في إجابته إلى سيدي فرج* كأحسن مكان لنزول قوات الاحتلال ولقد أنجز مشروعه هذا في السنة التي عاد فيها إلى باريس أي في سنة (1791م)[2].

والجدير بالذكر أنّ هذا المشروع لا يختلف كثيرا من حيث المضمون عن المشروع الذي وضعه في سنة (1782م) [3].

ويعتبر كارسي أول قنصل دعا إلى ضرب الحصار كوسيلة للاستيلاء على الجزائر في أقصر مدة، ومهما يكن فإنّ أفكاره وإن كانت مختصرة جدا، فإنّها لا تختلف من حيث الجوهر كما كتبه أسلافه سابقا وحلفاؤه لاحقا[4].

وتعود أهمية مشروع كارسي إلى أن كل المشاريع والخطط التي أعدتها الحكومة الفرنسية في الفترات اللاحقة من أجل احتلال الجزائر، قد استوحت المعلومات التي وردها القنصل دوكارسي في تقريره، وبهذا اعتبر مشروعه كمرجع الذي انبنت عليه المشاريع الاحتلالية

(1) بوعزة بوضرساية: السياسة البربرية...، المرجع السابق، ص 25.

* تمتد جزيرة سيدي فرج نحو البحر على مسافة نصف فرسخ، ساحلها كله رملي والمنطقة مغطاة بالأحراش، ولقد استمدت اسمها من مرابط كان الأهالي يحترمونه، وتوجد في هذه الناحية قلعة صغيرة بنيت كما يبدو للدفاع عن الساحل وحماية هذا المرابط. للمزيد ينظر: بنور فريد: المرجع السابق، ص 94.

(2) عبد الشريط وآخرون: الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتب البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965، ص 159.

(3) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص ص 69، 70.

(4) بنور فريد: المرجع السابق، ص 51، 49.

اللاحقة، ونظرا لمدة إقامته في مدينة الجزائر ما يناهز الثمان سنوات (1782-1791م) جعلته يضع مشروعين احتلاليين خطيرين[1].

إضافة إلى مشروع القنصل كارسي ظهر على عهد حكم نابليون بونابرت مشروع آخر له نفس الأهداف الاحتلالية، يعود إلى صاحبه أيضا وهو القنصل الفرنسي العام في الجزائر الذي أعلن كراهيته للجزائريين منذ تعيينه قنصلا وهو "جون بوسانت أندري)، وصرح أنّ الحكومة الفرنسية ليست بحاجة إلى بيع صداقتها[2]، كما أوصى بونابرت قنصله في الجزائر بوضع خطة عسكرية من أجل ضرب الجزائر ضربة قوية وسريعة وإنهاء الحرب في ثمانية أيام[3]. لكن الحكومة الفرنسية اضطرت إلى استبداله بقنصل آخر[4] وهو السيد "دومنيك ماري مونتيدو" (1800م-1789م)[5] لكن هذا الأخير عند عودته إلى باريس استقبله وزير الخارجية الفرنسي "دوتاليران" وطلب منه إعداد مشروع احتلالي ضد الجزائر، فكان له ما أراد، وكان المشروع أساسا يعتمد على القوة العسكرية التي قدرها بثلاثين ألف جندي وقد ركز على ضرورة احتلال العاصمة حتى تتمكن من تحقيق مشروعها في ضم الجزائر إليها لأنّ سقوط العاصمة يعني سهولة الوصول إلى المناطق الأخرى[6].

(1) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 68.

(2) بوعزة بوضرساية: الجرائم...، المرجع السابق، ص ص 23، 24.

(3) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 20.

(4) بوعزة بوضرساية: المرجع السابق، ص 24.

(5) يحي بوعزيز: موضوعات...، المرجع السابق، ص 272.

(6) بوعزة بوضرساية: المرجع السابق، ص 24.

جون بون سانت أندري من مواليد 25 فيفري 1749 بمدينة مونتوبون Montaubon الواقعة بمقاطعة البيرني جنوب فرنسا، وعند اندلاع الثورة الفرنسية 1789 أيد مبادءها ووقف إلى جانب الثوار، ويعتبر من بين الممثلين الفاعلين في الجمعية الفرنسية الوطنية، وفي جوان 1796 عينت حكومة الإدارة جون بون سانت أندري قنصلا عاما بالجزائر خلفا لفالبير نظرا لما يتصف به من نزاهة وفطنة وحنكة. للمزيد ينظر: بنور فريد: المرجع السابق، ص ص 249، 259.

ب- القنصل ديتواتافيل:

لقد تم تعيينه قنصلا عاما بالجزائر خلفا لـ"موتتيدو" في سبتمبر (1798م)، ولما وصل إلى مارسيليا ليبحر نحو الإيالة، منع من الالتحاق بمنصبه بسب احتلال نابليون لمصر، الأمر الذي أدى إلى قطع الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، ولقد ألقى الداي القبض على القنصل الفرنسي "مولتيدو" وعلى كل الرعايا الفرنسيين، وعلى هذا بقي ديبواتانفيل في مرسيليا يتابع تطورات الحاصلة في الموقف الجزائري إلى غاية أن قررت السلطات الجزائرية إنهاء الحرب بين البلدين، كما أعلموه بأّنه سوف يستقبل في الجزائر بكل حفاوة، إذ ما قرر الالتحاق بمنصبه[1]، ومع هذا استمر التوتر في العلاقات بين البلدين، بسبب عدم إحضار ديبواتانفيل للهديا التي اقتضتها الأعراف الدبلوماسية، وبعد ذلك استقبل الداي مصطفى باشا مبعوث نابليون "ديبنواتانفيل" الذي أبرم معه هدنة ثم صلحا نهائيا عام (1801م)[2].

بالنسبة لمشروعه الأول فقد وضعه صاحبه عندما كان أسيرا في الجزائر وقد جاء في شكل معلومات وافية عن إيالة الجزائر من حيث جوانبها السياسية والعسكرية والاجتماعية وحتى التجارية.

ولقد طغت النزعة العسكرية على محتوى مخطط هذا القنصل لكونه ركز على الجوانب الميدانية التي تمكن من القيام بحملة عسكرية ضد الجزائر، مع الإشارة إلى ما سوف تجيبه فرنسا إذ ما أقدمت على احتلال الجزائر من خيرات لطالما راودت حكامها السابقين من أتراب لويس الرابع عشر[3].

وقدم هذا المشروع إلى نابليون بونابرت في (1801م) تحت عنوان: "مختصر لعملياتي بإفريقيا"، ويعتبر هذا العمل دراسة مفصلة عن إيالة الجزائر في بداية القرن التاسع عشر أكثر منه تقريرا عسكريا، وفي خاتمة تقريره حث حكومته على تخليص الجزائر من الاستبداد التركي

(1) بنور فريد: المرجع السابق، ص ص 162، 163.

(2) جمال قنان: قضايا ودراسات...، المرجع السابق، ص 64.

(3) بوعزة بوضرساية: السياسة البربرية...، المرجع السابق، ص 29.

وفي سنة (1809م) قدم مذكرته الثانية عن إيالة الجزائر إلى وزير الخارجية الفرنسي « Dechampaghy » بعنوان "حول الجزائر"[1].

وفي فترته شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية توترا بسبب العداء الذي أظهرته فرنسا للدولة العثمانية، ففي سنة (1801م) بعث الداي مصطفى باشا رسالة إلى نابليون أعرب فيها عن شدة أسفه في كونه –مضطر- رغم الصداقة القديمة إلى طرد المبعوث الفرنسي ديبواتانفيل، وكل رعايا الفرنسيين من الإيالة، وعلى هذا الأساس غادر القنصل الفرنسي وكل الرعايا الفرنسيين مدينة الجزائر، لكن ديبواتانفيل لم يتوجه نحو مرسيليا أو باريس بل ذهب مباشرة إلى أليكونت Alicante بإسبانيا وفيها حرر المذكرة الأولى[2].

وفي التعليق على المشروع الأول ونقد له بأن مختصر لعملياتي بإفريقيا مذكرة مفصلة حول مختلف الأوضاع بالإيالة سنة (1801م) أكثر منه تقرير عسكري، فإنّ صاحب «المختصر» لم يرسم مخططا حربيا، ولم يدعو صراحة إلى تجريد الحملة ضد الجزائر[3].

أما مشروعه الثاني فقد كان أعم وأشمل من الأول حتى وإن اشتبها في المحور العام وهو الحملة العسكرية ضد الجزائر إلاّ أنّ مشروعه الثاني أحاط بكل جوانب الإيالة ودرس في تقريره العديد من الجوانب مثل الجانب الجغرافي من حيث مساحة الجزائر وأهم المدن الرئيسية والأقاليم، وكذا تشكيلة الحكومة ودرس المجتمع ومكوناته وعاداتهم وتقاليدهم وطباعهم، وما يمكن ملاحظته في هذا المشروع هو استخدامه لمصلح البلاد البربرية[4]، حيث طرق في

(1) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص ص 70، 71.

*يعتبر ديبوتانفيل من أكبر المنظرين للاستعمار الفرنسي للجزائر صليبي حاقد على الجزائريين، ومن الذين شاركوا بفعالية في الثورة الفرنسية منذ قيامها، ويعتبر من بين القادة الكبار الذين زحفوا على رأس الفي شخص من الجماهير للهجوم على الباستيل، ولقد تقلد العديد من الوظائف المدنية والعسكرية، وهو أول من رفع العلم الوطني الفرنسي ذي ثلاث ألوان ونصبه في قصر التريلري، وعمل في وزارة العلاقات الخارجية، وتم تعيينه قنصلا عاما بالجزائر خلفا لمولتيدو في سبتمبر 1798، للمزيد ينظر: بنور فريد: المرجع السابق، ص 161.

(2) بنور فريد: المرجع نفسه، ص 167.

(3) بنور فريد: المرجع نفسه، ص 180.

(4) بوعزة بوضرساية: السياسة البربرية...، المرجع السابق، ص 31.

مشروعه إلى علاقة البربر بالسلطة الحاكمة، فيذكر أنّه كثيرا ما شقت هذه القبائل عصا الطاعة على السلطة المركزية[1]، كان ديبوتانفيل على علم بأن نابليون بونابرت كان قد عقد العزم منذ عهد لقنصلية على رغبته الجامحة في إرسال حملة عسكرية ضد الجزائر، إذ تبينت له بعد السنوات التسعة التي قضاها في الجزائر النقص في المعلومات التي ذكرها وعدم دقتها وذلك فقد اقتنع عندما عاد إلى فرنسا بضرورة تحرير وثيقة أخرى[2].

ولقد عرض هذا القنصل أنه ما إذا أراد نابليون نجاح هذه الحملة العسكرية ضد الجزائر لابد من استمالة المرابطين وكسبهم لصف فرنسا لأنهم يتمتعون باحترام كبير من طرف السكان[3]، وفي خاتمة مذكراته لم يغفل من تنبيه حكومته لتفادي الوقوع في نفس الأخطاء التي وقع فيها الأتراك، فذكر مجموعة من المقترحات والوصايا التي على السلطات الفرنسية إتباعها لتستقر بها الأوضاع في الجزائر[4].

ومن خلال ما سبق طرحه يمكن القول في فترة نابليون بونابرت عرفت الجزائر العديد من المخططات والمشاريع القنصلية، كانت الغاية منها دائما واحدة ألاّ وهي احتلال الجزائر وجعلها مستعمرة فرنسية، وفتح باب للمسيحية مثلما روّج هؤلاء في تقاريرهم ولاسيما ما كتبه القنصل دوركاسي الذي اعتبرت مذكراته حسب المؤرخين الذين تناولوا العلاقات الجزائرية الفرنسية أخطر مذكرات قدمت للحكومة الفرنسية بدليل تبني الكثير من أصحاب الوجهة الاستعمارية، وكذا المخططين لغزو الجزائر أفكاره وأشاروا إلى ضرورة العودة إلى ما كتبه القنصل دوكارسي، لأنّه القاعدة الأساسية لبناء مشاريع أخرى، ومع هذا فإنّ هذه المخططات

(1) بوعزة بوضرساية: المرجع السابق، ص 32.

(2) بنور فريد: المرجع السابق، ص 188.

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص 310.

(4) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص 71.

النابوليونية لم تر النور أبدا، ورغم أهميتها الإستراتيجية، بسبب اشتغال نابليون بحروبه داخل القارة الأوروبية ومع ذلك فهذا لم يمنعه من وضع الجزائر في فكرته[1].

بعدما تم سرد دور القناصل الفرنسيين في الجوسسة في فترة نابليون بونابرت نمر إلى حلقة الجوسسة القنصلية في عهد شارل العاشر أو شارل المريض مثلما جاء في إلياذة الجزائر لمفدي زكريا.

ج- القنصل بيار دوفال:

بعد مؤتمر فينا عينت فرنسا قنصلا جديدا لها في الجزائر وهو "بيار دوفال" في 28 أوت (1815م)، وأثناء تعيينه على رأس وظيفته قد للداي هديا قدرت بـ112924 فرنك مثلما اقتضته الأعراف الدبلوماسية[2].

ويعتبر هذا الأخير من بين الشخصيات المخضرمة، حيث تولى مهاما دبلوماسية في عهد الملك لويس الثامن عشر إلى غاية وفاته عام 1824م، ثم في عهد الملك شارل العاشر الذي أبقاه قنصلا عاما لفرنسا في إيالة الجزائر، وهو الذي كان وراء حادثة المروحة[3]، ولقد طرح مشروعه الأول في 28 ديسمبر (1819م)، أكد فيه على ضرورة الاستيلاء على الجزائر ومنها يتم استعمار الأراضي المجاورة للجزائر وبالتحديد بلدان المغرب العربي، وهذا ما أشار إليه بقوله: «إنّ سقوط الجزائر في أيدي الأوربيين سينجر عنه القضاء على القرصنة وهذا بدوره يؤدي إلى السيطرة على كل الدول البربرية»[4].

أما فيما يخص مشروعه الثاني فقد كان في 07 أوت (1827م)، حيث لم يختلف كثيرا عن المشروع الأول، حيث أصر في كليهما على ضرورة ضرب الحصار البحري على مدينة

(1) بوعزة بوضرساية: الجرائم...، المرجع السابق، ص 24.

(2) بنور فريد: المرجع السابق، ص 496.

(3) بوعزة بوضرساية: السياسة البربرية....، المرجع السابق، ص 44.

(4) بوعزة بوضارساية: الجرائم الفرنسية...، المرجع السابق، ص 31.

الجزائر باعتباره الوسيلة الوحيدة لإخضاع هذه الأخيرة، وتطرق في هذا المشروع لأهم الأحداث التي عاشها وعاصرها أثناء إقامته بمدينة الجزئر[1].

واشتملت مذكرات على وصف توبوغرافي مختصر جدا لمدينة الجزائر ثم الوضع العسكري للإيالة الجزائرية والسكان وأخيرا المخطط العسكري[2]، ونظرا لكون المشروع ذو طابع عسكري فإنّ "دوفال" أراد أن يذكر من خلاله مسؤولي حكومته بكل الحملات التي وجهت ضد الجزائر ابتداء من حملة بوفور عام (1664م) مرورا بحملتي دوكين عامي (1682م-1683م) إلى أن وصل إلى الحملة الانجليزية بقيادة "اللورد أكسموث" عام (1816م)، كما أنه لم يهمل الجانب الاجتماعي لذي تناول فيه تركيبة المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة وأهم عناصرها ومكوناتها[3]، ولقد لفت هذا القنصل في تقريره إلى أهمية التقرير الذي أعده الجاسوس "المهندس بوتان" من أجل الاعتماد عليه في تنفيذ خطة الحملة والتي نفذت بعد ذلك بثلاث سنوات[4].

ويعتبر هذا القنصل هو سبب في وقوع حادثة المروحة في 27 أفريل (1827م)، التي تذرعت بها الحكومة الفرنسية لشن حملة ضد الجزائر، وبهذا تجرع ويلاتها المجتمع الجزائري[5]، وقبل سنة (1827م) أي بتحديد في سنة (1819م) كتب الداي حسين رسالة يطالب فرنسا بسداد قيمة المبلغ الذي كان في ذمتها وقيمته مليون ونصف من الفرنكات، لكن فرنسا لم تفتح

---

(1) الغالي الغربي: المرجع السابق، ص ص 76، 77.

*ولد بيار دوفال Pierre Deval في حدود سنة 1760م ويذكر أحد الكتاب الفرنسيين بأنه ولد في الشرق، وهو ابن مترجم فرنسي اسمه بيار فليب، كان يعمل في السفارة الفرنسية باسطنبول لمدة أربعين سنة، ولقد مارس بيار دوفال النشاط الدبلوماسي بلبنان حاليا في وقت مبكر، ففي عهد لويس السادس عشر كان قنصلا بدمشق ثم اشتغل بالترجمة في القنصليات الفرنسية بصيدة سنة (1775م)، ثم بحلب والإسكندرية وأخيرا ببغداد من 1786 إلى 1794م، وفي سنة 1815م أي عند عودة الملكية مباشرة عينه لويس الثامن عشر قنصلا عاما في الجزائر، للمزيد ينظر: بنور فريد: المرجع السابق، ص ص526، 527.

(2) بنور فريد: المرجع نفسه، ص 535.

(3) بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا...، المرجع السابق، ص 45.

(4) عمار عمورة: الموجز...، المرجع السابق، ص 160.

(5) محمد زروال: المرجع السابق، ص 83.

آذانها لأقوال الداي حسين، الأمر الذي دفع بالعلاقات بين البلدين إلى حالة من الجمود[1]، وقد اتهم الداي حسين القنصل الفرنسي "دوفال" بإخفاء رد فرنسا عنه وما زاد في سوء التفاهم بينهما، هو أن "يعقوب بكري" قال بأنه دفع بعض النقود إلى القنصل الفرنسي فزاد ذلك في عدم ثقة الباشا في القنصل[2]، وبمناسبة العيد الأضحى الذي صادف (29 أفريل 1827م) جرت العادة أن يقوم قناصلة الدول الأوروبية بتقديم التهاني بمناسبة حلول هذا اليوم المبارك وكان من ضمن الحاضرين القنصل الفرنسي "دوفال"، وفي هذه المناسبة قام الداي حسين بفتح صفحة الديون المقدرة سنة (1802م) بـ 8151000 فرنك ذهبي[3].

وبهذا دار الحديث بين الباشا والقنصل حول رد فرنسا على طلبه، فكان رد القنصل مهين، الأمر الذي دفع بالداي حسين الإشارة إليه بمروحته وكان هذا بحضور كامل أعضاء مجلس الداي وأتباع القنصل، واعتبر الداي حسين وقاحة القنصل "دوفال" إهانة له ولمكانته[4].

ونتيجة لذلك تم قطع العلاقات بين الجزائر وفرنسا، ثم أعلنت فرنسا الحصار على مدينة الجزائر وقرصنة السفن الأجنبية من طرف البحرية الفرنسية[5]، ثم إنزال جيش الحملة في سيدي فرج هذه النقطة التي أوصى عليها الجاسوس "بوتان"[6].

ولقد حاولت الدبلوماسية الفرنسية أن تثبت أنّ الحصار جاء نتيجة لحادثة المروحة التي حبكتها، والتي كانت بداية للقطيعة في العلاقات، ولكن الحقيقة أنّه تم إعلان الحصار قبل هذه

(1) محمود السيد: تاريخ دول المغرب (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)، دط، المؤسسة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 167، 168.

(2) بنور فريد: المرجع السابق، ص 496.

(3) عمار عمورة: المرجع السابق، ص 206.

(4) محمود باشا محمد: ذريعة المروحة 1827م والاستيلاء على مدينة الجزائر، تج عزيز نعمان، ط خ، دار الأمل، الجزائر، 2010، ص 64.

(5) بوعلام نجادي: الجلادون 1830، 1962، ط خ، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص ص 21، 22.

(6) محفوظ قداش: جزائر الجزائريين 1830م، 1954م، تج محمد المعراجي، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 12.

الحادثة بخمسة أشهر أي بضبط ديسمبر (1826م)، وقد وجدت في حادثة المروحة دعما لها[1].

وفي هذا السياق يذكر أحمد شريف الزهار أنه في يوم السبت الحادي والعشرون من ذي الحجة سنة 1245هـ الموافق لـ (1830م) ظهرت عمارة الفرنسيين ويوم الأحد نزل عسكرهم في سيدي فرج[2].

وبهذا طويت صفحة من صفحات السيادة والمكانة العظمى لتفتح صفحة من الأزمات والصراع أقل ما يقال عنه أنه "التاريخ الدموي".

هذا هو ملخص العلاقات الدبلوماسية الفرنسية الجزائرية، الذي ظهرت فيه كيف انقلبت فرنسا من معاملاتها السلمية إلى شق طريق العصيان وشن الحرب والحملات العسكرية كل هذا أدى في الأخير إلى وضع حد لنشاط الدبلوماسية الجزائرية التي كتبت لها الأقدار أن تنتهي بين يدي هذه الدولة الصليبية[3].

(1) أحمد سليماني: تاريخ مدينة الجزائر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 83.

(2) أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص 212.

(3) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 255.

ملخص الفصل:

ومن خلال ما سبق ذكره نستطيع القول أنّ الممثلين الدبلوماسيين الفرنسيين في الجزائر يقومون بعدد من المهام، ومن هذه المهام التي كلفت الحكومة الفرنسية قناصلها هي متابعة وحماية مصالحها التجارية والتجار الذين يشرفون على سير الأمور التجارية، إضافة إلى المهام الاجتماعية التي تولها القناصل الفرنسيين من خلال تحريرهم للأسرى وفديتهم وكان الجانب الاجتماعي والتجاري تحت السلطة القضائية للقنصل الفرنسي.

كثرت المعاهدات بين الجزائر وفرنسا، حيث تم توقيع ما يقارب سبعة وخمسون معاهدة بين الفترة الممتدة (1619م- 1830م)، وأغلب هذه المعاهدات التي تم التنصيص عليها جاءت جلّ بنودها حول المصالح التجارية وقضية الأسرى والحصانة الدبلوماسية.

لقد لعب القناصل الفرنسيون أدوارا خطيرة وحساسة في عملية الجوسسة، ويعتبرون السبب المباشر في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، وخاصة الفترة الأخيرة من حكم الدايات، ولقد وصلت هذه العلاقات إلى نقطة اللاعودة في مطلع القرن التاسع عشر من خلال حادثة المروحة التي أحسن القنصل الفرنسي "دوفال" تمثيل مشاهدها الدرامية، وبهذا تبين لنا أن العمل الدبلوماسي الذي اختارته فرنسا لم يكن سوى حجة لبلوغ أهدافها، ولما استقامت لها الأحداث انقلبت على عاقبيها وجعلت من هذه الحادثة سيناريو من أجل إقناع الرأي العام الأوروبي بحقيقة تواجدها في الجزائر وتشويه التاريخ العثماني الإسلامي من قولهم: "تحريرهم من الاستبداد التركي".

خاتمة

ولقد توصلنا في ختام هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والتي سنوردها في النقاط التالية:

- كانت الجزائر تعيش أوضاعا سياسية واقتصادية مستقرة نوعا ما في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني (الدايات)، إذا ما قورنت بفرنسا التي كانت تتخبط في ويلات الحروب والنزاعات الأوروبية التي خاضها لويس الرابع عشر كل ذلك أثر بشكل غير طبيعي على الوضع السياسي والاقتصادي على حدّ سواء.
- تمحورت العلاقات الجزائرية الفرنسية بين المدّ تارة والجزر تارة أخرى، وذلك حسب الظروف التي كانت تفرضها السياسة الدولية وكذا عقلية دايات الجزائر وملوك فرنسا ووسطائهم الدبلوماسيين الذين كانوا يدفعون هذه العلاقات مرة نحو السلمية ومرة إلى العداء.
- تمسك الجزائر بمبادئها الدبلوماسية في السلم والحرب في تعاملها مع القوى الأوروبية، وفي طليعتها فرنسا التي أرادت في الكثير من الأحيان خرق الأنظمة التي وضعتها الجزائر، لكن مع هذا يجب علينا الاعتراف بأنّ الدبلوماسية الجزائرية مثلما كان لها إيجابيات وجد لها سلبيات بسبب التمسك المفرط لها دون النظر لما كان يجري من أحداث على الساحة الدولية، وهذا ما جعلها تواجه الانتكاسات والعثرات في غالبية الأحيان وخاصة بعدما تزايدت عليها الضغوطات والمنافسات الأوروبية.
- لقد واجهت فرنسا عدة صعوبات في تعيين ممثل لها في الجزائر من أجل رعاية مصالحها بسبب مقاومة دايات الجزائر ورفضهم لأي تمثيل أوروبي، لكن في الأخير استطاعت فرنسا وبإلحاحها ودهائها السياسي إلى تعيين قنصل لها في الجزائر عام (1574م)، ومن هذه الفترة تولى دبلوماسيها عدة مهام منها التجارية والاجتماعية والقضائية.

- حصول فرنسا على امتيازات كثيرة في الجزائر مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى في طليعتها بريطانيا، باعتبارها المنافس الأول لها، ومن بين هذه الامتيازات حق السبق وأولوية القناصل الفرنسيين عن القناصل الأوروبيين في مختلف المجالات وتمتعهم بالحصانة الدبلوماسية، واغلب الدول الأوروبية التي ليس لها ممثليها يدخلون تحت الحماية القنصلية القضائية الفرنسية.
- سياسة الانغلاق التي أنفت الجزائر متباعتها في معاملتها مع الدول الأوروبية وفي طليعتها فرنسا، وكذا امتناعها من إفاد سفراء لها إلى الدول الأوروبية واكتفائها على معرفة ما يدور في الذهنية الغربية على التجربة بالدرجة الأولى وما يسرده الأسرى والدبلوماسيين والرحالة الذين كانوا جد محافظين في كتاباتهم، ناهيك عن عقدة عدم التأقلم في بلد غير إسلامي، كل هذا أدى إلى عدم الانفتاح على الثقافات الغربية واكتشاف توجهاتهم حال كل ذلك إلى عدم فهم السياسة الخارجية التي انبنت عليها الدول الأوروبية مبادئها.
- تمثل الهدايا جانبا مهما في العلاقات الجزائرية الفرنسية، إذ اعتبرت في بعض الفترات من التاريخ الجزائري الحديث مرحلة توتر بسبب امتناع بعض القناصل من تقديم هذه الهدايا، التي كانت عرفا دبلوماسيا وجب على كل الدول المتعاملة مع الجزائر تقديم هذه الهدايا، وأي تماطل في عدم إحضارها تعتبره الجزائر مساس لكرمتها وهيبتها الدولية، ولقد بالغ القناصل الفرنسيين في وصفهم لدايات بالجشع والشرسون ويظهر ذلك جليا من خلال مذكراتهم التي لا تخلو من الذكر هذا الالتزام ورفضهم له وأعطوا للهدايا مفهوما مغايرا وبعيدا كليا عن المفاهيم التي نادت إليها الكتابات المحلية، ومهما يكن فإنّ هؤلاء القناصل كانوا يمثلون العقلية الفرنسية المتعصبة والناقمة على الجزائر، وبهذا سلكت مسألة الهدايا طريقا آخر في مجرى العلاقات الجزائرية الفرنسية.

- لقد امتهن القناصل الفرنسيين المتواجدون في الجزائر باسم التمثيل الدبلوماسي الجوسسة والتخطيط لبناء مشاريع احتلالية كان الغاية منها تعزيز جبهة فرنسا من أجل احتلال الجزائر، وكان هؤلاء القناصل على دراية تامة بكل السياسات الداخلية والخارجية لدولة الجزائرية، وساعد كل هذا على احتلال الجزائر، الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بعد حادثة القنصل "دوفال".

الملاحق

الملحق رقم (01): قصف مدينة الجزائر من طرف دوكين.

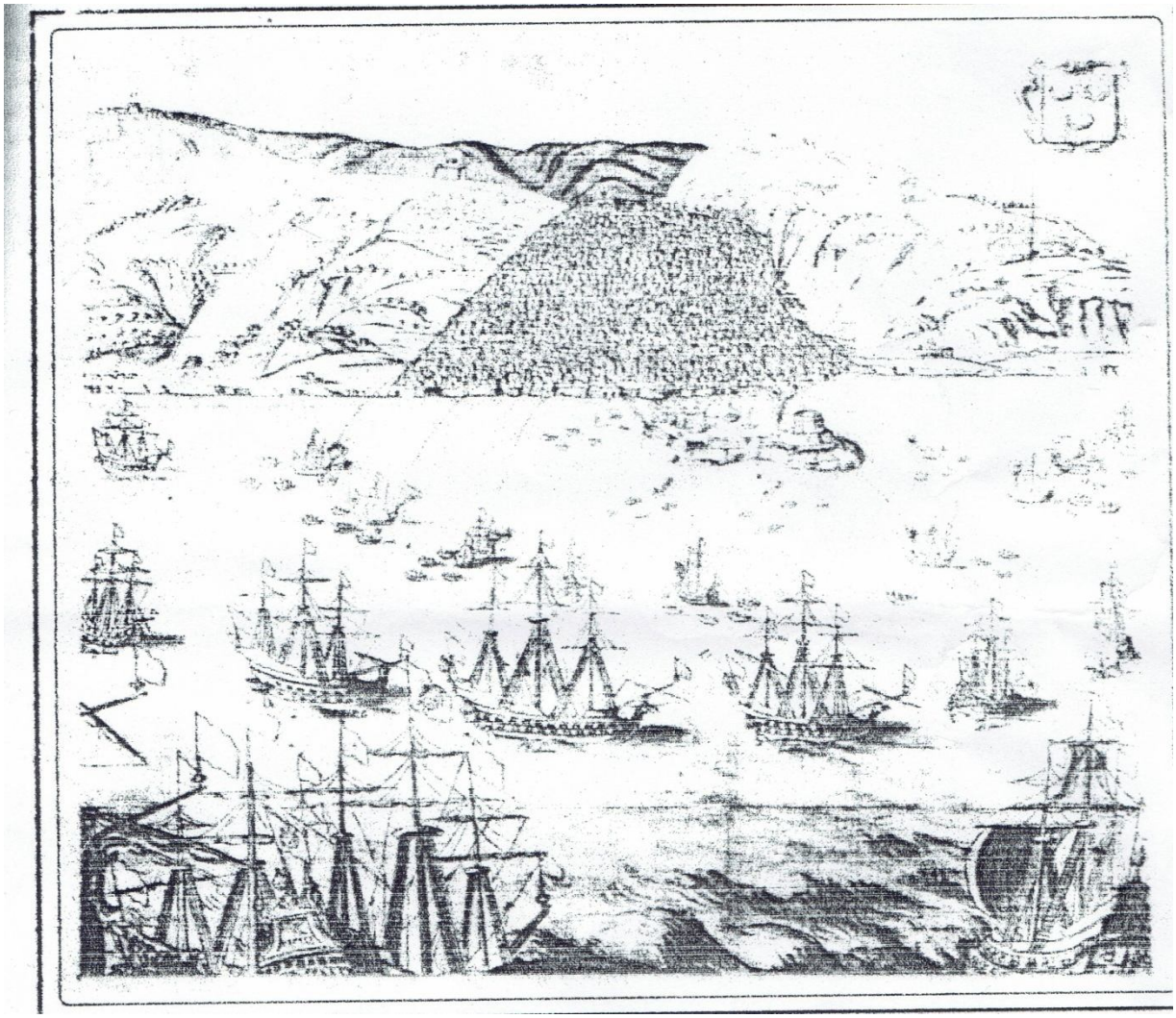

ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص421.

الملحق رقم (02): مدفع بابا مرزوق.

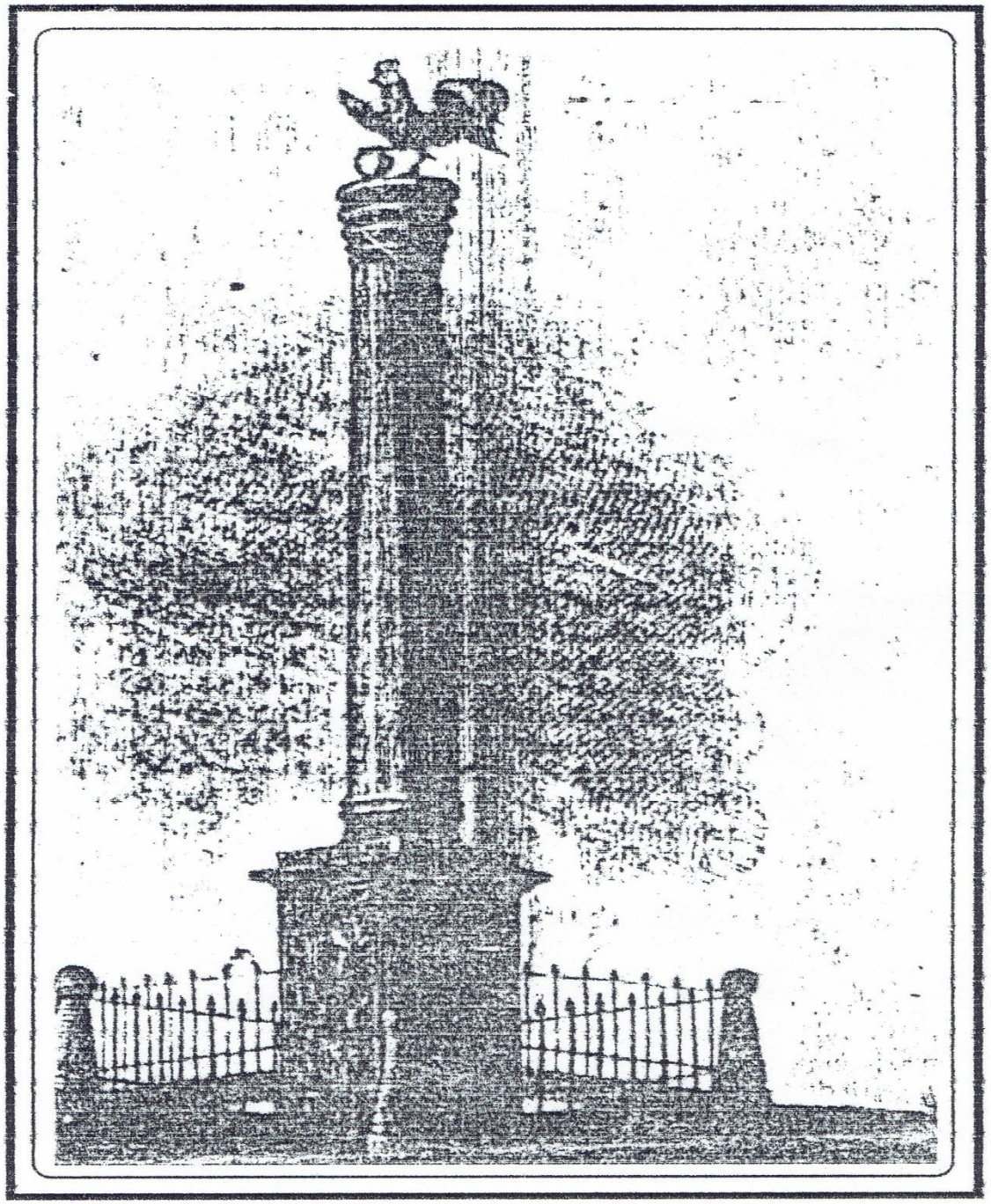

ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص419.

الملحق رقم (03)

معاهدة السلم المبرمة في 24 أفريل 1684 [25]

بنود وشروط السلم التي منحناها نحن الفارس دي تورفيل لواء ملازم للقوات البحرية التابعة للأقوى والاسعد والذي لا يقهر، الامير لويس الرابع عشر، برعاية الله امبراطور فرنسا وملك نافار الى الامجد الداي الباشا ومليسشيا مدينة ومملكة الجزائر.

البند ـ 1

إن المعاهدة المبرمة بين امبراطور فرنسا والسلاطين، أو التي سيبرمها مستقبلا سفير فرنسا، المبعوث الخاص لدى الباب (العالي) من أجل السلم وراحة مماليكهما ستحترم وتراعى بدقة واخلاص بدون الاخلال بها من أي طرف من الطرفين.

البند ـ 2

كل قرصنة وكل الاعمال العدائية سواء في البحر أو على البر ستوقف من الآن فصاعدا بين سفن ورعايا امبراطور فرنسا وأصحاب السفن الخواص من مدينة ومملكة الجزائر.

البند ـ 3

سيقر السلم في المستقبل بين امبراطور فرنسا والاماجد الباشا والديوان وميليشيا مدينة ومملكة الجزائر وبين رعاياهما ويستطيعون المتاجرة في كل البلدين والابحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان كان.

البند ـ 4

وللوصول الى السلم المعني فقد تم الاتفاق بين الطرفين على استرجاع كل الفرنسيين الذي أصبحوا أرقاء في مملكة الجزائر وتوابعها وأفراد أوجاق هذه المملكة الموجودين حاليا في الاجفان الفرنسية (كمجدفين) حسب القوائم التي يتم تبادلها. إن السيد ديسو حاكم الباستيون، تعهد والتزم باستقدام هؤلاء الأسرى على مراكب مخصوصة، ويقوم الديوان وسلطات الجزائر برد كل الأسرى الفرنسيين في نفس الوقت ويتم التبادل. كل الغنائم التي تؤخذ منذ اليوم الذي تم فيه ابرام هذه المعاهدة، يتم استردادها من الطرفين دون أن يحجز أي مركب أو سلع أو نقود أو معدات ولا أي شخص ممن هم عليها.

البند ـ 5

عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواء أكانت قد خرجت من ميناء مدينة الجزائر أو من أي ميناء من موانئ المملكة بسفن مبحرة تحت راية فرنسا ومزودة بجوازات مستخرجة من الاميرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق في آخر هذه المعاهدة سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أية عرقلة ومساعدتها عند الحاجة. مع الملاحظة انه لا يرسل الى المراكب لزيارتها (تفتيشها) سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملهما، ولا يدخل أحد غيرهما الا بإذن صريح من قائد المركب، نفس الاجراء تتبعه السفن الفرنسية مع مراكب الخواص التابعين لمدينة ومملكة الجزائر الذين سيزودون بجوازات يمنحها القنصل الفرنسي المقيم بالمدينة (الجزائر) والذي سيلحق نموذجا لها في آخر هذه المعاهدة.

البند ـ 6

سوف تستقبل السفن الحربية أو التجارية الجزائرية والفرنسية على السواء في موانئ كل من البلدين وتمنح لهما بها كل أنواع المساعدة من مواد غذائية أو غيرها، وبصفة عامة كل ما هي في حاجة إليه بالسعر الجاري في السوق في المكان الذي تم فيه الشراء.

البند ـ 7

واذا هوجمت سفينة تجارية فرنسية كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر أو في أحد موانئ هذه المملكة من طرف سفينة حربية معادية، وكانت على مرمى مدافع الحصون سوف يدافع عنها وتحمى من طرف مدافع هذه الحصون. وقائد الميناء يلزم السفن المعادية المهاجمة بالسماح للسفينة بالخروج من الميناء، وترك الوقت الكافي لها للابتعاد ؛ ولن يسمح للسفن المعادية بمطاردتها أثناء ذلك فنفس الالتزام يتعهد به امبراطور فرنسا بشرط ألا تقوم السفن الحربية الجزائرية بالاستيلاء على مراكب أعدائها على مسافة عشرة فراسخ من الشواطئ الفرنسية.

البند ـ 8

كل الفرنسيين الذين أسروا من طرف اعداء امبراطور فرنسا واقتيدوا الى ميناء مدينة الجزائر أو الى أحد موانئ هذه المملكة فانه سيطلق سراحهم في الحال ولن يسترقوا ولو كان هؤلاء قد اقتيدوا من طرف سفن طرابلسية أو تونسية أو غيرها والتي قد تكون في حالة حرب مع امبراطور فرنسا.

البند ـ 9

إن الداي، الباشا، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر سيعطون منذ الآن أوامر لولاتهم لجمع الارقاء وتهيئتهم ليتم شراؤهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل الاسعار. نفس التسهيلات تتم في فرنسا ازاء رعايا مملكة الجزائر.

البند ـ 10

كل الارقاء الفرنسيين تحت أية صفة أو ظرف كانوا عليه أو هم عليه الآن، في عموم مملكة الجزائر والذين أسروا منذ 18 أكتوبر عام 1681، وحتى أولئك الذين تم أسرهم منذ ابرام المعاهدة بين امبراطور فرنسا وبين الداي، الباشا وديوان مملكة الجزائر في شهر فبراير 1670 سوف تعطى لهم مطلق

حريتهم بدون دفع أية فدية ولهذا الغرض سوف يسمح للمندوب الذي سيعينه الفارس دي تورفيل بزيارة سجون البايلك والاماكن الأخرى التي يوجد بها الفرنسيون مصحوب بموظف يعين من طرف الحاكم لأخذ قوائم مضبوطة باسمائهم ليتم تحريرهم، وفي حالة إهمال أو نسيان بعض منهم فانه سيستدرك ذلك ويطلق سراحهم ولو بعد مدة طويلة من إبرام هذه المعاهدة. لقد تم الاتفاق على عدم تحديد سريان مفعول هذا البند بمدة زمنية معنية.

البند ـ 11

بالنسبة للفرنسيين الذين تم أسرهم قبل معاهدة 1670. فقد اتفق على شرائهم كلهم بدفع ثلاثمائة ليفر [26] فدية عن كل واحد منهم مهما كان المبلغ الذي اشتراهم به أسيادهم.

البند ـ 12

لا يؤسر المسافرون الذين يقلون متن السفن الفرنسية ولا الفرنسيون الذين هم على متن السفن الأجنبية ولا يسترقون تحت أي مبرر كان، حتى ولو أخذوا على ظهر المراكب التي كانت قد دافعت عن نفسها قبل أن يتم الاستيلاء عليها. نفس الترتيب يراعى بخصوص الاجانب المقلين لسفن مدينة ومملكة الجزائر، وكذلك رعايا هذه المملكة الذين يقلون متن السفن الاجنبية.

البند ـ 13

اذا جنحت بعض السفن الفرنسية على شواطئ مملكة الجزائر أو اذا قام الاعداء بمطاردتها أو التجأت بسبب سوء الأحوال الجوية يجب مساعدتها ومدها بكل ما تحتاج اليه من أجل اعادة تعويمها في البحر وتفريغ شحناتها من السلع، مقابل دفع اجرة للعمال الذين قاموا بذلك. ولن تفرض رسوم ولا اتاوات على السلع التي أنزلت الى البر الا اذا بيعت في موانئ هذه المملكة.

البند ـ 14

كل التجار الفرنسيون الذين يرسون في موانئ أو على شواطئ مملكة الجزائر يستطيعون انزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة. يحضى بنفس هذه المعاملة التجار الجزائريون في الموانئ التابعة لإمبراطور فرنسا. وفي حالة ما إذا أودع التجار بضائعهم في المستودعات ولم يبيعوها فانهم يستطيعون اعادة شحنها بدون دفع أية رسوم.

البند ـ 15

لن تمنح أية مساعدة ولن تضفى أية حماية على السفن المغربية التي هي في حالة حرب ضد الفرنسيين ولا لأولئك الذين يتسلحون تحت امرتها. ان الداي، الباشا والديوان وأوجاق الجزائر سيمنعون رعاياهم من تسليح سفن للحرب تحت راية أي أمير عدو لتاج فرنسا، كما سيمنعون أولئك الذين هم في حالة حرب مع امبراطور فرنسا من تجهيز سفن في موانئهم لمهاجمة سفن رعاياه.

البند ـ 16

لا يجبر الفرنسيون لأي غرض وتحت أي مبرر كان على شحن أي شيء في مراكبهم رغم إرادتهم ولا على التوجه الى أية جهة لا يريدون الذهاب اليها.

البند ـ 17

يستطيع الامبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له في الجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون اليه، ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله بكل حرية هو وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته، كما يستطيع اتراك مدينة ومملكة الجزائر القيام بشعائر دينهم في منازلهم اذا ما وفدوا الى فرنسا.

إن القنصل المعني يكون له حق السبق على غيره من القناصل وله كل

الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيين ولا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك.

البند ـ 18

يرخص للقنصل الفرنسي المعني باختيار مترجم وسمسار له. وله كامل الحرية في زيارة السفن الراسية في الميناء والعودة كلما أراد ذلك.

البند ـ 19

وإذا حدث نزاع بين فرنسي وتركي أو واحد من الأهالي فان هذا النزاع لا يفصل فيه القضاة العاديون وانما يعرض على مجلس (قضائي) يعينه الباشا الداي، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر أو قائد الميناء في المكان الذي حدث فيه النزاع.

البند ـ 20

لايلزم القنصل المعني بتسديد ديون التجار الفرنسيين ما لم يتعهد بذلك كتابة. واذا ما توفي فرنسي في هذه البلاد فان أمتعته تسلم للقنصل الذي سيحتفظ بها على ذمة من لهم الحق فيها، نفس الاجراء يراعى بالنسبة لأتراك مملكة الجزائر المستقرين في فرنسا.

البند ـ 21

يعفى القنصل من دفع أية ضريبة على المواد التموينية وعلى السلع الضرورية لاستهلاكه المنزلي.

البند ـ 22

لا يعاقب فرنسي ضرب تركيا أو أهليا الا بعد استدعاء القنصل ليتولي الدفاع عنه، ولا يعتبر القنصل مسؤولا في حالة فرار المعتدي.

البند ـ 23

إذا انتهكت هذه المعاهدة فانه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضاد الا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية.

البند ـ 24

لغرض دعم التجارة ووضعها على أسس ثابتة وقارة فان الأماجد الداي الباشا والديوان سيوفدون مبعوثا من الاعيان من بينهم عندما يرون ذلك مناسبا للاقامة في مرسيليا لسماع الشكاوي التي قد تقدم في عين المكان، حول التجاوزات التي تكون قد وقعت لهذه المعاهدة وسيلقى هذا المبعوث كل أنواع المعاملة الحسنة.

البند ـ 25

إذا قام قرصان، أكان من فرنسا أو من مملكة الجزائر بالاعتداء على سفن أحد الطرفين في عرض البحر، فانه سيعاقب ويتحمل أصحاب السفن المعتدية كل المسؤولية التي تنجم عن هذا الاعتداء.

البند ـ 26

إذا قامت السفن الجزائرية التي تجوب البحر الآن بالاستيلاء على بعض المراكب الفرنسية، فان هذه سترد بكل حمولاتها وتجهيزاتها وكل ما عليها من نقود وأمتعة البحارة بمجرد وصولها الى مدينة الجزائر. نفس الاجراء يتبع اذا قامت السفن الفرنسية بالاستيلاء على المراكب الجزائرية.

البند ـ 27

عندما ترسو سفينة حربية تابعة للامبراطور في مرسى مدينة الجزائر وبمجرد أن يخبر القنصل الحكومة المعنية بهذا القدوم فان حصون وقلاع

الميناء تقوم بتحية هذه السفينة باطلاق عدد من قذائف المدفع تناسب رتبة قائد السفينة ؛ على أن يراعى بكون عدد القذائف المرسلة لتحية السفن الفرنسية تفوق في العدد تلك التي تطلق لتحية السفن الأجنبية الأخرى، ويرد قائد السفينة التحية، بإرسال عدد مماثل من قذائف المدفع التي حيى بها، نفس الشيء يراعى عندما تلتقي السفن الحربية للطرفين في عرض البحار.

البند ـ 28

إذا ما وقع خرق لمعاهدة السلم هذه، لا قدر الله، المبرمة بين الفارس دي تورفيل باسم امبراطور فرنسا وبين الداي الباشا، الديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر فان التجار الفرنسيين وفي أي مكان يكونون في أراضي هذه المملكة يستطيعون الانسحاب الى أية جهة يريدونها بدون أن يتعرضوا للايقاف خلال مدة ثلاثة أشهر.

البند ـ 29

إن البنود أعلاه ستقر ويصادق عليها من طرف كل من امبراطور فرنسا والداي الباشا، الديوان، وأوجاق الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة. ولكي لا يتذرع آحد بجهلها فانه يتم الاعلان عنها واشهارها في كل مكان تدعو فيه الحاجة لذلك [27].

حررت بدار السلطان بالجزائر والديوان مجتمعا بحضور الاماجد والأعاظم السادة : اسماعيل باشا، حاج حسين داي، آغا الميليشيا (الاوجاق) المفتيين، القاضيين والفقهاء ورجال القضاء وكل عساكر الأوجاق المنصورة، وبمحضر هاييت القنصل والمحافظ العام لقوات جلالة الملك البحرية مندوبا عن الفارس دي تورفيل وبمحضر ديسو متعهد الباستيون ودي لاكروا كاتب ومترجم جلالة الملك للغات الشرقية الذي قرأ هذه المعاهدة في الديوان في 8 جمادى الأولى 1095 الموافق 25 أفريل 1684.

جمال قنان، المعاهدات،... المرجع السابق، ص294.

الملحق (04)

قائمة قناصل، ونواب قناصل فرنسا بالجزائر
من 1564 الى 1830*

1 ـ بارتول	Barthole . . . . . 1564 –
2 ـ موريس سورون	Maurice Souron . . . . . 1578 – 1585
3 ـ فرانسوا ڤيجيفوڤو نائب قنصل	François Guighigatto. Consul-Suppléant. 1579 –
4 ـ الاب بينو	Le P. Bionneau . . . . . 1585 – 1587
5 ـ جاك دفياس	Jacques de Vias . . . . . 1587 – 1627
6 ـ جان أوليفي، نائب قنصل	Jean Ollivier. Consul-Suppléant. . . . 1587 – 1596
7 ـ فرانسوا شيكس	François Chaix . . . . . 1618 – 1624
8 ـ اتيان	Etienne . . . . . 1623 – 1624
9 ـ طوماسين	Thomassin . . . . . 1624 – 1625
10 ـ مارتيلي	Marthelly . . . . . 1625 – 1626
11 ـ انسلم	Enselme . . . . . 1626 – 1627
12 ـ بالتازار دوفياس	Balthazar de Visas . . . . . 1627 – 1646
13 ـ كلافيل، نائب قنصل	Clavel.Consul - Suppléant . . . 1627 – 1628

* Garrot : pp. 679 - 698. Euguène plante. t. 2. pp. 587 - 588.

14 ـ طوماس فريجو، نائب قنصل	1629 – 1628 . . . . . Thomas Fréjus. Consul Suppléant.
15 ـ طوماس ريكو	1631 – 1629 . . . . . Thomas Ricou
16 ـ بلانشار، نائب قنصل	1634 – 1631 . . . Blanchard. Consult - Suppléant
17 ـ جاك بيو، نائب قنصل	1639 - 1634 . . . . . Jacques Piou. Consul Suppléant.
18 ـ طوماس بيكي، نائب قنصل	1646 – 1639 . . . . Thomas Picquet. Consul-Suppléant.
19 ـ شارل مولارد	- 1646 . . . . Charles Moulard.
20 ـ لامبير أوكوستو	- 1646 . . . . Lambert aux Cousteaux
21 ـ الاب جان بارو	1661 – 1646 . . . . . P. Jear. Barreau
22 ـ الاب جان أرماند دوبورديو	1673 – 1661 . . . P. Jean Armand du Bourdieu.
23 ـ لورانت دارفيو	1675 – 1674 . . . . . Laurent d'Arvieux
24 ـ الاب جان لوفاشي	1683 – 1673 . . . . . Le P. Jean Levacher
25 ـ دوني دوسولت نائب قنصل	1684 – 1683 . . . . Dennis Dusault, Consul-Suppléant.
26 ـ سورهاند، نائب قنصل	1685 – 1684 . . . . . Sorhainde. Consul-Suppléant.
27 ـ أندري بيول	1688 – 1685 . . . . . André Piolle
28 ـ أندري ميشال موتسون، نائب قنصل	- 1688 . . Michel Mantmasson Consul-Suppléant.
29 ـ بارتيلمي ميركادي، نائب قنصل	1690 – 1689 . . . . . Barthélémy Mercadier Consul-Suppléant.
30 ـ روني لومير	1697 – 1690 . . . . . René Lemaire
31 ـ جان دوكليرامبولت، نائب قنصل	– 1697 . . . . . Jean de Clairambault

32 ـ فيلبيب جاك دوراند — 1705 – 1698 .... Philippe Jacques Durand

33 ـ جان دوكلير امبولت — 1717 – 1705 ..... Jean de Clairambault

34 ـ جان بوم — 1719 – 1717 ..... Jean Baume

35 ـ انطوان فابرايال دوراند — 1730 – 1720 .... Antoine Gabriel Durand

36 ـ طوماس ناتوار، نائب قنصل — – 1731 .... Thomas Natoire. Consul-Suppléant.

37 ـ ليون دولان — 1732 – 1731 ..... Léon Delane.

38 ـ بنوا لومير — 1735 – 1732 ..... Benoit Lemaire

39 ـ اليكسيس جان أوستاش تيتبو — 1740 – 1735 . Alexis-Jean Eustache Taibout

40 ـ دوجونفيل، نائب قنصل — 1742 – 1740 .. De Jonville Consul-Supléant.

41 ـ فرانسوا دوفانت — – 1742 ..... François d'Evant

42 ـ بيير توماس — 1749 – 1743 ..... Pierre Thomas /

43 ـ أندري اليكساندري لومير — 1756 – 1749 ... André-Alexandre Lemaire

44 ـ الاب، بوسو، نائب قنصل — – 1757 ... Le P. Bossu-Consul - Supléant.

45 ـ جوزيف بارتيلي بيرو — 1760 – 1757 .. Joseph - Barthélémy Perou

46 ـ الاب. تيودور قروازيل، نائب قنصل — 1763 – 1760 ..... Le P. Théodore Groiselle. Consul-Suppléant.

47 ـ جان انطوان فالبير — 1773 – 1763 ..... Jean Antoine Vallière

48 ـ روبير ـ لويس لانقواسور دولافالي — 1782 – 1773 ..... Robert - Louis Langoisseur de la Vallée

49 ـ رونودوت ، نائب قنصل — – 1782 ..... Renaudot. Consul-Supléant.

50 ـ جان بابتيست ميشل دوكيرسي — 1791 – 1782 .... Jean-Baptiste Michel de Kercy.

51 ـ فيليب فالبير — 1796 – 1791 ..... Philipe Vallière

52 ـ لويس اليكساندر هيركولي، نائب قنصل — – 1796 ..... Louis - Alexandre Herculais, Consul - Suppléant

53 ـ جان فون سانت اندري — 1798 – 1796 ..... Jean Von Saint-André

54 ـ دومينيك ماري مولتيدو	1800 – 1798 . . Dominique - Marie Moltedo
55 ـ شارل فرانسوا ديبواتا نفيل	1814 -- 1800 . . . . Charles François Dubois Thainville.
56 ـ اليكساندر ـ لويس راقنو دولا شيسناى، نائب قنصل	1810 – 1809 . . . . . Alexandre Louis Ragueneau de la Chaisnaye. Consul-Suppléant.
57 ـ روش فيري، نائب قنصل	– 1814 . . . . . Roche Ferrier, Consul-Suppléant.
58 ـ بيير دوفال	– 1815 . . . . . Pierre Duval.
59 ـ شارل فرانسوا دوبواتانفيل	– 1815 . . . . Charles François Dubois Thamville.
60 ـ بيير دوفال	1827 – 1815 . . . . . Pierre Duval.

يحي بوعزيز: علاقات الجزائر مع دول وممالك أوروبا 1500-1830، المرجع السابق، ص ص 160، 163.

الملحق رقم (05): عملية فداء الأسرى.

ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص408.

قائمة المصادر

والمراجع

- **قائمة المصادر**:

- القرآن الكريم.

1- ابن ميمون محمد الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تج محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

2- الزهار أحمد شريف: مذكرات نقيب الأشراف، تج أحمد توفيق المدني، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

3- العنتري صالح: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تج يحي بوعزيز، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دس.

4- المحامي محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981.

5- المدني أحمد توفيق: محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791م)، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

6- بلانتيت أوجان: مرسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا (1579-1700م)، ج1، تج سلامنية بن داود قوشام حفيظة، دط، دار الوعي، الجزائر، 2013.

7- دود أبو العيد: الجزائر في عهد الرحالة الألمان (1830-1855م)، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

8- رقية ابن التلمساني: الرحلة القمرية من كتاب تحرير وهران من الاحتلال الإسباني خلال ق18، تج مختار حساني، جامعة الجزائر، 2003.

9- خوجة حمدان: المرآة، تج محمد العربي الزبير، دط، دار الطباعة الرويبة، الجزائر، 2008.

10- شالر وليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1814-1824م)، تج إسماعيل العربي، دط، شركة النشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

11- شاوش ابن المفتي حسن بن رجب: تقيدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، دط، بيت الحكمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

12- عبد القادر مسلم: أنيس الغريب والمسافر، تج رابح بونار، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

13- كاثكارت: مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تج إسماعيل العربي، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

14- محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، ط1، دار الوعي، الجزائر، 2012.

15- هابسترايت.ج.أو: رحلة العالم الألماني ج.أو. هابسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس، ط2، البصائر، الجزائر، 2013.

16- يوسف بن محمد الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تج المهدي بوعبدلي، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2013.

- **قائمة المراجع:**

1- أبو عباه سعيد محمد: الدبلوماسية تاريخها، مؤسستها، أنواعها، قوانينها، ط1، دار الشيماء، فلسطين، 2009.

2- التر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تج محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

3- الأحمد وسيم حسام الدين: الحصانات القانونية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.

4- الجمعي عبد المنعم إبراهيم: الدولة العثمانية والمغرب العربي، دط، الفكر العربي، القاهرة، 2007.

5- الجمل شوقي عطا الله: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، دط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

6- الجيلالي عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج3، دط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.

7- الجيلالي عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج4، دط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.

8- الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830م)، دط، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982.

9- السيد محمود: تاريخ دول المغرب (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)، دط، المؤسسة الجامعة، إسكندرية، 2010.

10- الشامي علي حسن: الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والاتفاقيات والامتيازات الدبلوماسية، ط5، دار الثقافة، عمان،الأردن.

11- الشريط عبد وآخرون: الجزائر مرآة التاريخ، ط1، مكتب البحث، قسنطينة، الجزائر، 1965.

12- الصلابي علي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2006.

13- العسلي بسام: الجزائر والحملات الصليبية (1547-1791م)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

14- العقاد صالح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأبحاث المصرية، 1993.

15- الغربي الغالي: العدوان الفرنسي على الجزائر –الخلفيات والأبعاد-، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

16- الفرجي بشير كاشه: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، ط خ، المؤسسة الوطنية للنشر، الرويبة، 2007.

17- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مجلد 8، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، دس.

18- المدني أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792م) دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د س.

19- الميلي مبارك بن محمد الهلايلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، دط، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1964.

20- بابا سي بلقاسم: ملحمة بابا مرزوق مدفع الجزائر، دط، مطابع الديوان، د.م.ن، 2012.

21- ياغي أحمد إسماعيل، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.

22- براهيمي نصر الدين: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، دط، منشورات ثالة، الجزائر، 2010.

23- برون جفري: تاريخ أوروبا الحديث، تج علي المرزوق، ط2، الأهلية، لبنان، بيروت، 2009.

24- بن عتوا بلبورات: المدينة والريف بالجزائر أواخر العهد العهد العثماني، ج1، كوكب العلوم، الجزائر، 2016.

25- بنور فريد: الجواسيس الفرنسيين في الجزائر (1782-1830م)، دط، وزارة الثقافة، د.م.ن، 2008.

26- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية النهاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

27- بوضرساية بوعزة: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي، دط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

28- بوضرساية بوعزة: الجرائم الفرنسية الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

29- بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

30- بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830م)، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

31- بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ، ج2، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

32- تابليت علي: العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776-1830م)، دط، ثالة، الجزائر 2013.

33- تابليت علي: بحوث في تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، ج1، ط خ، الجزائر، 2014.

34- تابليت علي: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والو.م.أ (1619-1830م)، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013.

35- جلال حسن: الثورة الفرنسية، دط، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1927.

36- جلال يحي: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الثانية، ج2، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

37- جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871م)، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.

38- راشد زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث من القرن 16 إلى القرن 18م، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

39- رمضان عبد العظيم: تاريخ أوروبا الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب إلى الحرب الباردة، ج2، دط، الهيئة المصرية.

40- زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م)، دط، وحدة رغاية، الجزائر، 2009.

41- سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تج عبد القادر زبادية، دط، دار القصبة، الجزائر، 2006.

42- سبول ألبير: تاريخ الثورة الفرنسية، تج جورج كوسى، ط4، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1989.

43- سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

44- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

45- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

46- سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، ط 2013، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010.

47- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط2، البصائر الجديدة، باب الزوار، الجزائر، 2012.

48- سعيدوني ناصر الدين: ولايات المغرب العثمانية الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، ط خ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

49- سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

50- سعيدوني ناصر الدين: دراسات أندلسية، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

51- سعيدوني ناصر الدين: الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، دط، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1984.

52- سعيدوني ناصر الدين: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني (1791-1830م)، ط خ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

53- سليماني أحمد: تاريخ مدينة الجزائر، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائِر، 1989.

54- سليماني أحمد: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، دط، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.

55- سيف الإسلام زبير: سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، د،م،ن، 1998.

56- شكري محمد فؤاد: الصراع بين البورجوازية والإقطاع (1789-1848م)، المجلد 1، دط، دار الفكر العربي، القاهرة. دس.

57- شيوتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

58- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007.

59- عبد العزيز أحمد، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون، دط، بستان المعرفة الإسكندرية، 2011.

60- عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، دط، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

61- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1830م)، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

62- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ وخاصة ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

63- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

64- عوض لويس: الثورة الفرنسية، دط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.

65- غطاس عائشة: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسستها، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

66- فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، كلية الأداب، دمشق، 1969.

67- فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية للاستقلال، دط، دار العلوم، عنابة، 2009.

68- فركوس صالح: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925م)، مديرية النشر الجامعية،، قالمة، 2010.

69- قداش محفوظ: جزائر الجزائريين (1830-1954م)، تج محمد المعراجي، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

70- قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م)، دار الرائد، 2010.

71- قنان جمال: العلاقات الجزائرية الفرنسية، المجلد 1، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

72- قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا، المجلد 1، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

73- قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

74- فيشر هربرت: أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية، تج زينب عصمت راشد، ط3، دار المعارف، مصر، 1919.

75- لعرج عبد القادر: الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، دط، كلية مخبر البناء الحضاري للمغرب الإسلامي، جامعة الجزائر، 2009.

76- محمد محمود باشا: ذريعة المروحة 1827م والاستيلاء على مدينة الجزائر، تج عزيز نعمان، ط خ، دار الأمل، الجزائر، 2010.

77- مراد محمد: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

78- مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني في القرصنة الأساطير، والواقع، دط، دار القصبة، الجزائر، 2009.

79- مروش المنور: الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، ط خ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

80- مزهود الصادق: تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير، دط، دار البهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

81- معاشي جميلة: الأسر الحاكمة في بايلك الشرق من ق 10هـ 16م إلى 13هـ 19م، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

82- نوار عبد العزيز سليمان وآخرون: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مدينة مصر، 1999.

83- نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م، ج2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.

84- وولف جون: الجزائر وأوروبا (1500-1830م) تج أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

85- وولف جون: مترجمات الجزائر وأوروبا (1500-1830م) وحياة الأمير عبد القادر، تج أبو القاسم سعد الله، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2009.

86- هريدي صالح أحمد: تاريخ أوروبا الحديث، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2011.

87- هلايلي حنفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008.

88- هلايلي حنفي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815-1830م)، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

- **المقالات:**

1-صحراوي عبد القادر، عائشة جميلة: التمثيل الدبلوماسي في الجزائر خلال العهد العثماني في ضوء الفرمانات العثمانية، جامعة سيدي بلعباس، 2017.

- **قائمة الرسائل الجامعية:**

1-بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1789م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012-2013.

2-رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564م إلى 1830م، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والحضارية والإسلامية، جامعة وهران، 2010-2011.

3-شيدري معمر رشيدة: السلطة الروحية والسلطة السياسية في الجزائر العثمانية (1513-1830م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2017-2018.

4-غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية والفرنسية خلال القرن 17 (1619-1694م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984.

- **قائمة المجالات:**

1-أبو عبيد عارف خليل: الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي –دراسة مقارنة-، مجلة الشريعة والقانون، العدد الخامس والثلاثون، 2008.

2-التميمي عبد الجليل: المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس، العدد 45-46، ديسمبر.

3-الربيع وليد خالد: الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي –دراسة مقارنة-، مجلة الفقه والقانون، جامعة الكويت.

4-المشهداني مؤيد محمود محمد وآخرون، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م-1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، ع 16، جامعة تكرت، 2013.

5-سعيدوني ناصر الدين: مجلة الدراسات التاريخية، العدد الثاني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1986.

6-سعيدوني ناصر الدين: مجلة الدراسات التاريخية، العدد الثالث، جامعة الجزائر، 1987.

7-سهيل كمال الدين: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ و17م، مجلة الوحات للبحوث والدراسات، ع 13، الجزائر، 2011.

8-فكاير عبد القادر: معاهدة الجزائر مع إسبانيا (1786م-1791م) ظروفها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة، العدد 10.

9-فكاير عبد القادر: العلاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات، العدد 01، 2007.

- **قائمة المعاجم:**

1-ابن منظور: لسان العرب، ج10، ط1، دار الأبحاث، شارع بن بولعيد، الجزائر، 2008.

2-خياط صلاح: معجم المصطلحات الدبلوماسية والأتيكيت الدبلوماسي، ط1، دار أسامة، الأردن، عمان، 2008.

- **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

- **قائمة المراجع باللغة الفرنسية:**

1- H. De Grammont : Histoire d'Alger sous la domination turque, Paris, Roux, 1887.

2- Venture-pardis, Algérie au 18ème siècle, Bousland, Tunis.

- **قائمة المراجع ببالغة الإنجليزية:**

1- GIBB.H.A.R.KRMEERS.JHLEVI- Provencal.E.andothers : Encyclopdia, ifslamvd. Third edition.Brill, Leden, 1986.

فهرس الأعلام

-أ-

- إبراهيم باشا ص 82.
- إبراهيم خوجة السيار عسكر ص 14.
- إبراهيم شاوش ص 92.
- ابن المفتي ص 14
- أبو العيد دود ص 95.
- أحمد باشا ص 92.
- اسرائيل سورتاس ص ص 93، 94.
- أغسطس برنار ص 105.
- أم برتول ص 64.
- أهستي مصطفى ص ص 14، 15.
- أورنج زينب ص 29.
- الأب جريجوار ص 31.
- الرايس حميدو ص 28، 43.
- الزهار ص 116.
- اللورد اكسموث ص ص 28، 62، 114.

-ب-

- بابا إبراهيم ص 82.
- بابا حسن ص ص 12، 14، 42، 94.
- باروص ص ص 96، 102.
- بكري ص ص 12، 24، 115.
- بلانشار ص 101.
- بوتان ص 115.
- بوفور ص 114.
- بوشناق ص ص 17، 24.
- بوم ص 98.
- بيرديو ص 96.
- بيول ص ص 43، 45، 75.

-ت-

- توماس بيكي ص 66.
- توماس روي ص 17.
- تيرغوا ص 37.

-ج-

- جان لوفاشي ص ص 41، 42، 43، 75، 78، 97.
- جعفر باشا ص 70.
- جمال قنان ص 70.
- جون بوسانت أندري ص 109.
- جون بوم ص ص 68، 93.
- جون بيوم ص 70.

-ح-

- حسن خوجة ص 74.

- حسن داي ص ص 13، 16، 81، 114.
- حمدان خوجة ص 20.

-خ-

- خليل باي ص 15.

-د-

- دسول ص ص 41، 100.
- دفيو ص 78.
- دنيس دسو ص ص 44، 98.
- ديشميا ص 111.
- دونبيري ص ص 43، 65.
- دوتاليران ص 109.
- دوجونفيل ص ص 82، 83.
- دوستري ص ص 44، 58، 79.
- دوفال ص ص 59، 61، 65، 75، 113، 114، 115، 117.
- دوفيز ص 56.
- دوماريني ص 82.
- دون أنتنيو ص 16.
- دومينيك ص 109.
- دونزوفيل ص 79.
- دوكين ص ص 41، 42، 43، 44، 79، 114.
- ديبوتانفيل ص ص 98، 104، 105، 110، 111، 112.
- ديرون ص 67.
- دي كوكيل ص 80

-ر-

- ربيو ص 102.
- روسو ص 31.
- ريشيلو ص ص 28، 29، 50.
- ريفر ص50.

-س-

- سورون ص 65.
- سيمون دانسا ص ص 57، 65.

-ش-

- شارل التاسع عشر ص 65.
- شارل العاشر ص 113.
- شارلمان ص 70.
- شالوم ص 94.
- شعبان داي ص ص 14، 15، 65، 74، 99.

-ص-

- صالح العنتري ص 92.

- صالح رايس ص 28.
- صلاح خياط ص 72.

-ع-

- عائشة غطاس ص 15.
- عبد القادر الدرقاوي ص 12.
- عثمان داي ص ص 12، 89.
- علي الشريف باي ص 14.
- علي شاوش ص 10.

-ف-

- فابر ص 102.
- فاليار ص 91.
- فالييري ص ص 67، 70، 93، 94.
- فانتيردي بارادي ص 108.
- فرانسوا دونو ص 64.
- فرديناند ص 17.
- فوشي ص 50.

-ك-

- كارسي ص ص 105، 106، 107، 108، 109، 112.
- كرد علي ص 55.
- كردي عبدي ص 11.
- كرلوس الرابع ص 16.
- كولبير ص 36.

-ل-

- لافوري ص 101.
- لومير ص ص 74، 82، 89، 98.
- لويس الثامن عشر
- لويس الرابع عشر ص 28، 29، 30، 33، 34، 37، 40، 41، 42، 78، 105.
- لويس السادس عشر ص 37، 114.

-م-

- مارسيل ص 79.
- مازران ص 28.
- فالييري ص 91.
- محمد التيجاني ص 13.
- محمد الكبير ص ص 16، 18.
- محمد باي بن محمد ص 14.
- محمد داي ص 11.
- مراد باي ص 15.
- مصطفى باشا ص ص 12، 57، 69، 92، 110، 111.
- منور مروش ص 42.

- مونتسكيو ص 31.
- موريس سورون ص ص 64، 65.
- ملاي إسماعيل ص ص 15، 74.
- مولتيدو ص ص 92، 109، 110، 111.
- ميرابو ص 31.
- ميزومورتو ص 42.

-ن-

- نابليون بونابرت ص 32، 24، 83، 92، 109، 110، 112، 113.
- نيكر ص 37.

-هـ-

- هارون الرشيد ص 70.
- هركس داكس ص 64.

-و-

- وليام شالر ص ص 59، 68.

-ي-

- يحي بوعزيز ص 65.
- يوحنا ص 83.

فهرس الأماكن

-أ-

- إسبانيا ص ص 16، 27، 30، 55، 58، 76، 90، 94، 111.
- اسطنبول ص ص 91، 114.
- إمبراطورية هولندة ص 30.
- أمريكا الشمالية ص ص 30، 58.
- انجلترا ص ص 18، 26، 29، 34، 76، 93.
- إيطاليا ص ص 24، 32، 41، 99.
- الإسكندرية ص 114.
- الإمبراطورية الهندية ص 29.
- الأوراس ص 13.
- البرتغال ص ص 18، 27، 58، 76، 90.
- البندقية ص 18، 43.
- الجزائر ص ص 10، 11، 13، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 25، 26، 38، 40، 41، 44، 45، 46، 47، 53، 55، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 64، 65، 78، 81، 82، 83، 85، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 98، 100، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 110، 114، 115، 117.
- السودان ص 24.
- السويد ص ص 18، 58.
- الدنمارك ص ص 16، 17، 18، 58، 90.
- الدولة العثمانية ص ص 54، 55، 72، 101.
- الصقليتين ص 17.
- المرسى الكبير ص 16.
- القالة ص ص 39، 89، 91، 92.
- ألمانيا ص 30.
- المغرب ص ص 13، 14، 23.
- المغرب العربي ص ص 13، 15.
- النرويج ص 18.
- النمسا ص 90.
- الو.م.أ ص ص 18، 76، 90.الونشريس ص 13.
- اليونان ص 106.
- الهند ص 30.

-ب-

- باريس ص ص 27، 109.
- برقة ص 89.
- بروسيا ص 90.

- بريطانيا ص ص 27، 58، 66، 68، 69، 77، 99.
- بلجيكا ص 30.
- بولونيا ص 90.

-ت-

- تركيا ص ص 54، 90.
- تلمسان ص 15.
- تونس ص ص 13، 14، 15، 23، 53، 90.

-ج-

- جنوة ص 89.

-د-

- دمشق ص 114.
- ديمياط ص 106.

-ر-

- رشيدة ص 106.
- روسيا ص ص 27، 90.

-س-

- سردينيا ص ص 18، 99.
- سطيف ص 19.
- سويسرا ص 90.
- سيدي فرج ص ص 108، 115.

-ص-

- صقلية ص ص 41، 90، 99.

-ط-

- طرابلس ص ص 15، 53.

-ع-

- عنابة ص ص 19، 39، 88، 91.

-ف-

- فرنسا ص ص 18، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 31، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 43، 44، 45، 46، 47، 54، 55، 56، 57، 58، 60، 61، 64، 65، 66، 68، 72، 73، 74، 76، 77، 78، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 97، 99، 100، 101، 102، 2013، 105، 109، 112، 114، 115، 117.

- فيناص ص 27.

-ق-

- قسنطينة ص ص 15، 18، 74.
- قالمة ص 18.

-ك-

- كافاليز ص 83.
- كورسيكا ص 32.

-ل-

- ليبيا ص ص 23، 90.

-م-

- مالطة ص ص 83، 99.
- مرسيليا ص ص 25، 64، 93، 110.
- مستغانم ص 19.
- مصر ص ص 92، 106.
- مورا ص 106.

-ن-

- نابولي ص 18.

-هـ-

- همبورغ ص 17.
- هولندة ص ص 18، 30، 53، 76.

-و-

- وهران ص ص 16، 18، 60، 66، 67.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الظروف المحيطة بالجزائر وفرنسا في القرن 17م	
أولا: لمحة عامة على أوضاع البلدين خلال ق 17م	
- أوضاع الجزائر (1671-1830م)	10
- أوضاع فرنسا (1661-1789م)	28
ثانيا: العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل معاهدة (1684م)	
- بداية التقارب في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1535-1640م)	38
- مراحل التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1682-1688م)	40-
الفصل الثاني: مقدمات الدبلوماسية الفرنسية في الجزائر (1684-1830م)	
أولا: الدبلوماسية الجزائرية في مطلع "ق17م"	
- الدبلوماسية من حيث الأصل والتعريف	50
- مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في العصر الحديث	52
- سلبيات الدبلوماسية الجزائرية ومآلاتها في العصر الحديث	59
ثانيا: بداية النشاط الدبلوماسي في الجزائر (1564-1830م)	
- تعيين القناصل في الجزائر	64
- امتيازات القناصل الفرنسيين في الجزائر	71
- وظيفة القناصل الفرنسيين في الجزائر	76
الفصل الثالث: مهام المنوطة للقناصل الفرنسيين (1684-1830م)	
أولا: القناصل الفرنسيين والأدوار المحيطة بهم	
- دور القناصل الفرنسيين في التجارة	88

- دور الاجتماعي للقناصل الفرنسيين (تحرير الأسرى)	94
- دور القضائي للقناصل الفرنسيين	101
ثانيا: نماذج من الجوسسة القنصلية الفرنسية (1782-1830م)	
- القنصل دوكارسي (1782-1791م)	105
- القنصل ديبوتانفيل (1801-1809م)	110
- القنصل بيار دوفال (1815-1830م)	113
خاتمة	119
الملاحق	123
قائمة المصادر والمراجع	139
فهرس لأعلام	152
فهرس الأماكن	157
فهرس الموضوعات	161